الموسم الثاني
للانصات المركزي

فريد اسسرد : العراق ومحاولة الخروج من عنق الزجاجة

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 28
الخميس
2022/10/06
No. : 7710

جرس إنذار أممي

"على الأطراف كافة التصرف بمسؤولية والإرادة السياسية"

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان ..

- أجواء ملائمة للحوار والتفاهم في اقليم كردستان
- اهمية التنسيق بين قوات الامنية في اقليم كوردستان والتحالف الدولي
- الاتحاد الوطني يدعم خطوات البرلمان والحكومة التي تصب في خدمة المواطنين
- دعوة (USAID) لاستمرار مساعداتها في اقليم كردستان
- مام جلال.. شخصية فريدة ومؤثرة في الساحات الكوردية والعراقية والدولية
- مام جلال ..رمز للوحدة الوطنية الكردية
- ذكرى الرئيس مام جلال تبقى دوما في التاريخ و ضمائرنا
- احتراماً لذكرى رحيل فقيد الامة..القنصلية الالمانية توقف احتفال اليوم الوطني
- في الذكرى السنوية لاقرار واعلان الفيدرالية
- اقرار مشروع قانون زراعي ومسوّدة قرار خاصة بقانون الإصلاح
- مقررات الجلسة الاعتيادية لبرلمان كردستان
- تقرير موسع..المشهد العراقي امام اروقة مجلس الامن
- النظام السياسي ومنظومة الحكم يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي
- الكاظمي: البيئة السياسية تتأثر بشبكات الفساد والمصالح المعقدة

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- فريد اسسرد : العراق ومحاولة الخروج من عنق الزجاجة
- المهمة المستحيلة.. لماذا يتم السعي نحو حالة الحل في العراق؟
- محمد حسن الساعدي : الدستور العراقي ومتطلبات المرحلة
- بينيديكت روبن-ديكروز: مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- حوار تحليلي ..الأزمة التي تعيشها تركيا منذ تأسيسها وما يريده الكرد

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- مخاطر تهميش الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية
- رستم محمود: من كردستان إلى دونيتسك.. الغرب والخرائط المقدسة
- يوشكا فيشر: الحرب الباردة تشتعل من جديد
- عادل درويش: «بي بي سي» ورياح التغيير

العدد: 7710... 06-10-2022

أجواء ملائمة للحوار والتفاهم في اقليم كردستان

أعلن بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، أن هناك أجواء ملائمة للحوار والتفاهم فيما يتعلق بالأوضاع داخل اقليم كوردستان.

جاء ذلك خلال لقاء الرئيس بافل جلال طالباني، الثلاثاء ٢٠٢٢/١٠/٤، بمقر المكتب السياسي في أربيل، السفير الروسي لدى العراق إيلبروس كوتراشيف، والوفد المرافق له.

وبحسب التصريح الصحفي الصادر من مكتب رئيس الاتحاد الوطني ، جرى خلال اللقاء الذي حضره درباز كوسرت رسول العضو العامل في المكتب السياسي، بحث آخر المستجدات والتطورات السياسية، وخاصة الانسداد السياسي الذي يشهده العراق حاليا.

وقد أشار الرئيس بافل جلال طالباني الى الوضع في اقليم كوردستان، قائلا: «ما يبعث على السرور أن هناك أجواء ملائمة للحوار والتفاهم»، آملا «أن نتنازل جميعا عن مطالبنا بروح وطنية مسؤولة من أجل مصلحة الشعب وكيان اقليم كوردستان، وأن نتوجه الى بغداد بخطاب وطني وفريق موحد، للدفاع عن حقوقنا الدستورية وحمايتها».

وحول الأوضاع الطارئة التي يشهدها العراق والمساعي للتوصل الى نتيجة مرضية للجميع، قال رئيس الاتحاد الوطني: «الجميع يعرفون موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني، حيث أعلنا صراحة من البداية أن الحوار والتفاهم هو الأساس لحل المشكلات، وجهودنا تنصب في جمع وتقريب الآراء المتباينة، لاستتباب الاستقرار في البلد وبناء مستقبل أكثر ازدهارا».

PUKmedia

اهمية التنسيق بين قوات الامنية في اقليم كوردستان والتحالف الدولي

اسقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستان بمقر المكتب السياسي في أربيل، نيكولاس غارنر ممثل الولايات المتحدة لشؤون شمال شرق سوريا والوفد المراق له.

جرى خلال القاء، حضره عضو هيئة العاملة في المكتب السياسي درباز كوسرت رسول ورئيس وكالة حماية والمعلومات/ المعلومات في اقليم كوردستان جلال شيخ ناجي والمدير العام لجهاز مكافحة الارهاب وهاب حلبجيي، بحث اخر المتغيرات السياسية في المنطقة وسبل التنسيق فيما بين قوات الاقليم والقوات العراقية وقوات التحالف لاسيما القوات الامريكية.

واكد اللقاء على اهمية التنسيق فيما بين قوات الامنية في اقليم كوردستان والتحالف الدولي لمواجهة فلول تنظيم داعش الارهابي وحماية الامن والاستقرار في المنطقة.

واشار الرئيس بافل جلال طالباني الى الوضع السياسي في اقليم كوردستان والعراق، قائلا: ان الجهود المبذولة لتوحيد الصف الكوردي مستمرة، وسيكون تحسين وضع الاقليم في المجالات المختلفة واستمرار الاصلاحات من اولوياتنا. واضاف ان هدفنا هو التوافق وصياغة برنامج جديد لخدمة الشعب معا.

اولويتنا التوافق وصياغة برنامج جديد لخدمة الشعب

فيما يخص الانسدادات الحاصلة في الوضع السياسي العراقي وجهود الاتحاد الوطني لتجاوز التحديات الموجودة، اكد الرئيس بافل جلال طالباني: ان كل خطواتنا هي باتجاه الحوار والتفاهم بين القوى والاطراف السياسية، وان الالتزام بالدستور والشراكة الحقيقية وحماية حقوق القوميات والمكونات يضمن التغلب على المشاكل، وقد دعونا الجميع بأن يتحمل مسؤلياتهم ازاء حساسية الوضع واخذ مسقبل البلاد بنظر الاعتبار.

كما تم بحث القضايا السياسية في سوريا وغرب كوردستان، حيث اكد الجانبان على الحل السياسي للمشكلات وتوحيد الجهود لموجهة الارهاب وحماية الاستقرار في المنطقة.

PUKmedia

الاتحاد الوطني يدعم خطوات البرلمان والحكومة التي تصب في خدمة المواطنين

من المقرر أن يبحث الاجتماع القادم للمجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، أداء برلمان وحكومة اقليم كوردستان، والمشكلات والعقبات التي تعترض عمل المؤسستين.

ومن المنتظر أن يعقد الاجتماع يوم السبت المقبل ٢٠٢٢/١٠/٨، برئاسة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، كامتداد للاجتماعات الاعتيادية السابقة للمجلس.

وبهذا الصدد، قال مصطفى جالاوي، نائب سكرتير المجلس القيادي للاتحاد الوطني، إن «الاجتماع سيعقد بحضور ممثلي الاتحاد الوطني في البرلمان والحكومة، حيث ستتم مناقشة مشكلات ومطالب المواطنين وواقع الخدمات والمشاريع الضرورية».

وأضاف نائب سكرتير المجلس القيادي، في تصريح خاص للوكالة الرسمية للاتحاد الوطني PUKMEDIA: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يعتبر نفسه صاحب التجربة الديمقراطية في اقليم كوردستان، إذ هو مؤسس ومشارك رئيسي في السلطتين التشريعية والتنفيذية»، مشيرا الى أنه سيتم الاستماع الى تقرير مقدم من قبل الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان، حول مشاريع القوانين والقرارات التي لها صلة بحياة ومعيشة المواطنين، «وفيما يتعلق بعمل الحكومة يعرض قوباد طالباني نائب رئيس حكومة الاقليم تقريرا عن المشاريع الخدمية للحكومة والقضايا المرتبطة بالمواطنين».

وأكد مصطفى جالاوي أن « الاتحاد الوطني يدعم البرلمان والحكومة في خطواتهما الايجابية التي تخدم أبناء شعب كوردستان، وفي الوقت نفسه يضع يده على المشكلات والنواقص بهدف حلها».

دعوة (USAID) لاستمرار مساعداتها في اقليم كردستان

تعهد نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني، الثلاثاء، بتقديم أقصى التسهيلات لشباب الإقليم الراغبين بفتح مشاريعهم الخاصة.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده طالباني، اليوم، في أربيل مع وفد من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وحضره القنصل القنصل الأمريكي العام في الأقليم.

وأشاد طالباني بمساعدات الوكالة المقدمة لإقليم كوردستان لاسيما في مجال تقديم الاستشارات لحكومة الإقليم في تطوير عملية الإصلاحات بمؤسساتها.

ودعا طالباني الوكالة الأمريكية للاستمرار في مساعداتها خاصة في فيما يتعلق بدعم الشباب من أصحاب الأفكار والمشاريع، مؤكدا أن "حكومة الإقليم هيأت أرضية مناسبة وجيدة كي يتمكن الشباب من أن يكون لهم مشاريعهم وأعمالهم الخاصة، عبر تقليل الروتين والإصلاحات وتعديل القوانين والتعليمات، وسندعمهم بكل طاقتنا ونسعى لايجاد الأسواق اللازمة والضرورية لهم".

من جهته أعرب وفد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن دعمهم لشباب كوردستان، مشددا على تطوير العلاقات والعمل المشترك فيما بين حكومة الإقليم والوكالة.

أستراليا تقدم الدعم للإقليم في مواجهة الأزمات البيئية

من جهة اخرى بحث نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان قوباد طالباني خلال اجتماع مع السفيرة الأسترالية لدى بغداد باولا جانلي، اليوم الأربعاء، عددا من الخطط المشتركة لمواجهة المشكلات البيئية والأمن المائي وأزمة الجفاف.

وخصص الاجتماع لبحث سبل مواجهة المشكلات البيئة محل اهتمام الجانبين. إذ شدد الطرفان على ضرورة العمل المشترك من أجل وضع خطط مناسبة لحماية البيئة وحماية الأمن المائي ومواجهة أزمة الجفاف في العراق وإقليم كوردستان.

وتقرر خلال الاجتماع أن ترسل الحكومة الأسترالية مجموعة خبراء إلى كوردستان لدعم حكومة الإقليم في وضع وتنفيذ خطط ستراتيجية ملائمة في مجالات البيئة والأمن المائي ومواجهة الجفاف. وتقرر للغرض ذاته أيضا أن تتوجة قريبا شركات أسترالية مختصة إلى إقليم كوردستان.

*المسرى

مام جلال.. شخصية فريدة ومؤثرة في الساحات الكوردية والعراقية والدولية

كلمة سماحة السيد عمار الحكيم للذكرى الخامسة لرحيل فقيد الامة الرئيس مام جلال 2022/10/3

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه المنتجبين.

السيدات والسادة الحضور..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في الظروف والمسارات الصعبة التي تمر بها الأمم.. تستذكر الشعوب مواقف قادتها ورموزها.. مستلهمة منهم العزيمة والصبر والإيثار.. والمسارات الصحيحة بما يتسق مع المبادئ والقيم التي ضحى من أجلها أولئك القادة الكبار..

تمر علينا الذكرى الخامسة لرحيل الزعيم الوطني مام جلال طالباني رئيس جمهورية العراق الأسبق رحمه الله، بمرارة كبيرة وألم عميق، لفقده وغيابه عن الساحة العراقية وعن شعبه الكوردي في هذه الظروف الحساسة من تاريخ البلاد.

إن وجود القادة الكبار ضرورة وغيابهم خسارة وذكراهم ذخيرة، أينما حلوا ومتى ما آستذكروا في أي زمان ومكان، فطبيعة تفكيرهم وحراكهم وسلوكهم يدفع شعوبهم وأتباعهم ومحبيهم لتجديد العهد معهم ومراجعة سيرهم وتجاربهم ومبادئهم ليكملوا المسيرة ويأخذوا منهم الدروس والعبر الناجحة ويعززوا المواقف ويواصلوا الطريق.

إن شخصية الراحل مام جلال طالباني كانت فريدة ومؤثرة في الساحات الكوردية والعراقية والدولية وقد تمكن بتفكيره المتقدم أن يتجاوز أحلك الظروف وأخطرها وأن يؤسس لمراحل مفصلية في تاريخ العمل السياسي العراقي.

كان زعيما ملهما ومحبا لأبناء جلدته

فعلى المستوى الكوردي كان زعيما ملهما ومحبا لأبناء جلدته، ومتفانيا في الدفاع عنهم في سوح الجهاد ومعارضة النظام الإستبدادي العنصري الذي إستهدف أبناء شعبه بكل صنوف العنف والقسوة والتهميش، ولكنه لم يتخل يوماً، عن كونه قائدا عراقيا إتسعت رؤيته لتشمل جميع العراقيين بكافة إنتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والسياسية.

إن الحفاظ على هوية (العراق والكورد) معا، كانت من شواخص تجربته التي جعلت منه قائداً عراقيا بإمتياز.

مام جلال طالباني لم يتخل يوما عن الحقوق المشروعة لأبناء جلدته الكورد بشهادة أصدقائه ومنافسيه، ولكن ذلك لم يجعله يغفل يوماً عن كامل الجغرافيا العراقية وتنوعاتها، وقد أنشد فيه الجواهري الكبير قائلا

(شوقاً جلال كشوق العين للوسن
كشوقِ ناءٍ غريب الدَّار للوطن
شوقاً إليك وأنت النُّور مِنْ بصري
وأنت مني محلَّ الرُّوح في البدن).

ليصور عمق العلاقة والعاطفة بين مام جلال العراقي الكوردي وبين الشاعر العراقي العربي الراحل محمد مهدي الجواهري.

قوة العراق تكمن في تنوع مكوناته

لقد كان يعتقد أن قوة العراق تكمن في تنوع مكوناته.. وأن إحترام خصوصية تلك المكونات لايلغي وحدتها وتماسكها ضمن مشتركات الوطن الواحد.. ومصير الأمة الواحدة.

ولذا توحدت عليه قلوب العراقيين.. كما توحدت لديه هموم العراقيين وتطلعاتهم.. فعاش رمزا ومات رمزا وطنيا تفتخر به الأجيال عبر التاريخ..

وهذا ما انعكس بشكل جلي على طبيعة علاقته مع المكون الإجتماعي الأكبر في البلاد من خلال صلته المباشرة بالنجف الأشرف وحوزتها ومرجعياتها وأسرها العلمية إلى جانب علاقاته الوثيقة بالعشائر العربية في الفرات الأوسط والجنوب.

لايزال محط إحترام وتكريم المكونات العراقية

فكان ولايزال محط إحترام وتكريم المكونات العراقية وفي مقدمتها المكون الشيعي الذي يتذكر مواقفه الوطنية في الدفاع عن المرجعية والمكون الأكبر وحقوقه في المحافل والمحطات الوطنية والدولية.

ولايمكن أن نغفل بشكل خاص عمق علاقة الراحل بأسرة آل الحكيم خلال عقود طويلة من الزمن، منذ النضال المشترك مع شهيد المحراب الخالد آية الله العظمى السيد محمد باقر الحكيم (قدس) في ساحات المعارضة الملتهبة، والتعاون والشراكة في التأسيس السياسي لمرحلة ما بعد سقوط الدكتاتورية مع والدنا الراحل سماحة

السيد عبدالعزيز الحكيم (رحمه الله)، والتراكم والإستمرار في علاقته الوثيقة معنا شخصيا، حتى وفاته المؤلمة.

لايمكن أن ننسى هذا التاريخ المشترك وهذا الإرث الثمين وتلك المواقف المفصلية أبدا، وسيبقى مام جلال حاضرا في قلوبنا وعقولنا ووجداننا ما حيينا وسنبقى نذكر لأبي شلال مواقفه المشرفة أينما كنا وكلما حانت الفرص والمناسبات.

ضرورة العزم على مواصلة منهجه

إنني أناشد إخوتي وأخواتي من أبناء شعبنا الكوردي الأبي، كما أناشد أبناء مام جلال ورفاقه ومحبيه في الإتحاد الوطني الكوردستاني ولاسيما رئيس الإتحاد الوطني الكوردستاني الأخ العزيز الأستاذ بافل طالباني وحلفاءه في الحزب الديمقراطي الكوردستاني والقوى الوطنية والكوردستانية الأخرى أن يعقدوا العزم على مواصلة منهجه ومبادئه ومسيرته الوطنية الغراء، في الوحدة والتكاتف والتمسك بمشروعه، والمضي بالمعادلات التي رسمها الراحل الكبير في حياته والحفاظ عليها وتقويتها وتأكيدها.

فعراق اليوم بحاجة ماسة الى المزيد من الإعتدال والعقلانية والحوار والإنفتاح والوحدة والإنسجام بين العراقيين جميعا، وقد كنتم ومازلتم من أعمدة هذا المنهج القويم الذي يجب أن يستمر بقوة تكريما لذكرى مام جلال و القادة الوطنيين كافة.

ضرورة توحيد المواقف والمسارات المطلوبة

السيدات والسادة الكرام..

حري بنا أن نستلهم من هذه المناسبة الوطنية العزيزة على قلوبنا.. توحيد المواقف والمسارات المطلوبة، ولاسيما مع ما يمر به بلدنا من لحظات حاسمة في تاريخه الحديث.. وإني على ثقة بأن روح الراحل مام جلال تتوق ليأخذ كل منا تلك المواقف الوطنية الحاسمة في حلحلة الخلافات بروح الإيثار وتغليب المصالح العليا للبلد.

وإسمحوا لي أن أتحدث بصراحة معهودة بين أهلي وإخوتي في إقليم كوردستان..

لا أحد منا ينكر أن هناك خللاً بنيويا في طبيعة مسار العملية السياسية القائمة اليوم.. ولاسيما أنها مرت بظروف إستثنائية منذ التأسيس.. وإن الإستمرار على قواعد الإستثناء يهدد نظامنا السياسي ويعرضه الى أزمات خانقة ومتوالية.. وهذا ما نعانيه اليوم من إنسداد سياسي لم ينفع معه حتى خيار الإنتخابات المبكرة.

دستورنا الإتحادي بحاجة الى تطوير وتفسير وتعديل

ولا أحد منا ينكر أيضا.. أن دستورنا الإتحادي بحاجة الى تطوير وتفسير وتعديل للعديد من مواده بما يتناسب مع متطلبات التطور في التجربة السياسية طيلة العقدين الماضيين من عمر التجربة الديمقراطية في

العراق.

وحينما لاتـكون الأزمات والمشاكل السياسية هينة أو عادية.. فإن ذلك يتطلب أن يكون دور المعالجة إستثنائيا يتناسب مع حجم المشكلة وضرورة مواجهتها بحزم وحسم ومسؤولية.

وهذا ما يجعلني أنتهز فرصة هذه المناسبة الوطنية الكبيرة في مخاطبة إخوتي من قيادات إقليم كوردستان الذين لا أشك في إخلاصهم وحرصهم الوطني.. في النظر نحو بغداد بذات العين التي كان ينظر بها الزعيم الراحل مام جلال إلى بغداد.. وأن يكونوا سببا حقيقيا في معالجة الإنسداد السياسي الذي وصلنا اليه.. لاسيما بعد البادرة الطيبة والموقف المسؤول في إستئناف عمل مجلس النواب.

اهمية الإتفاق على إختيار مرشح رئاسة الجمهورية

إن الإتفاق على إختيار مرشح رئاسة الجمهورية لايقتصر على تلبية إستحقاق المكون الكوردي فحسب وإنما يمثل حاجة وطنية ملحة لمنع إنزلاق البلاد نحو نفق مجهول.. وإن الإستعدادات لمعالجة الخلل البنيوي الذي أشرنا اليه سلفا .. يتطلب أولا تشكيل حكومة وطنية مسؤولة وقوية تمهد الطريق لمرحلة الإنتقال الآمن في إجراء إنتخابات مبكرة .. خالية من العيوب والملاحظات والإشكاليات السابقة المعروفة.

وهو مايصعب تحقيقه من دون إنتخاب رئيس جمهورية متفق عليه كورديا ومصوت عليه وطنيا داخل قبة البرلمان، بما يتناسب مع خطورة المرحلة المقبلة وأهميتها في الإصلاح والمعالجة.

لقد كنا دوما ولانزال من دعاة الحوار الوطني .. والجلوس إلى طاولة الحوار والتفاهم والإنسجام .. وهو أمر نحتاجه اليوم أكثر من أي وقت مضى .. ولكننا في الوقت ذاته يجب أن لانتهاون في مواجهة التحديات بروح القانون والدستور .. والإلتزام بالسياقات الدستورية في حفظ الدولة وسيادة مؤسساتها.

إن أملنا كبير في الإحساس العالي والإستشعار الكبير للمسؤولية الوطنية لدى إخوتنا في إقليم كوردستان.. وإن البذرة التي زرعها الزعيم الراحل مام جلال ومن قبله الزعيم ملا مصطفى بارزاني (رحمهما الله) قد أتت أكلها.. وسيستمر أثرها بإذن الله ويبزغ خيرها نجماً في سماء العراق.

نجدد تعازينا الحارة ومواساتنا الدائمة ووقوفنا معكم أيها الإخوة والأهل والأحبة ونتمنى لكم المزيد من التوفيق والتألق والنجاح والعمل الوطني المشترك، مؤكدين لكم إعتزازنا وإصرارنا على هذه العلاقة الوثيقة وترابطنا التاريخي المتين.

رحم الله مام جلال.. ورحم الله شهداء العراق جميعا

رحم الله شهداء البيشمركة.. والحشد الشعبي.. وجميع صنوف قواتنا المسلحة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

PUKmedia

مام جلال .. رمز للوحدة الوطنية الكردية

anf

استذكرت منظومة المجتمع الكردستاني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني مام جلال طالباني في الذكرى السنوية الخامسة لوفاته وقالت: "نحن بحاجة لشخصيات وطنية مثل الرئيس مام جلال طالباني ذو مهارات سياسية ودبلوماسية، فنان السلام والحوار اكثر من أي وقت"

وجاء في نص بيان منظومة المجتمع الكردستاني:

"الأخ المحترم بافل جلال طالباني

الأخوة المحترمون أعضاء المكتب السياسي والمجلس القيادي للاتحاد الوطني الكردستاني:

في الذكرى السنوية الخامسة لرحيل رئيس جمهورية العراق، نستذكر السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني، المناضل مام جلال طالباني بكل احترام ونثمن عمله وكفاحه الكبير.

ترك الرئيس مام جلال طالباني، كرائد ومناضل مناسب وملائم، مرة أخرى كسياسي، شخصية وطنية في القرنين ٢٠ و٢١، بصمته على تاريخ عمل ونضال الشعب الكردي.

لا شك، كان لشخصية وطنية ومناضلة مثل مام جلال دور وتأثير، ليس فقط في جنوب كردستان، ولكن في جميع الأجزاء الأخرى من كردستان.

وخاصة، مهدت الصداقة بين الرئيس مام جلال والقائد أوجلان والأستاذ إبراهيم أحمد الطريق لتحقيق مكاسب وطنية من أجل الأجزاء الأربعة من كردستان، وهو رمز للوحدة الوطنية الكردية.

تعرض مام جلال للوعكة الصحية في وقت كان يستعد فيه لعقد مؤتمر دولي من أجل حرية القائد أوجلان احياءً لذكرى تلك الصداقة.

وفي هذه المرحلة، حيث تتعرض جميع أنحاء كردستان لهجمات الاحتلال، فإن الشرق الأوسط بأسره، ولا سيما العراق، يمر بأزمة وفوضى سياسية واجتماعية كبيرة.

والحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى الى شخصيات وطنية مثل الرئيس مام جلال، ذو المهارات السياسية والدبلوماسية. ومرة أخرى، رائد السلام والحوار أكثر من أي وقت أخر.

على أمل أن تؤدي ذكريات ودعوات الرئيس مام جلال إلى الوحدة الوطنية والثورة ضد هجمات الاحتلال على كردستان".

ذكرى الرئيس مام جلال تبقى دوما في التاريخ و ضمائرنا

بعث عبدالله غول، الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية، برسالة، بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل الرئيس مام جلال، عبر مؤسسة الرئيس جلال طالباني، فيما يأتي نصها:

السفير المحترم الدكتور محمد صابر

«اود ان اعبر عن امتناني وتقديري لدعوتكم الموجهة لي، الى الذكرى السنوية الخامسة لرحيل الرئيس جلال طالباني، الذي كرس حياته للقضية السياسية للشعب العراقي والكوردي، إن الرئيس جلال طالباني سجل اسمه في تاريخ العراق وستبقى ذكراه دوما في ضمائرنا.

في العام (٢٠٠٨) في انقرة، عندما كنت رئيسا للجمهورية، سررت باستقبال الرئيس جلال طالباني، كما زرته في العام (٢٠٠٩) وعلى الرغم من الاوضاع الامنية الصعبة، تمكنت من زيارة بغداد مع عائلتي، وكانت لكلتا الزيارتين أهمية خاصة في تطوير العلاقات الثنائية بين بلدينا.

وخلال هذه الزيارات والاتصالات الثنائية الاخرى، اطلعت على أفكار ورؤى الرئيس جلال طالباني لتحويل العراق الى جمهورية ديمقراطية تضمن المبادئ والقيم السامية للتقدم وحقوق الانسان، وكنت شاهدا على رغبته في حل المشاكل عن طريق الحوار.

في ضوء ما أشرنا اليه، وفي ذكرى رحيله، أحيي ذكرى الرئيس جلال طالباني بإجلال، وأعرب مرة اخرى عن تعازي ومواساتي لأسرته.

اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد، رغبتي وأملي في استتباب السلام والسيادة في العراق، وأبعث باحتراماتي وتقديري الى شعوب العراق.

عبدالله غول

الرئيس الحادي عشر للجمهورية التركية

احتراماً لذكرى رحيل فقيد الامة..
القنصلية الالمانية توقف احتفال اليوم الوطني

اعلنت القنصلية الالمانية في أربيل، عن ايقاف الاحتفال الخاص باليوم الوطني لالمانيا، احتراماً لحلول الذكرى السنوية لرحيل فقيد الأمة الرئيس مام جلال والتي صادفت يوم امس الاثنين ٢٠٢٢/١٠/٣.

وقال عماد فرهادي عضو مكتب علاقات الاتحاد الوطني الكوردستاني للوكالة الرسمية للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان القنصلية الالمانية في أربيل اتصلت بنا وابلغتنا بانها اوقفت الاحتفال الخاص بذكرى اليوم الوطني لالمانيا احتراماً لذكرى رحيل فقيد الامة الرئيس مام جلال، نحن وبكل فخر وعرفان نشكر هذا الموقف النبيل من القنصلية الالمانية.

وتتزامن ذكرى رحيل فقيد الامة الرئيس مام جلال مع اليوم الوطني لالمانيا وكعرف دبلوماسي تقيم القنصلية الالمانية في اربيل سنوياً احتفالاً خاصاً بهذه المناسبة.

واشار عضو مكتب العلاقات الى ان القنصيلة الالمانية في اربيل قامت بتأجيل الاحتفال هذا العام الى يوم ٢٠٢٢/١٠/٩، وسيشارك وفد رفيع من الاتحاد الوطني في تلك المناسبة

هذا وشهدت مدينة اربيل يوم امس الاثنين، مراسيم مهيبة بذكرى رحيل فقيد الامة الرئيس مام جلال، بحضور قادة البلاد وممثلي الاطراف السياسية والدول العربية والاجنبية لدى العراق.

في الذكرى السنوية لاقرار واعلان الفيدرالية

يصادف يوم ٢٠٢٢/١٠/٤ الذكرى الثلاثين لاقرار واعلان الفيدرالية من قبل برلمان كوردستان، عبر القرار المرقم (٢٢) في سنة ١٩٩٢.

ان اصدار هذا القرار التاريخي في ظل ظروف حرجة وحساسة ومليئة بالتعقيدات السياسية، ما عدا كونه كان مبادرة واستشرافا لمستقبل زاهر ومفعم بالامل في تلك المرحلة للحصول على الحقوق والتطلعات الديمقراطية لشعبنا، كان في نفس الوقت خطوة سياسية ملؤها الشجاعة من قبل القيادة السياسية وبرلمان كوردستان، ومثل انجازا ونتاجا لنضالات شعبنا التاريخية، خاصة عقب عملية تحرير العراق، حيث ظهرت وتحققت كل تلك الاهداف المخطط لها والابعاد الدستورية بشكل ناجح، كحل ديمقراطي امثل في اطار دولة العراق، مثله في ذلك مثل كافة الدول المتقدمة التمبنية على اساس الاتحاد الفيدرالي.

ولقد اثبت ذلك مجددا ارادة وصمود شعبنا امام القضايا المصيرية واصرار القيادة الكوردية بكل حزم واصرار لحل قضية المناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم، وذلك عبر تحقيق المطالب المشروعة لشعبنا في اطار الدستور والقوانين الفيدرالية المعمول بها حسب الاتفاقيات الدولية المعتمدة والمنفذة.

مباركة هي الذكرى السنوية لاقرار واعلان الفيدرالية

والنصر والسؤدد لشعب كوردستان

د. ريواز فائق

رئيسة برلمان كوردستان

٤ تشرين الاول ٢٠٢٢

مقررات اجتماع مجلس وزراء إقليم كوردستان ..

اقرار مشروع قانون زراعي ومسوّدة قرار خاصة بقانون الإصلاح

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، الأربعاء ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٢، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني و نائب رئيس المجلس قوباد طالباني.

واستعرض الاجتماع، ضمن أولى فقرات جدول أعماله، مشروع قانون (تنفيذ وتعديل قانون الحجر الزراعي الاتحادي رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٢ المعدل في إقليم كوردستان)، والذي قدمته وزيرة الزراعة والموارد المائية بيكرد طالباني. وبعد ذلك، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون، كما وجّه وزيرة الإقليم لشؤون البرلمان فالا فريد بإرساله إلى برلمان كوردستان بهدف تشريعه.

ويهدف مشروع القانون إلى تنظيم كل ما يتعلق باقتناء النباتات ومنتجاتها ومحاصيلها واستيرادها وتصديرها منعاً لدخول الأمراض والأوبئة الزراعية وانتشارها في إقليم كوردستان، ومن خلال تنفيذ ذات التدابير والإجراءات والمعايير في عموم العراق، ستتولى تنفيذ القانون لجنة رفيعة المستوى من وزارة الزراعة والموارد المائية وتضم ممثلين عن وزارات (التعليم العالي والبحث العلمي، الداخلية، التجارة والصناعة، المالية والاقتصاد، والصحة)، وهيئة حماية وتحسين البيئة.

ويعدّ هذا القانون تطبيقاً لقانون اتحادي في الإقليم، بعد تعديله ومراعاة خصوصيات وزارات الإقليم ومؤسساته، من أجل توحيد إجراءات الحجر الزراعي في الإقليم والعراق، فضلاً عن تسهيل عمل تجّار الإقليم ومزارعيه وفلاحيه، ضماناً لسلامة وجودة المواد الخام والمستلزمات الأساسية المستوردة خصيصاً إلى المشاريع الزراعية من الخارج، وضمان عدم عرقلة عمليات تسويق منتجات الإقليم المحلية إلى محافظات الوسط والجنوب من قبل الحكومة الاتحادية، وذلك بعد اعتماد مؤسسات الإقليم نفس الإجراءات المتعلقة بالحجر الزراعي.

وفي الفقرة الثانية من الاجتماع، قدم رئيس دائرة التنسيق والمتابعة عبد الحكيم خسرو مسوّدة قرار مجلس الوزراء الخاصة بتنفيذ المادة (٩) من قانون الإصلاح، في إطار خطوات حكومة الإقليم لتطبيق قانون الإصلاح. وبعد المناقشات والمداولات، وافق مجلس الوزراء على مسوّدة القرار.

وجدد مجلس الوزراء إصراره على تنفيذ قانون الإصلاح، لإعادة تنظيم الوظائف العامة والتقاعد بما يحقق العدالة فيما يخص الدخل العام، ومنع الهدر والانتفاع غير الشرعي، شريطة الحفاظ على حقوق المواطنين المستحقين، وعدم حرمانهم من مستحقاتهم ورواتبهم.

GOV.KRD

مقررات الجلسة الاعتيادية لبرلمان كردستان

برئاسة د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان وبحضور د. هيمن هورامي نائب رئيسة برلمان كوردستان ومنى قهوجى سكرتيرة البرلمان.، ومواصلة لجلسات القراءة الثانية لمشروع قانون التربية والتعليم، عقدت اليوم ٤ / ١٠ / ٢٠٢٢ الجلسة الاعتيادية رقم ((من الدورة الخريفية للسنة الرابعة من الدورة الخامسة لانتخابات البرلمان.

في البداية قامت د. ريواز فائق رئيسة برلمان كوردستان بافتتاح الجلسة باسم الله وباسم شعب كوردستان، بعد ذلك قرأت منى نبي قهوجي للحضور برنامج عمل الجلسة وملخص الجلسة البرلمانية السابقة واسماء الغائبين عن الجلسة من المجازين وغير المجازين.

قبل الشروع ببرنامج عمل الجلسة، طلبت رئيسة البرلمان من رئيس لجنة الاوقاف والشؤون الدينية عرض نتائج متابعة اللجنة لتعليمات وزارة الاوقاف والشؤون الدينية بما فيها مراكز ومحطات التعليم وتحفيظ القرآن الكريم، حيث كانت رئيسة البرلمان قد كلفت لجنة الاوقاف والشؤون الدينية في الجلسة السابقة بمتابعة القضية.

من جهته، قال رئيس لجنة الاوقاف والشؤون الدينية: «بعد صدور كتاب من وزارة الاوقاف والشؤون الدينية يحمل الرقم (٢٧٣٩) في ٢٠٢٢/٧/١٨، بخصوص مراكز التعليم ومحطات تحفيظ القرآن الكريم في اقليم كوردستان، اتضح جليا ان هناك نوع من الاستياء، عقب ذلك وفي قاعة البرلمان قمتم انتم رئيسة البرلمان بتكليفنا بمتابعة دقيقة لهذا الموضوع، وان نقوم بعرض ما نتوصل اليه من نتائج في قاعة البرلمان واعلان تلك النتائج للرأي العام.

كما قال د. هورامان: «بدأنا عملنا على الموضوع منذ اليوم الاول لتكليفكم لنا به، وفي نفس يوم انعقاد تلك الجلسة (٤) في ٢٠٢٢/٩/٢٧، قمنا نحن في لجنة الاوقاف والشؤون الدينية بعقد اجتماع تمخض عن تشكيل لجنة فرعية حسب النظام الداخلي للبرلمان، حيث بدات عملها في اليوم التالي مباشرة، وعقدنا اجتماعا مع وزير الاوقاف والشؤون الدينية والوفد المرافق لهن وبعد مرور ساعتين متواصلتين من الاجتماع في مبنى وزارة الاوقاف والشؤون

الدينية، الحمد لله توصلنا الى نتائج طيبة، نتائج ترضي كافة الاطراف وتلقى قبول وترحيب الجميع».

كما اشار رئيس الاوقاف، الى ان النتائج كانت على الشكل التالي: «تلك المراكز والمنظمات تتمحور في حالتين، فمنها من تملك اجازة للعمل صادرة من دائرة المنظمات غير الحكومية، وتلك لا اشكال عليها، وهي مستمرة في عملها بشكل طبيعي ورسمي وستستمر، ومنها من تعمل في هذا القطاع دون ان تملك اجازة لممارسة هذا العمل، وتلك سيتم التعامل معها على وفق من تعليمات جديدة ستصدرها وزارة الاوقاف، فحواها تقديم الدعم والتنسيق بينها، لكي تتمكن هي الاخرى من مواصلة عملها بشكل طبيعي».

كما شار الى انتهاء كافة المشاكل حاليا حيث تم حلها جميعا، كما قدم الشكر لرئيسة البرلمان لأخذها هذا الموضوع بجدية واهمية.

وحسب النقطة الوحيدة في برنامج عمل الجلسة، التي عقدت بحضور الان حمه سعيد وزير التربية، ود. سيوان علي وكيل وزارة التربية، تمت القراءة الثانية من قبل لجنتي التربية والشؤون القانونية للمواد (٦١ – ٦٢ – ٦٣ – ٦٤ – ٤٥) من مشروع قانون التربية والتعليم في اقليم كوردستان، والذي اختص في (المدير، معاون المدير، المعلمين، الموظفين، العمال الآخرين في المؤسسات الحكومية، واجبات المدير، واجبات المعاون، تعيين المعلمين، واجبات المعلمين، واجبات المتابع التربوي) وقد ابدى اعضاء البرلمان جملة ملاحظات على المواد المطروحة، وقدموا عدة مقترحات، تهدف الى اغناء مشروع القانون، لكي تأخذ بها اللجنة في اعداد تقرير التصويت مع اخذ تلك الملاحظات والمقترحات بنظر الاعتبار.

من جهته قدم وزير التربية وكذلك اللجنة الخاصة، توضيحات مهمة ازاء مقترحات وملاحظات واسئلة اعضاء البرلمان يخصوص تلك المواد والفقرات.

وبهذا الشكل، أنهى د. هيمن هورامي نائب رئيسة برلمان كوردستان الذي كان يتراس القسم الاخير من الجلسة الصباحية، القسم الاول من الجلسة، معلنا: «ستعاود الجلسة انعقادها في الساعة ٢:٠٠ من بعد ظهر نفس اليوم».

في الساعة ٢:٠٠ من بعد ظهر نفس اليوم، انعقد القسم الثاني من الجلسة، برئاسة د. ريواز فائق، رئيسة برلمان كوردستان، وتمت القراءة الثانية من قبل اللجنة المشتركة، للمواد (٦٦ – ٦٧ – ٦٨ – ٦٩ – ٧٠ – ٧١ – ٧٢ – ٧٣ – ٧٤ – ٧٥ – ٧٦ – ٧٧ – ٧٨ – ٧٩ – ٨٠) من مشروع القانون، والخاصة بـ (مجلس المؤسسة ومهامه، شروط تعيين المدير ومعاون المدير، شروط تعيين المعلم والمتابع التربوي، تعليمات تعيين المعلم والمتابع التربوي والموظفين الآخرين، تعليمات تعيين المدير ومعاون المدير، انهاء عمل المدير، حقوق وواجبات الموظفينن، المحاضرون وتوزيعهم على المؤسسات الحكومية، تقسيم عدد المحاضرين على المؤسسات الحكومية، لجان المدارس والمعاهد الحكومية).

وقد ابدى اعضاء البرلمان جملة ملاحظات على المواد المطروحة، وقدموا للجنة المشتركة عدة مقترحات، تهدف الى اغناء مشروع القانون.

من جهته قدم وزير التربية وكذلك اللجنة الخاصة، توضيحات مهمة ازاء مقترحات وملاحظات واسئلة اعضاء البرلمان يخصوص تلك المواد والفقرات.

وبهذا الشكل، أنهت رئيسة برلمان كوردستان الجلسة، معلنة: «غدا سنواصل عقد جلساتنا هذه».

المشهد العراقي امام اروقة مجلس الامن

*المرصد-فريق الرصد والمتابعة

جددت الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، جنين هينيس-بلاسخارت دعوتها للقادة العراقيين إلى أهمية الشروع في مسار نحو تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، مؤكدة أن الوقت قد حان بالنسبة لجميع قادة العراق لأن ينخرطوا في حوار، ويحددوا-بشكل جماعي- احتياجات العراق الأساسية ويبعدوا البلد عن حافة الهاوية.

وقالت، خلال حديثها في جلسة لمجلس الأمن، يوم الثلاثاء ٢٠٢٢/١٠/٤، إن الدعوات الموجهة لقادة العراق كثرت لحثهم على التغلب على خلافاتهم وتشكيل حكومة منذ إجراء الانتخابات قبل عام، في العاشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

وأشارت بلاسخارت إلى أن بمقدور أي زعيم عراقي أن يجر البلاد إلى صراع ممتد ومهلك، كما أن في مقدوره أن يضع المصلحة الوطنية في المقام الأول وأن ينتشل البلد من هذه الأزمة، على حد تعبيرها. وأضافت:

«خلال الأشهر الاثني عشر الماضية كان للشقاق ولعبة النفوذ السياسي الأولوية على حساب الشعور بالواجب المشترك وقد تركت الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي البلد في مأزق طويل الأمد. وكان العراقيون رهينة لوضع لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن احتماله، ليتحول إلى اشتباكات مسلحة».

دعوة إلى التصرف بمسؤولية

وأكدت أنه لا يوجد أي مبرر للعنف. «وبوجود مخاطر ما تزال واقعية للغاية لوقوع مزيد من الفتنة وسفك الدماء، لا يسعنا إلاّ أن نكرر أهمية إبعاد أي احتجاج عن العنف».

ودعت كافة الأطراف إلى ضرورة التصرف بمسؤولية في أوقات تصاعد التوتر.

وقالت «قدمنا دعمنا الكامل لمبادرة الحوار الوطني التي أعُلنت برعاية السيد رئيس وزراء العراق، وهي بمثابة منتدى اجتمع مرتين حتى الآن».

ولكي يؤتي الحوار أُكله، أكدت بلاسخارت أنه من المهم جداً أن تشارك فيه الأطراف كافة. «هناك حلول. ولكن فقط لو كان هناك استعداد للوصول إلى تسويات. ففي نهاية المطاف، يعود الأمر كله إلى الإرادة السياسية. يتوجب على كافة القادة تحمل المسؤولية».

النظام السياسي يتجاهل احتياجات الشعب

ونبهت إلى أن «خيبة أمل الشعب قد وصلت إلى عنان السماء»، مشيرة إلى فقدان العديد من العراقيين الثقة في قدرة الطبقة السياسية في العراق على العمل لصالح البلد وشعبه. «ولن يؤدي استمرار الإخفاق في معالجة فقدان الثقة هذا سوى إلى تفاقم مشاكل العراق».

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام إن النظام السياسي ومنظومة الحكم في العراق يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي. «ويمثل الفساد المستشري سبباً جذرياً رئيساً للاختلال الوظيفي في العراق».

ثلاثة أعوام على مظاهرات تشرين

ويصادف الأول من تشرين الأول/أكتوبر مرور ثلاث سنوات على مظاهرات تشرين، حيث نزل العراقيون إلى الشوارع للاحتجاج على الافتقار إلى الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقالت بلاسخارت إن تلك المظاهرات «شكلت حراكا على مستوى لم يسبق له مثيل، وتحولت إلى مأساة. لقي عدة مئات من العراقيين حتفهم، وأصيب عدد أكبر بجروح خطيرة، أو اختطفوا، أو تعرضوا للتهديد أو الترهيب».

إقليم كردستان

من ناحية أخرى، قالت جنين هينيس-بلاسخارت إن التداعيات السياسية التي تنجم عن عدم إجراء انتخابات برلمانية لإقليم كردستان في وقتها المناسب، وعدم التعامل مع توقعات الجمهور بشكل صحيح، وإهمال المبادئ الديمقراطية الأساسية، ستكون باهظة الثمن.

وذكرت بما حذرت منه في شهر أيار/مايو الماضي من أن القصف التركي والإيراني في الشمال يمضي لأن يصبح «الوضع الطبيعي الجديد» في العراق.

وفي ظلّ الهجمات الإيرانية التي وقعت الأسبوع الماضي، جددت دعوتها إلى ضرورة أن تتوقف هذه «الأفعال الطائشة ولا ينبغي لأي جار أن يتعامل مع العراق وكأنه باحته الخلفية».

مندوب العراق: الأطراف السياسية تدخل في حوار «صريح وبناء

وخلال حديثه في جلسة مجلس الأمن، قال المندوب العراقي الدائم لدى الأمم المتحدة، محمد حسين بحر العلوم إن العملية السياسية في بلاده شهدت جمودا ملموسا أدى إلى تأخير إجراءات تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات التي جرت في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١.

وأشار إلى أن جميع الأطراف والكتل السياسية أدركت ذلك مما أدى إلى دخولها في حوار «بناء وجاد والمكاشفة

الصريحة للتوصل إلى تفاهمات وحلول للانسداد السياسي «وما انعقاد جلسة البرلمان الأسبوع الماضي بعد توقف دام لأكثر من شهرين وتجديد الثقة برئيس مجلس النواب وانتخاب النائب الأول لرئيس البرلمان إلا خطوة بالاتجاه الصحيح نحو ممارسة البرلمان لدوره التشريعي والرقابي... وخطوة مهمة في طريق الانفراج السياسي».

وقال إن حكومة بلاده تحرص على أن تكون عاملا ومصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي والإسهام في إيجاد الحلول السلمية المستدامة للأزمات الإقليمية والخلافات بين دول المنطقة.

إدانة عراقية «للاعتداءات التركية والإيرانية»

وقال السيد بحر العلوم إن الاعتداءات التركية والإيرانية مستمرة على الأراضي والأجواء العراقية «تحت ذرائع وحجج واهية. فبعد القصف التركي المدفعي على العوائل العراقية الآمنة أثناء تواجدها في مصيف برخ في محافظة دهوك في شهر تموز الماضي، كررت إيران الاعتداء بالقصف المدفعي والجوي بالصواريخ والطائرات المسيرة على مدن وقرى متعددة في إقليم كردستان طيلة أيام الأسبوع الماضي داخل عمق المدن العراقية».

وأضاف أن وزارة الخارجية العراقية استدعت سفير إيران في بغداد وسلمته «مذكرة شديدة اللهجة تضمنت إدانة الحكومة العراقية لهذه الجريمة النكراء وشددت رفضها لتلك الأعمال وما نجم عنها وطالبت باحترام سيادة العراق والتزام إيران بتعهداتها في المواثيق الدولية والابتعاد عن المنطق العسكري ولغة السلاح في معالجة التحديات الأمنية».

التزام بمكافحة الإرهاب

وأعرب المندوب العراقي عن شكر بلاده لمجلس الأمن لدعمه وتعزيز قدراته في مجال مكافحة الإرهاب، «لا سيما الزيارة الميدانية التي حققتها المديرة التنفيذية لمكافحة الإهاب في تموز/يوليو من هذا العام بالنيابة عن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ لعام ٢٠٠١».وأكد التزام العراق بالتعاون مع التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش.

وكرر دعوة بلاده بعدم استخدام أراضيه ساحة لتصفية الحسابات أو لأراض سياسية أو تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

الإطار التنسيقي: إحاطة بلاسخارت تضمنت رسائل كثيرة

الى ذلك أكد النائب عن الأطار التنسيقي وعد قدو، ان احاطة مبعوثة اللمم المتحدة لدى العراق جنين بلاسخارت في مجلس الأمن تضمنت جملة من الرسائل.وقال قدو في حديث لـ/موازين نيوز/، إن»»احاطة بلاسخارت اكدت على ضرورة الحوار الوطني»، مؤكدا أن «باب الحوار مفتوح امام الجميع ولا يوجد فيتو على اي طرف من الاطراف السياسية او الشخصيات بالجلوس على طاولة الحوار».

وأشار الى، أن»مساع تنشيط الحوار مستمرة، وان هنالك بعض المعوقات والضبابية التي تحتاج إلى الجلوس كثيرا للتوصل الى مخرج لها، مشيرا الى ان الايام المقبلة ستكون اكثر وضوحا فيما يتعلق بالتفاهمات».

واستدرك، ان»كلمة بلاسخارت كانت اقرب الى التهدئة ومنع البلاد من الذهاب الى الاقتتال».انتهى٢٩/ح

الصدر يعلق على تصريحات في مجلس الأمن

في تغريدة على حسابه بتويتر علق زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، الثلاثاء، «استمعت بإمعان الى جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن العراق.. ولي على ذلك بعض التعليقات:

أولا: بما يخص إحاطة ممثلة الأمم المتحدة، وقد أثار انتباهي فيما قالت: هو أن السبب الرئيسي بما يحدث في العراق هو الفساد الذي أجمع على وجوده الجميع»، مبينا أن «ذلك صحيح ودقيق جداً، وأول خطوة للإصلاح التدريجي هو عدم مشاركة الوجوه القديمة وأحزابها وأشخاصها في الحكومة المقبلة وفقاً لتطلعات المرجعية وتطلعات الشعب الثائر».

وأضاف، «إننا نوافق على الحوار إذا كان علنياً ومن أجل إبعاد كل المشاركين في العمليات السياسية والانتخابية السابقة ومحاسبة الفاسدين تحت غطاء قضاء نزيه»، لافتا الى «اننا نتطلع لمساعدة الأمم المتحدة بهذا الشأن: أعني الإصلاح ولو تدريجياً».

وأعرب السيد الصدر عن تأييده لـ»ما جاء في كلمات المشاركين في جلسة مجلس الأمن الدولي من ضبط النفس»، داعيا الى «ضبط النفس وعدم اللجوء الى العنف والسلاح من كل الأطراف والإسراع بمعاقبة الفاعلين من دون النظر الى انتماءاتهم.. مضافاً إلى ما طرح من مشكلة السلاح المنفلت خارج إطار الدولة».

وأكد أن «الأهم من ذلك هو أن لا يكون السلاح المنفلت ضمن إطار الدولة واستعماله ضد المعارضين والثائرين وفي تثبيت النفوذ وتجذر الدولة العميقة، خصوصاً وأن رئيس الوزراء الحالي يتعرض الى ضغوط هائلة بهذا الخصوص مع أنه قائد القوات المسلحة وعدم تجاوب بعض المسلحين معه وإن كانوا ضمن نطاق الدولة».

وأشاد السيد الصدر «بوقوف مجلس الأمن مع العراق بخصوص ما يتعرض له من قصف من هنا وهناك»، داعيا «دول الجوار العزيزة الى احترام سيادة العراق والحفاظ على أمنه واستقراره بالطرق الدبلوماسية أو عبر الحوار».

وتابع، «أقف بالضد مع إصرار بعض أعضاء مجلس الأمن على تشكيل الحكومة في العراق.. فإن الكثير من الحكومات قد تشكلت ولكنها أضرت بالوطن والشعب»، موضحا أن «تطلعات الشعب هي تشكيل حكومة بعيدة عن الفساد والتبعية والمليشيات والتدخلات الخارجية لكي تكون حكومة مستقلة ومستقرة تخدم شعبها لا مصالح أحزابها وطوائفها فكل يجر النار الى حزبه أو طائفته أو عرقه».

وخاطب السيد الصدر اعضاء مجلس الامن بالقول: «إن العراق يمر بأسوأ فتراته بسبب الفساد وهيمنة أحزابه على السلطة ولا أستثني أحداً حتى لو كانوا ممن ينتمون لنا والذين حاولنا كشفهم ومعاقبتهم إلا إنهم يسارعون بالمثول بين أحضان الفاسدين المناوئين لنا»، لافتا الى أن «الأطراف الأخرى لم تقم بمحاسبة الفاسدين الذين ينتمون لهم بل لعلهم يساندونهم بذلك».

وتابع «ثانياً: أنصح مجلس الأمن بعدم الاستماع الى ما أدلى به ممثل العراق الدائم في هذه الجلسة والذي كانت كلمته تجانب الصواب في أغلب ما تضمنته مع شديد الأسف»، مقدما الشكر لـ»ممثلة الأمم المتحدة على ما أدلت به وأنصحها بالاستمرار على مواقفها المحايدة وعدم انحيازها الى طرف دون آخر».

الفتح: إحاطة بلاسخارت جاءت منسجمة مع رؤية الإطار

وعدّ تحالف الفتح يوم الأربعاء، إحاطة ممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت، بأنها «جاءت منسجمة مع رؤية الإطار»، فيما أشار إلى أن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر «استثمرها إيجابياً».

وقال عضو التحالف علي الفتلاوي في حوار صحفي إنه «استثمر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر إحاطة بلاسخارت استثماراً إيجابياً، ونحن كإطاريين نلاحظ أن مضمون الإحاطة منسجم معنا».

وأضاف أن «بلاسخارات، دعت إلى الحوار، ونحن منذ اللحظة الأولى من المشكلة ندعو للحوار، كما انها قالت ليس

هناك قادة في منأى عن الفساد، ونحن ايضاً ندعو لمكافحة الفساد بطريقة قانونية ودستورية».

وتابع، بخصوص حديث بلاسخارت عن تشكيل حكومة بشكل سريع، «نحن أيضاً نريد تشكيل حكومة بشكل سريع وأن لا يكون هناك لغة سلاح وتعنيف»، مبيناً أنه على «الكرد طرح مرشحهم لرئاسة الجمهورية».

وأكد أن «الصدر دخل إلى الحوار بعد تغريدته الأخيرة، وليس لدينا اعتراض على أن يكون الحوار علنياً»، مشيراً إلى أن «موقف بلاسخارت مشرّفا لكسرها الجمود السياسي ونشكرها على ذلك».

ائتلاف علاوي ممتعض من إحاطة بلاسخارت

أبدى ائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي، الأربعاء، امتعاضه من أمرين «وردا» في الإحاطة الأخيرة للممثلة الأممية جينين بلاسخارت أمام مجلس الأمن الدولي بشأن أوضاع العراق.

وقال ائتلاف الوطنية في بيان، (٥ تشرين الأول ٢٠٢٢)، «تابعنا إحاطة السيدة جنين بلاسخارت ممثلة الأمين العام للامم المتحدة في العراق لمجلس الأمن الدولي حول الاوضاع في العراق، وفي الوقت الذي نثمن صراحة السيدة بلاسخارت نؤكد صحة ما تحدثت عنه من فساد وطائفية سياسية وضرورة ان يكون هنالك حوار وطني شامل لتجاوز الازمة لطالما دعونا اليه سابقًا».

واضاف، «لقد شخصت تلك الإحاطة بشكل واضح العديد من مشاكل ومعاناة الشعب العراقي، الا ان هناك امرين لابد من الاشارة لهما، الأول هو توجيه الاتهام لجميع القادة السياسيين، وهذا التعميم غير جائز».

وتابع، «اما الأمر الثاني فان تلك الإحاطة لم تُشِر بشكل واضح للتدخلات الخارجية السافرة في الشأن العراقي، لا سيما التدخلات الامريكية والايرانية، كما تناست اتفاقهما المشترك لِوَأد العملية الديمقراطية في العراق عام ٢٠١٠ وسلب حق الشعب العراقي في اختيار من يمثله ويقوده انذاك».

وختم البيان، «نجدد التأكيد على وقوفنا مع مجمل ما تضمنته تلك الاحاطة، وننتهز هذه الفرصة لنُثبّت موقفنا المبدئي مرةً أخرى فيما يخص موضوع الحوار الوطني وفق مبدأ لا غالبٍ ولا مغلوب يشارك فيه المتظاهرين السلميين والنقابات والاتحادات وممثلين عن النازحين تمهيداً لتشكيل حكومةٍ وطنيةٍ تأخذ على عاتقها اجراء انتخاباتٍ حرةٍ ونزيهةٍ بمفوضية انتخابات وقانون انتخابي جديدين».

قيادي سني يحذر من انعكاسات إحاطة بلاسخارت

من جهته حذر القيادي في حزب متحدون، اثيل النجيفي، اليوم الأربعاء، من صدور قرار بالوصايا الدولية على العراق بعد إحاطة الممثلة الأممية الخاصة جنين بلاسخارت في مجلس الأمن الدولي.

وقال النجيفي، لـ(بغداد اليوم)، ان «إحاطة الممثلة الأممية الخاصة جنين بلاسخارت في مجلس الأمن الدولي، تعتبر بمثابة تحذير او تمهيد لصدور قرار بالوصايا الدولية على العراق، خصوصاً ان المجتمع الدولي يهتم اكثر اذا كانت الاضطرابات المتوقعة في العراق ستنعكس على خارجه وتهدد امن المنطقة او الوضع الاقتصادي الدولي لاسيما استمرار تدفق النفط العراقي الى العالم».

وأضاف ان «المجتمع الدولي لن يتدخل اذا حدث اضطراب داخل العراق ولكنه سيتدخل اذا تسبب الاضطراب بتهديد امن المنطقة او اقتصاد العالم وبالتأكيد فان التدخل المحتمل هو تدخل سياسي واقتصادي فقط، ولن يكون هناك أي تدخل عسكري».

النظام السياسي ومنظومة الحكم يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي

إحاطة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس-بلاسخارت المقدمة الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
4 تشرين الأول/أكتوبر 2022

السيد رئيس مجلس الأمن،

شكراً جزيلاً

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقرون،

كثرت الدعوات الموجهة إلى زعماء العراق للتغلب على خلافاتهم وتشكيل حكومة منذ إجراء الانتخابات قبل عام من الآن.

وخلال الأشهر الاثني عشر الماضية أكّدنا (مراراً وتكراراً) أهمية الحفاظ على الهدوء والحوار والامتثال للدستور واحترام مبادئ الديمقراطية وسير عمل مؤسسات الدولة دون عوائق وحكومة فاعلة تؤدي وظائفها بفعالية للتصدي للمطالب المشروعة، لتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص العمل وحفظ الأمن والقضاء على الفساد وتحقيق العدالة وضمان المساءلة على سبيل المثال لا الحصر.

لكن للأسف، كان للشقاق ولعبة النفوذ الأولوية على حساب الشعور بالواجب المشترك. وكنتيجة مباشرة للتقاعس السياسي الذي طال أمده، شهد العراق أوقاتاً حرجة وخطيرة للغاية.

فمع اندلاع المظاهرات والمظاهرات المضادة تصاعد التوتر لأشهر عدة. وبدأ مؤيدو الأحزاب السياسية، وكثير منهم مسلحون، ينشطون بشكل متزايد.

ولم يكن المرء بحاجة لكرة بلورية ليتنبأ بما يمكن أن يفضي إليه ذلك الوضع. وفي تلك الأثناء كان المواطن العراقي العادي رهينة لوضع لا يمكن التنبؤ به ولا يمكن احتماله.

لقد تركوا البلد في مأزق طويل الأمد

كان الوضع خطيراً جداً، وتصاعد إلى ذروته يوم الإثنين الموافق ٢٩ آب/أغسطس، حيث أمسى البلد على شفا الفوضى العارمة.

وتحولت التوترات السياسية إلى اشتباكات مسلحة في قلب العاصمة وفي مناطق أخرى، وأسفرت عن نتائج محزنة تمثلت بمقتل العشرات وإصابة المئات من الأشخاص.

ولا جدال في أن هذه التطورات المأساوية هي نتيجة لعدم قدرة الطبقة السياسية في العراق على اتخاذ اجراءات فعالة.

وبتعبير آخر: لقد أخفقت الأطراف الفاعلة على امتداد الطيف السياسي في وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول. لقد تركوا البلد في مأزق طويل الأمد، مما زاد من تصاعد الغضب المتأجّج أصلاً.

وبينما يمكن للمرء أن يتوقع أن الأحداث الأخيرة كان من شأنها أن تمثل جرس إنذار، بيد أن الحقيقة المُرة هي أنه، حتى الآن، لم تفتُر حدة الصراع بين الأطراف الشيعية، ولم تقترب الأحزاب الكردية من الاتفاق على مرشح رئاسي.

إذن ما هو الوضع الآن؟ لا يزال الوضع شديد التقلب.

وعقب ما يزيد على شهرين من الشلل، استأنف مجلس النواب جلساته الأربعاء الماضي الموافق ٢٨ أيلول/سبتمبر، وسط إجراءات أمنية مشددة (بل مشددة للغاية). بيد أن تلك الإجراءات لم تمنع وقوع المزيد من الحوادث، بما في ذلك سقوط عدد من مقذوفات النيران غير المباشرة بالإضافة إلى وقوع اشتباكات بين المتظاهرين والقوات الأمنية.

أقول بوضوح: لا يوجد أي مبرر للعنف، بيد أنه وفي هذه الحالة، مجدداً، أُصيب العديد من الأشخاص، (١١) مدنياً وما يزيد على (١٢٠) منتسباً للقوات الأمنية، وكلهم من أبناء البلد الواحد.

ولم نرَ نهاية لذلك بعد، ففي الليلة الماضية، وبعد ثلاثة أيام من هجمات بالصواريخ، شهدت البصرة قتالاً ضارياً، بينما أفادت تقارير بوقوع حوادث أقل خطورة في محافظات جنوبية أخرى.

استذكار تظاهرات تشرين

سيدي الرئيس،

في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، السبت الماضي، استذكرنا ضحايا تظاهرات تشرين.

فقبل ثلاث سنوات، كما تذكرون، نزل العراقيون الى الشوارع للاحتجاج على انعدام الآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد كان حراكاً على مستوى لم يسبق له مثيل، ولكنه تحول الى مأساة. فقد لقي المئات من العراقيين حتفهم وأُصيب عدد أكبر بجروح بليغة، أو تعرَّضوا للاختطاف أو التهديد أو الترهيب.

ونتيجة لتلك التظاهرات، تنحّت الحكومة السابقة وتم تنظيم انتخابات مبكرة قبل عام من الآن. وبعبارة أخرى،

وكما قلتها مراراً، شهد إجراء انتخابات العام الماضي صعوبة بالغة، ومع أخذ ذلك في الاعتبار يصبح من الصعب تبرير غياب حكومة تؤدي وظائفها بعد مرور ١٢ شهراً.

وفي يوم السبت الماضي، كان من المتوقع قيام تظاهرات جديدة. وكان يحدونا الأمل بأن تمضي بسلام، بيد أننا في ساعات الصباح الأولى استيقظنا على صوت منظومة الإنذار»الاستشعار والتحذير». ولم تكن تلك بداية مبشرة.

ومع ذلك، بقيت أعداد المتظاهرين على مدار اليوم قليلة نسبياً، ليس لأن العراقيين أصبحوا الآن راضين فجأة، بل لأنهم لا يرغبون في أن يتم استغلالهم في خضم الصراع الجاري على السلطة – كما أوضح ذلك العديد من أولئك الذين نزلوا الى الشوارع عام ٢٠١٩.

وأظهرت قوات الأمن العراقية قدراً كبيراً من ضبط النفس في مواجهة التظاهرات، مبدية تقيداً صارماً بالأوامر الصادرة إليها. ولكن للأسف، كان لبعض العناصر المشاغبة حضور في الشوارع. ولا يسعني إلاّ أن أكرر أهمية إبعاد أي احتجاج عن العنف. الحقيقة هي إن أصغر شرارة يمكن أن تكون كافية في التسبب بكارثة كبيرة.

دعم كامل لمبادرة الحوار الوطني

سيدي الرئيس،

قدمنا دعمنا الكامل لمبادرة الحوار الوطني التي أُعلنت برعاية السيد رئيس وزراء العراق، وهي بمثابة منتدى اجتمع مرتين حتى الآن. لكن كي تؤتي هذه المبادرة أُكُلَها من المهم جداً أن تشارك فيها الأطراف كافة، أكرر: الأطراف كافة.

وكملاحظة عرضية، تجدر الإشارة الى أنه لم تمثل المرأة أي طرف من الأطراف.

ومع ذلك، يتعين على الأطراف كافة التصرف بمسؤولية في أوقات تصاعد التوتر. وذلك يعني الامتناع عن الإدلاء بتصريحات استفزازية وتغذية الخطابات غير البناءة، إن لم أقل الضارة.

ورغم أنني عادة لا أميل إلى بث مبادراتنا علناً، أود أن أؤكد هنا مشاركاتنا المكثفة خلال الأشهر والأسابيع الماضية، بدءاً من المشاركة في الحوار وعقد لقاءات ثنائية لا حصر لها، وصولاً إلى صياغة خرائط الطريق والقيام بتحركات دبلوماسية مكوكية بأشكال مختلفة. صدقوني، لقد حاولنا دون توقف.

ومع قولي هذا، أؤكد بأننا لا نمتلك عصا سحرية. ففي نهاية المطاف، يعود الأمر كله إلى الإرادة السياسية.

ولا يقل أهمية عن ذلك فهمنا بأنه في نهاية المطاف، لا يمكن للمرء أن يكون مؤثراً ما لم يتقبل تأثير الآخرين، لو كان هناك فقط استعداد للوصول الى تسويات.

هناك حلول

هناك شيء واحد واضح، وهو أن الاستمرار الواضح بانعدام الثقة يديم اللعبة الصفرية، لعبة يتم فيها تجنب الالتزام بحلول ملموسة.

لكن مع قولي هذا، سيدي الرئيس، أقول: هناك حلول.

وبالطبع، لكل وضع تاريخه وخصوصياته، ولكن اسمحوا لي أن أكون واضحةً: منذ إجراء الانتخابات قبل عام، ارتكبت كافة الأطراف – وأعني كافة الأطراف – أخطاء استراتيجية وأساءت التقدير، والأهم من ذلك أنهم أضاعوا فرصاً ثمينة عديدة لحل خلافاتهم. وبوجود مخاطر ما تزال واقعية للغاية لوقوع مزيد من الفتنة وسفك الدماء، فإن التركيز على من

فعل ماذا ومتى لم يعد خياراً.

لذا فقد حان الوقت لقادة العراق (كافةً) لأن ينخرطوا في الحوار، ويحددوا بشكل جماعي احتياجات العراق الأساسية ويبعدوا البلد عن حافة الهاوية.

خيبة أمل الشعب قد وصلت إلى عنان السماء

بعبارة أخرى: يتوجب على القادة كافة تحمل المسؤولية وإعادة التركيز إلى حيث ينبغي أن يكون: على شعب العراق.

لا يكن لديكم أدنى شك بأن خيبة أمل الشعب قد وصلت إلى عنان السماء. لقد فقد العديد من العراقيين الثقة في قدرة الطبقة السياسية في العراق على العمل لصالح البلد وشعبه. ولن يؤدي استمرار الإخفاق في معالجة فقدان الثقة هذا سوى إلى تفاقم مشاكل العراق.

وللتركيز نفس القدر من الأهمية، فقد شهدنا الإعلان عن عدد كبير من المبادرات منذ انتخابات تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، ولكن وجود الكثير من المسارات والعديد من اللاعبين من شأنه أن يشتت الانتباه ويربك الصورة ويشوهها.

وكما قلت، هناك حلول. ولكن لكي ترى تلك الحلول النور، فإن الحوار الحقيقي وفي الوقت المناسب أمر ضروري، بما في ذلك الاستعداد للتوصل إلى تسويات.

ونعم، فمن البديهي: إن وجود حكومة تؤدي وظائفها هو فقط الخطوة الأولى للتغلب على الأزمة الراهنة بطريقة مستدامة. وينبغي معالجة طائفة واسعة من القضايا الملحة، ومن أهمها إقرار الميزانية الاتحادية، والتي في غيابها يمكن أن يتوقف الإنفاق الحكومي بحلول نهاية العام.

كما ينبغي أن ينطلق العمل باتجاه الوصول إلى تغيير جذري.

التغيير المنهجي أمر حيوي

دعونا نواجه الأمر: منذ عام ٢٠٠٣، أُهدرت العديد من الفرص لإجراء إصلاح هادف ومطلوب بشدة. وبعد ما يقرب من ٢٠ عاماً، يتوجب على قادة العراق الإقرار بأن التغيير المنهجي أمر حيوي لمستقبل البلاد.

وقد فشلت حتى الآن محاولات للمضي بإصلاح تدريجي، بما في ذلك في مجال مكافحة الفساد، حيث تم بشكل فعال تقويض تلك المحاولات أو عرقلتها.

لقد قلتها عدة مرات، وأيضاً في قاعتكم هذه: الفساد هو سمة أساسية للاقتصاد السياسي العراقي الحالي، وهو متغلغل في المعاملات اليومية. ولست أنا فقط من يقول ذلك، بل أنه أمر مُقرٌّ به على نطاق واسع.

ومن السمات ذات الصلة اعتماد العراق على المحسوبية والمحاباة. وقد نتج عن ذلك قطاع عام متضخم وغير فعّال، ويعمل كأداة للخدمات السياسية أكثر من كونه أداة لخدمة الشعب.

وفي حين أن العراق ليس بأي حال من الأحوال بلداً فقيراً، فإن المصالح الخاصة والحزبية تتآمر لتحويل الموارد بعيداً عن الاستثمار المهم في التنمية الوطنية.

ما أقوله هو: إن النظام السياسي ومنظومة الحكم في العراق يتجاهلان احتياجات الشعب العراقي، أو حتى أسوأ من ذلك، يعمل بنشاط ضدها.

ويمثل الفساد المستشري سبباً جذرياً رئيساً للاختلال الوظيفي في العراق. وبصراحة، لا يمكن لأي زعيم أن يدّعي أنه محمي منه.

إن إبقاء المنظومة «كما هي» سوف يرتد بنتائج سلبية عاجلاً وليس آجلاً، لذا من المهم صياغة ما أقول بدقة وعلى النحو التالي: المنظومة، وليست مجموعة من الأفراد أو سلسلة من الأحداث.

حول الانتخابات المبكرة

سيدي الرئيس،

نظراً إلى أن الدعوات إلى إجراء انتخابات وطنية مبكرة قد أضحت أكثر وضوحاً، اسمحوا لي أن أتناول هذا الموضوع بمزيد من التفصيل.

فبجانب الفوائد الواضحة التي تعود على الأحزاب السياسية عند توضيح جملة من الأمور مسبقاً، أكدنا على أهمية اتباع الإجراءات والآليات (القانونية) المعمول بها.

كما أوضحنا أنه – في هذه المرحلة– لن يكون بوسعنا تأكيد قدرة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) على تقديم المساعدة في إجراء انتخابات جديدة، لأن ذلك سيعتمد على طلب رسمي تقدمه الحكومة العراقية إلى مجلسكم، (وبطبيعة الحال) على المداولات التي تعقب ذلك.

وهناك أسئلة أخرى جديرة بالطرح أيضاً، على سبيل المثال:

ما هي الضمانات بأن إجراء انتخابات وطنية جديدة لن يذهب سدى مرة أخرى؟

كيف سيقتنع المواطنون العراقيون بأن الأمر يستحق الإدلاء بأصواتهم؟

وما هي التطمينات التي سيحتاجها المجتمع الدولي لتقديم الدعم للانتخابات الجديدة؟

الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان

سيدي الرئيس،

فيما يتعلق بموضوع الانتخابات، فقد تواصلنا بشكل فعال أيضاً مع سلطات إقليم كردستان والأحزاب السياسية حول العديد من القضايا العالقة المرتبطة بالانتخابات البرلمانية السادسة لإقليم كردستان.

وكان من المقرر، في بادئ الأمر، أن تجري هذه الانتخابات في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل ثلاثة أيام مضت.

بيد أن الأحزاب السياسية في إقليم كردستان لم تتوصل حتى الآن إلى أرضية مشتركة، حيث لا يزال الانقسام (بين الحزبين الكرديين الرئيسيين) يشكل مرة أخرى أكبر عائق أمام إحراز أي تقدم.

وقد أوضحنا بعبارات لا لبس فيها، هنا أيضاً، أننا لا نملك عصا سحرية، وأن الأمر يتعلق هنا أيضاً بالإرادة السياسية. وهنا أيضاً يجب أن يفهم قادة الأحزاب السياسية أنه لا يمكن للمرء أن يكون مؤثراً بشكل حقيقي ما لم يتقبل تأثير الآخرين، ولذا، فإن الاستعداد للوصول إلى تسوية هو أمر ضروري. وبصورة أعم: فإن احتكار السلطة يولّد عدم الاستقرار، وهذا ينطبق على العراق ككلّ وعلى إقليم كردستان.

والآن، اسمحوا لي أن أؤكد ما يلي: إن التداعيات السياسية التي تنجم عن عدم إجراء انتخابات برلمانية لإقليم

كردستان في وقتها المناسب، وعدم التعامل مع توقعات الجمهور بشكل صحيح، وإهمال المبادئ الديمقراطية الأساسية، ستكون باهظة الثمن. وإن كان ذلك سيحدث، فلن يكون بسبب عدم التحذير منه.

لذلك، فإننا ننتظر بفارغ الصبر أن تفي الأحزاب بوعودها العديدة، وأن تعمل لخدمة مواطني إقليم كردستان.

القصف التركي والإيراني في الشمال

سيدي الرئيس،

عند مخاطبتي للمجلس في شهر أيار/مايو الماضي، حذّرت من أنّ القصف التركي والإيراني في الشمال يمضي لأن يصبح هو «الوضع الطبيعي الجديد» في العراق. وفي ظلّ الهجمات الإيرانية التي وقعت الأسبوع الماضي، لا يسعني إلاّ أن أكرر ما قلته.

يجب أن تتوقف الأفعال الطائشة التي تترتب عليها عواقب وخيمة تتمثل في تعرض الناس للقتل والإصابة.

لا ينبغي لأي جار أن يتعامل مع العراق وكأنه باحته الخلفية، ولا ينبغي السماح لأي جار بانتهاك سيادة العراق وسلامة أراضيه بشكل منهجي وبإفلاته من العقاب. ومع ذلك يحدث هذا وعلى نحو متكرر.

قضية المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى

سيدي الرئيس،

فيما يخص قضية المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك الأرشيف الوطني:

يسرنا أن نرى جهود العراق للوصول إلى شهود جدد مستمرة وبلا عوائق. ولهؤلاء الشهود أهمية قصوى للمساعدة في تحديد مواقع دفن محتملة جديدة. وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي مساهمة الدول الأعضاء في اللجنة الثلاثية عبر تقديم تحليل لصور الأقمار الصناعية.

إن تسليم العراق يوم ٤ تموز/يوليو لمزيد من الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك سيف تاريخي ونسختان تاريخيتان من القرآن الكريم ومواد تعود لوزارة الإعلام الكويتية يمثل خطوة إيجابية أخرى.

ونأمل أنه بعزيمة وإصرار والتزام الجميع، سوف تظهر نتائج أكثر في القريب العاجل.

سيدي الرئيس،

ختاماً لكلمتي، دعوني أشدد مجدداً على أهمية الشروع في مسار نحو الاستقرار السياسي، واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى: هناك حلول.

بمقدور أي زعيم عراقي أن يجرّ البلاد إلى صراع ممتد ومهلك، كما أن في مقدوره أن يضع المصلحة الوطنية في المقام الأول وأن ينتشل البلد من هذه الأزمة.

شكراً لكم سيدي الرئيس

الكاظمي: البيئة السياسية تتأثر بشبكات الفساد والمصالح المعقدة

في مقابلة أجراتها صحيفة " LeFigaro" الفرنسية مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، تحدث فيها عن حاجة بلاده لتعديلات دستورية، وذكر فيها أسباب تفاقم الأزمة السياسية العراقية.

ودعا رئيس الوزراء العراقي إلى "تعديلات دستورية" لإعادة بناء بلاده، وقال: إن العراق كان على شفا حرب أهلية ولكن حكومته قررت عدم المشاركة في الصراع بتبني أي من الطرفين، وفعلت كل شيء لتجنب الحرب، مؤكدا أنه يجب الوصول إلى نقطة تسمح بإنهاء تاريخ العراق العنيف.

البقاء فوق المعسكرات المتعارضة

وقال الكاظمي: إنه اتخذ قرار البقاء فوق المعسكرات المتعارضة منذ أول يوم له في السلطة، لقناعته بأنه لو دخل في هذا المستنقع لكان ذلك قد أدى إلى تفاقم التوتر، مضيفا "نحن بحاجة إلى نظام ديمقراطي بممارسات ديمقراطية حقيقية، لا سيما في إجراء الانتخابات".

وأشار– إلى أنه كان يجب أن تتاح لـ(زعيم التيار الصدري مقتدى) الصدر فرصة تشكيل حكومة، مع أنه قد أتيحت له فرصة إيجاد شركاء آخرين، ولكنه أخطأ في إقالة نوابه من البرلمان، مما ترك الفراغ الذي ملأه خصومه على الفور ليصبحوا القوة السياسية الرئيسية، وإن كانوا فشلوا هم أيضا بسبب عدم احترامهم للقانون، "لأن تشكيلاتنا

السياسية لا تؤمن بديمقراطية حقيقية، بل تؤمن فقط بالقوة والسلطة. ولو احتفظوا بآجال تشكيل الحكومة في الدستور لما كنا هنا".

إدراكوا أنهم ارتكبوا خطأ

وأشار الكاظمي إلى أن جميع الأطراف انتهى بهم الأمر إلى إدراك أنهم ارتكبوا خطأ بالذهاب إلى المواجهة، وأنهم يوافقون جميعا على إجراء انتخابات مبكرة، وبالتالي يجب أن يجلسوا للاتفاق على الآلية التي تجعل من الممكن الوصول إلى انتخابات مبكرة وشروط إجرائها، وأضاف "نحن نعمل جاهدين من أجل مشاركة جميع القوى السياسية في هذا الحوار الوطني، لكن البيئة السياسية تتأثر بشبكات الفساد والمصالح المعقدة القائمة على المحسوبية الحزبية أو الشخصية".

أخطاء حدثت عام ٢٠٠٣

وبعد ٢٠ سنة على ظهور عراق جديد، قال رئيس الوزراء إن هناك أخطاء حدثت عام ٢٠٠٣، و"نحن بحاجة إلى إعادة تقييم تجربتنا. العراق بحاجة ماسة إلى عقد اجتماعي جديد وتعديلات دستورية تتماشى مع تطلعات المجتمع. يجب أن تحصل بلادنا على سلطة مركزية بدل هذه السلطة المتشرذمة. تجب إعادة بناء جيش محترف على أساس الهوية الوطنية لا على أساس طائفي".

بدأنا الإصلاح

وأوضح الكاظمي أنه بدأ هذا المشروع بالتعاون مع دول أجنبية مثل فرنسا، ودعا إلى إعادة بناء نظام العدالة ونظامي التعليم والصحة، "دون أن ننسى الفساد الذي ابتليت به جميع الأطراف"، مشيرا إلى أن القوى تعارض هذه المشاريع التي تحبط طموحاتها الحزبية"، وإلا "فلن نتمكن من تجنب الكارثة لفترة طويلة. خاصة أن العراق يواجه تحديات هائلة".

ونفى وصف الناس له بالضعف، وقال "لست ضعيفا، مع أني ضعيف سياسيا لأنه ليس لدي أحزاب أو كتل سياسية في البرلمان، لكنني تمكنت في عامين ونصف من إبعاد العراق عن الصراع المحتدم في عام ٢٠٢٠ بين الولايات المتحدة وإيران.

وفي جملة قصيرة، قال الكاظمي إن إيران "دولة مهمة نريد علاقات مستقرة ومتينة معها تحترم عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل الدول"،

وأكد أنه يعمل على ترتيب لقاء بين كبار المسؤولين الإيرانيين والسعوديين، وأنه تمكن من إعادة تقديم عناصر الثقة بين الجانبين ليتجاوزا أزمة الثقة بينهما.

أما بالنسبة لتنظيم الدولة، فقال الكاظمي إنهم يحققون انتصارات عليه كل يوم وإنه في أضعف أوقاته في العراق، ولكن التنظيم -حسب رأيه- يمكن أن يستفيد من أي أزمة سياسية في البلد، لأنه لا يزال لديه آلاف المقاتلين هناك، وختم بأن المتورطين في "الإرهاب" لا يزالون يشكلون تهديدا "لأمننا"، سواء في العراق أو في فرنسا، وهناك حاجة إلى خطة دولية لمعالجة هذه المسألة.

فريد اسسرد :

العراق ومحاولة الخروج من عنق الزجاجة

*المرصد

على الرغم من الهدوء الذي ساد الشارع السياسي في العراق خلال اربعينية الحسين، فان الازمة العراقية مازالت قائمة، لكن اشياء كثيرة تغيرت في هذه الفترة، في مقدمتها ان فتوى الحائري اصابت الصدر بالذهول وافقدته توازنه.

ليس بمقدور أحد انكار ان الحائري يشكل مصدر الشرعية عند الصدريين وانه لا يجوز مخالفة قراراته، وهذا الموضوع من منظور منظومة القيم الشيعية يكتسب أهمية قصوى، يضاف الى هذا، يسود المنتديات السياسية اعتقاد ان المرجع الشيعي الاعلى السيد السيستاني اوصل رسالة واضحة الى الصد وأوقفه في الوقت المناسب،

متجنبا اية اثارة اعلامية، والسيد السيستاني قلما يفتي في القضايا السياسية، لكنه اذا افتى، يكون حازما الى أبعد الحدود.

يشكل ظهور السيد السيستاني في المشهد السياسي بشكل غير معلن، دلالة واضحة على خطورة الوضع، ما دفعه للتدخل والنصح.

اما التطور المهم الآخر فهو ان حليفي الصدر في التحالف الثلاثي، الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة السني، قد تخليا عنه ونسقا مع الاطار التنسيقي وتوصلا معه الى تفاهمات مهمة، ما يعني ان عقد التحالف الثلاثي قد انفرط وان الصدر بقي وحيدا بلا حلفاء، يعني هذا ضمن ما يعنيه ان الصدر الذي كان حتى الامس يتحدث باسم اغلبية الشيعة والكرد والسنة، قد فقد القدرة على الادعاء بأنه يمثل الاغلبية.

لقد فقد الصدر في هذه الفترة اوراقا هامة، بيد انه لايـزال محتفظا بورقة الشارع، لكن يجب الاشارة هنا الى ان هذه الورقة مجربة ولم ينتج عنها سـوى الفوضى والاضطرابات، اما المواجهة الاخيرة في ميدان التحرير فقد تزامن مع عقد جلسة مجلس النواب وتسببت في تعقيد الوضع، لكنها فشلت في منع عقد الجلسة ولم يحقق المحتجون اية مكاسب.

يشكل الاستخدام السياسي للشارع لعبة خطيرة، خاصة اذا نجحت في تعطيل مؤسسات الدولة، ناهيك عن امكانية تدهور الوضع والتسبب في اندلاع حرب اهلية طاحنة، فاذا اندلعت هذه الحرب، فانها ستعم المناطق الشيعية وحدها، ما يعني انها قد تؤدي الى فقدان الشيعة المكاسب التي حصلوا عليها بعد سقوط النظام السابق وتضعضع مركزهم السياسي في العراق، ويمكن ان تمتد تلك الحرب الى اجزاء من بغداد حيث يشكل الشيعة نسبة كبيرة من السكان و لا يمكن التنبؤ بدرجة التهديد الذي ينتج عن هذا السيناريو على مصير الدولة العراقية، لكن من الواضح ان طرفي الصراع من الشيعة يرغبان بجدية في منع الانزلاق نحو الحرب، لكن في ظل ظروف تستفحل فيها المنافسة والعداء، يمكن ان تسفر المناوشات الصغيرة عن مناوشات أكبر وأخطر.

لايعني رهان الصدر على الشارع انه قادر على فرض شروطه، بالمقابل، يمكن ان يكون الخوف من اندلاع حرب اهلية بين الشيعة في حد ذاته عاملا ايجابيا لحث الاطراف المتصارعة على العمل للتوصل الى خيارات افضل.

سواء كنا مع الصدر او ضده، فذلك لايغير من الامر شيئا، فالصدر قوة لا يمكن تجاهلها وتستدعي الضرورة أخذ وجهة نظره في الحسبان كلما كان ذلك ممكنا، ان مقترح اشراك ممثليه في الحكومة الجديدة على الرغم من انه لم يحسم موقفه في هذا الموضوع حتى الآن، يمكن ان يكون حلا مناسبا للخروج من الانسداد.

> **اشراك ممثلي الصدر في الحكومة حل مناسب للخروج من الانسداد**

ويتضمن الاتـفـاق الـــذي تـوصـلـت اليه الاطـــراف السياسية، باستثناء الصدر، حول برنامج الحكومة الجديدة، معظم ما ينادي به الصدر في خطابه المعلن ومن ضمنها تشكيل حكومة خدمية فعالة ومكافحة الفساد وانتهاج سياسة مستقلة غير مرتبطة بسياسات دول الجوار والقوى العظمى.

يكتسب دعم الصدر لهذا البرنامج أهمية استثنائية، اذ انه سيكون قادرا على ممارسة دور فعال، كرقيب، عن طريق وزرائه، اذا قرر المشاركة في الحكومة، او كمعارض وفق السياقات المتعارف عليها، ما يمكن ان يتيح له تحقيق اهدافه المعلنة عن طريق هذه الحكومة، دون ان يضطر الى تعطيل الدولة وتعكير السلم الاجتماعي واراقة الدماء.

على العموم فانه لاتوجد وسيلة اخرى، باستثناء ما تم شرحه، لخروج العراق من الانسداد الذي يعاني منه.

المهمة المستحيلة..
لماذا يتم السعي نحو حالة الحل في العراق؟

*ستراتيجيكس

بتعقّد المجالات المدنية والخدمية، كثرت الأزمات المحلية التي تواجه الدول على اختلاف درجة تقدمها وتطورها وبما ينعكس على حالة الاستقرار السياسي – المجتمعي، وهذه الأزمات المحلية أكبر من أن تحلها حتى كبريات الدول الغربية، كالتضخم والتهديدات السيبرانية والإرهاب.

ولو روجت هذه الدول أمام شعوبها إلى سعيها لبلورة حل جذري، فإن ذلك يضع هدف غير قابل للتحقق بما يضعف العزيمة والثقة، ولذلك من المعتاد –لا بل من الضروري – وجود خلافات واختلافات بين الأحزاب السياسية الغربية تجاه القضايا الحساسة ذات الصلة بالواقع المعيشي للمواطن.

فنجد أن الحزبين الرئيسيين في أمريكا، الجمهوري والديمقراطي، منقسمان في العديد من السياسات ومنها الضريبية على سبيل المثال، فالأول يريد تخفيف العبء الضريبي على فئة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأمـوال، والثاني يريد التخفيف على ذوي الدخل المتوسط وفرض مزيد من الرسوم على الأغنياء. وعلى افتراض جمد الحزبين نشاطهما إلى حين التوصل إلى حل توافقي، فإن ذلك قد يحمل في طياته تشويه للنظام الضريبي ويحرم الدولة من فرصة الاستفادة

من التباينات الضريبية وصلاحية السياسات الضريبية الحزبية في بعض المراحل دون غيرها.

وأيضاً ثمة تباينات في قضايا متصلة بالهوية، فالديمقراطيون يطرحون فكرة التعدد الذي تحافظ فيه المكونات الفرعية على خصوصيتها وتعترف كل هوية فرعية بالآخر تحت مظلة المواطنة القانونية. أما الجمهوريين فيدعون إلى الاندماج وتذويب التباينات الثقافية تحت مظلة القيم الأمريكية المحافظة التي تعلي من مكانة الرجل الأبيض البروتستانتي.

ورغم هذا الانقسام الذي بدا واضحاً في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لم يحدث أن سعى أي من الحزبين إلى العمل لصياغة «حل توافقي» تجاه هذه القضايا، لأن الحل في مثل هكذا حالة يقترب من أن يكون مستحيلاً، وسيتحول السعي نحو الحل إلى حالة جدلية عبثية تشحن البيئة المحلية بما يحد من إمكانية استغلال التباينات لدفع عجلة التقدم بعد تثبيت الاستقرار.

وعليه؛ فالتوافق في المنطق الديمقراطي يكون في الإطار العام والقواعد الناظمة، أما في التفاصيل السياسية والطروحات فلا يجب السعي أو اشتراط التوافق عبر الإجماع بين توجهات الأطراف السياسية، فما يجب هو قبول هذه الخلافات والاختلافات.

فإذا كانت الديمقراطيات الغربية لا تسعى إلى الحلول التي تحقق مفهوم الإجماع، لماذا تشترط الأطراف المتخاصمة في العراق التوصل إلى صيغة مشتركة من الإجماع والتوافق لحل الأزمة المستعصية؟

يكمن تناقض السعي نحو الحل أن كلا الطرفين (الإطار التنسيقي والتيار الصدري) يدركان استحالة التوصل إلى حل جذري مقبول لكليهما، ومع ذلك يكابران ويصرحان ويرهنان التقدم في المسار السياسي بالتوصل إلى ذاك الحل.

ويحمل هذا السعي غير المنطقي مخاطر جمة، لأن الحل صعب المنال، وغيابه يضع الحفاظ على وجودية الدولة والمجتمع «مثار شك»، فكثيراً ما صرّح مسؤولون وسياسيون بأن العراق مهيئ لاضطراب واسع النطاق.

وبدل استمرار السعي نحو حل لا يمكن تحقيقه؛ والذي إن حدث فإنه «هشاً ومؤقتاً»، فيتعين على طرفي النزاع ومن يمارسون جهود الوساطة التفكيرَ ملياً في التعايش مع هذا الصدع السياسي والتكيف مع مخرجاته، فعندما يكون الحل بعيد المنال فمن الرشد السعي نحو إدارة الخلاف وليس حله. بالطبع الحديث عن «الاتفاق على اللاتفاق» بين الأطراف العراقية يواجهه تحديات لا تقل وطأة عن «الاتفاق على الحل»، أبرزها أن الدولة لا تحتكر ممارسة القوة والعنف عبر أدواتها الشرعية، مما يقوّض أهم واجبات ومظاهر الدولة ذات السيادة الفعالة، محلياً وخارجياً.

> **التوافق على حل قد لا يكون مطلبا بحد ذاته، إذا ما كان الخلاف يعبر عن حالة صحية**

يضاف إلى ذلك أن البعد الشخصي المتأزم يعرقل من «الاتفاق على اللا اتفاق»، فشخصنة الخلافات والحقد السياسي عبر حوادث الماضي وتغذية المناصرين بخطابات حماسية تجعل من الصعب على القيادات التنازل أمام المناصرين المشحونين برواية

ترفض التنازلات، مما يصعب من مهمة تسويق التنازل - إن ارتأى الطرفان ذلك - أمام القواعد.

حيث يصعّد طرف من المطالب ويتعهد بأنه سيحققها رغبةً في تحسين موقعه التفاوضي أملاً في ثني الآخر للتراجع أولاً، والذي - أي الآخر - يمارس الشيء عينه، فيصبح التوصل إلى تسوية تفاوضية محدداً بمن يتراجع أولاً، وهو أمر لا تتقبله الأطراف أو جماهيرها.

إجرائياً، يعد الحوار بحسن نية الوسيلة الأساسية لصياغة «الاتفاق على اللا اتفاق»، بحيث يقود هذا الحوار إلى خارطة طريق مرحلية يتفق فيها كلا الطرفين على استمرار العمل السياسي حتى لو كانت التناقضات جذرية، مع التأكيد على ضرورة احترام سيادة القانون وفرض مؤسسات الدولة الحسمَ في الملفات الشائكة، وإيلاء الأهمية القصوى لتنظيم السلاح المنفلت وعصابات الأسواق السوداء وتفكيك الروابط المصلحية الاقتصادية بين بعض الجماعات المسلحة وهذه العصابات، ومكافحة اقتصاد الميليشيات.

هل الدولة العراقية بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد؟

نظرياً، تنشأ الدول بعقد اجتماعي ينظم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع، وفي الحالة العراقية ما بعد ٢٠٠٣ فإن الدولة تُعاني في ترسيخ معادلة المواطنة، القائمة على الإقرار الطوعي للمجتمع والسلطة بالالتزام بقواعد محددة تضع التزامات وتمنح حقوق لكلا الطرفين.

وتعود صعوبة إقرار هذه المعادلة؛ منذ تعيين التحالف الدولي، حاكم مدني يشرف على مرحلة انتقالية تفوّض عبرها الصلاحيات إلى سلطة سياسية عراقية، لكن السلطة الجديدة لم تستوعب حينذاك التغيرات الهيكلية في البناء السياسي الجديد. وبالتالي ما يجري من اضطرابات في العراق ينبثق من كونه أن الدولة لا تزال في مرحلة البناء ما بعد ٢٠٠٣، وينتظرها مسار طويل لتثبيت مؤسساتها وتحصين فعاليتها، وهي في الوقت نفسه تواجه عمليات معاكِسة مقاوِمة لمسار البناء، ويصعّد الاضطراب الإقليمي والتنافس الدولي من حدة هذه العمليات.

> **غياب الحل المنشود يغذي حالة عدم الاستقرار ويحمل في طياته نذر اضطرابات أوسع**

وهنا ينبغي التساؤل عما إذا كان العراق بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد يعيد ضبط العلاقة بين الكل العراقي على مختلف الصعد، مع التأكيد على أن هذا التجديد ليس مجرد عملية أو إجراء، حيث يضغط الشارع العراقي عبر فئاته الصامتة أو المحتجة من غير التيارين المتناقضين إلى تغيير بنية الدولة بطبقاتها السياسية والتشريعية ويطال حتى بعض مؤسساتها، وهذه المطالب تستهدف العقد الاجتماعي المحدد بالدستور، وهو عقد ملزم لكل أطرافه.

وعليه، تتطلب المصلحة الوطنية العراقية الحذر عند مناقشة القضايا المتصلة بالطبقة السياسية والعقد الاجتماعي، وعدم تصعيد المناقشين اللهجة والخطاب الهجومي، تحوطاً من تمهيد الذهن العراقي للانزلاق نحو اضطراب واسع دون وعي بذلك.

محمد حسن الساعدي

الدستور العراقي ومتطلبات المرحلة

بات من الضروري على القادة العراقيين التفكير بجدية في الاتفاق على عقد مؤتمر دستوري،والانتهاء إلى إجراء تعديلاتجدية في الدستور العراقي والعمل على إجراء إصلاحات دستورية على النظام السياسي، وبما يحقق الشفافية العالية في مسيرة العملية السياسية من خلال مشاركة كل القوى السياسية بالإضافة إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وطرحها للتصويت رسميا عبر الاستفتاء الشعبي المباشر ومن ثم عرضها على مجلس النواب للتصويت عليها على أن تكون هذه التعديلات شاملة كل جوانب الغموض في الدستور ويعطي المزيد من الوقت للمشرعين من أجل قراءة النصوص الغامضة وإعادة نصها بما يضمن وضوحها و أبعادها عن التساؤلات الجانبية.

ينبغي إعطاء الأولوية في أي تعديل دستوري لبناء المؤسسات المنصوص عليها في الدستور و الأحتكام إلى القوانين التي تحكم العلاقة بين المركز أو الإقليم أو باقي الأقاليم المراد تشكيلها،كما من الضروري أن يكون هناك تشريع أن يمكّن لرئيس الجمهورية باعتباره حامي الدستور وهذا ما يتماشى مع المادة ٦٧ من الدستور التي تمنح الرئيس صلاحيات المراجعة الإدارية و سلطة الادعاء على الحقوق الدستورية ما يعني إعطاء دور بمشاركة القوى السياسية في أي تعديلات للدستوربما يعزز مبدأ الثقة و تعزيز مبادئ الحوار البناء و بما يحقق التكامل بين جميع القوى السياسية.

المجتمع الدولي من جهته ينظر إلى دستور عام ٢٠٠٥ على أنه الأكثر مثالية في تاريخ العراق ويجب الحفاظ عليه على هذا النحو .

لذلك وأمـام الضغوط السياسية في جديه إجراء التعديلات اللازمة على الدستور باتت الولايات المتحدة والأمم المتحدة مجبرة على مساعدة العراق مرة أخرى في إعادة تأهيل النظام الدستوري من خلال إعادة النظر في القوانين الدستورية عبرة إجراءات برلمانية وقانونية للقوانين المعدلة ويمكن لهذه المساعدة القانونية أن تندرج من ضمن الاتفاقية (اتفاقية الإطار الاستراتيجية الثنائية) التي عقدت بين العراق الولايات المتحدة والتي ترسم للاخيرة دعم ومساعدة الشعبالعراقي في تعزيز الديمقراطية في العراق و مؤسساته الدستورية.

على الرغم من حالة الشدة والجذب والتنازع بين القوى السياسية عموما إلا أن هذه القوة ما زالت تحترم الدستور وربماعلى الاقل ظاهريا وذلك من خلال هيبته ونفوذه على النظام السياسي لذلك بات من الضروري على هذه القوى السياسيةالاحتكام إلى هذا الدستور والرجوع إليه في فض النزاعات والخلافات والرجوع اليه في بناء النظام السياسي الجديدوتقرير المصير من خلال شكل الحكومة والنظام القائم حاليا، والانتهاء من هذا الانسداد السياسي الذي اوصل البلادوالعباد إلى حالة من التصارع واللجوء إلى شارع و بما يحقق أهداف الأجندات الخارجية.

*صحيفة»الزمان»اللندنية

بينيديكت روبن-ديكروز:

مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية

*مؤسسة كارنيغي للسلام

مقدّمة:في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢، أصدر آية الله العظمى كاظم الحسيني الحائري الذي يتّخذ من مدينة قم مقرًّا له، بيانًا أعلن فيه تنازله عن المرجعية، أي عن سلطته الدينية بصفته مرجع تقليد لدى الطائفة الشيعية، وأوصى مقلّديه باتّباع مرجعية المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي. ووجّه في بيانه أيضًا انتقادات لاذعة إلى مقتدى الصدر، رجل الدين الشعبوي وزعيم التيار الصدري، وألمح إلى أن الصدر يفتقر إلى المؤهلات الدينية اللازمة لتولّي دفة القيادة، وأنه حاد عن نهج الشهيدَين الصدرَين العظيمَين آية الله العظمى محمد باقر الصدر وآية الله العظمى محمد صادق الصدر، والد مقتدى الصدر.

يتّسم موقف الحائري بأهمية كبيرة لأنه يُعدّ مرجعية دينية للتيار الصدري. لذا، بدا أن انتقاداته تشكّل تهديدًا لسلطة الصدر في توقيت مفصلي، إذ كان يحشد أنصاره للضغط على خصومه السياسيين في سياق خلافه مع الفصائل الموالية لإيران على مسألة تشكيل حكومة عراقية جديدة. ومع أن الصدريين اعتبروا تصريح الحائري مستفزًّا على الأرجح، فإنه لم يشكّل تحديًا فعليًا لسلطة الصدر، نظرًا إلى محدودية نفوذ الحائري داخل التيار الصدري.

نجح الصدر في بناء سلطته الدينية وحمايتها من خلال اتّباع استراتيجيتَين اثنتَين. فقد حافظ على تعددية المنظمات الدينية، مستفيدًا من الشرعية التي يتمتع بها رجال الدين الأرفع مقامًا، مثل الحائري، وضَمَن في الوقت نفسه ألاّ تتمكّن أي سلطة دينية من منافسة نفوذه في التيار الصدري. وقد لجأ أيضًا إلى مزيج من الممارسات الدينية التقليدية وغير التقليدية لتنويع مراجع سلطته الدينية. وهكذا، تمكّن من تخطّي نقاط ضعفه في الأساليب التقليدية لبسط النفوذ الديني، ولا سيما الدراسات الدينية والتدريب الرسمي في الحوزة العلمية.

تسلّط العلاقة بين الصدر والحائري الضوء على الصراع على السلطة الدينية داخل التيار الصدري الذي يُصوَّر أحيانًا كثيرة على أنه قوة سياسية واجتماعية. لكن مقاربة التيار الصدري من منظور ديني تشرح جوانب سياسية أوسع لهذا التيار، وتحديدًا قدرة الصدر المتواصلة على تعبئة قاعدته الشعبية، على الرغم من إخفاقات تياره في الحوكمة وافتقاره إلى رؤية سياسية متماسكة. في غضون ذلك، إن إدراج الدور السياسي للصدر ضمن هذا المنظور الديني للقيادة يشير أيضًا إلى ضعف الصدر المحتمل كطرف سياسي، وتحديدًا إلى الأزمة التي يواجهها على مستوى السلطة الأخلاقية التي تقوم على أساسها سلطته السياسية.

> **"الأحداث الأخيرة ركزت عموما على البعد السياسي للتيار الصدري"**

تعدّد المرجعيات الدينية في التيار الصدري

من أجل فهم النفوذ المحدود الذي يتمتع به الحائري في صفوف الصدريين، لا بدّ من تتبّع مسار علاقته مع التيار الصدري قبل اغتيال محمد صادق الصدر في العام ١٩٩٩. خلال تلك الفترة، كان الاثنان خصمَين يتنافسان على إرث محمد باقر الصدر الذي تتلمذا على يده، ما جعلهما وريثَين محتملَين لسلطته الدينية. لكن الحائري كان قد نصّب نفسه مرجعية، ما منحه قدرة أكبر على التأثير في مسار محمد صادق الصدر نحو تبوّؤ السلطة الدينية.

يُشار إلى أن الحائري رفض حتى الاعتراف بادّعاء محمد صادق الصدر بأنه مرجع، ورفض مساعي وكلاء هذا الأخير حين زاروا قم لإنشاء مكاتب للصدر هناك. وقد أعاق هذا الرفض الجهود التي بذلها صادق الصدر لتوسيع شبكة مقلّديه وبالتالي إنشاء مرجعيته الخاصة. وقد أُفيد أيضًا بأن الحائري طرد رسول الصدر، أبو سيف الوائلي، من منزله واتّهمه بالعمل لحساب أجهزة المخابرات التابعة لنظام البعث.١

في ضوء هذا التنافس على السلطة، لماذا عمد محمد صادق الصدر إلى تعيين الحائري وريثًا له كمرجع تقليد للصدريين؟ وفقًا لمصادر في التيار الصدري، لم يكن محمد صادق الصدر راغبًا في إجراء هذا التعيين، على الرغم من العلاقة التي جمعت الحائري مع محمد باقر الصدر والحوزة العلمية في النجف.٢ ولكنه اتّخذ هذا القرار على مضض في آخر أيامه بضغط من أتباعه الذين كانوا يخشون من احتمال اغتيال زعيمهم وبقائهم من دون مرجعية دينية واضحة، ما من شأنه أن يؤدي إلى نزاع داخلي على القيادة.

إضافةً إلى ذلك، روى أعضاء في التيار الصدري أن

الحائري كان واحـدًا من بين رجال دين عدة ذكرهم محمد صادق الصدر باعتبارهم قادرين على تبوّؤ منصب مرجع التقليد بعد وفاته.٣ وهكذا، اتّبع الصدريون عددًا من رجال الدين بناءً على توصيات الصدر. فقد اتّبع الجيل الأكبر سنًّا من الصدريين بصورة أساسية مرجعية الحائري، أو آية الله العظمى محمد حسين فضل الله (الذي درس في حوزة النجف العلمية قبل انتقاله إلى لبنان)، أو آية الله العظمى محمد إسحاق الفياض الذي كان مقيمًا في النجف،٤ فيما اتّبع عدد أصغر، إنما مهم، من الصدريين مرجعية آية الله العظمى علي السيستاني. يُشار إلى أن مدى صحة هذه الرواية أقل أهمية من واقع أنها تشكّل جزءًا من الخطاب الصدري. والخلاصة التي يمكن استنتاجها من منظور الصدريين هي أن التيار الصدري لم يحظَ بسلطة دينية واحدة من بعد وفاة محمد صادق الصدر.

كذلك، ساهم جواز الـبـقـاء على تقليد [المرجع] الميّت في تعدّد السلطات الدينية داخل التيار الصدري. فمن منظور الشيعة الاثني عشرية القويم، يُعتبر تقليد الميّت ممارسة غير تقليدية، إلا أنه مهم للصدريين بسبب التركيز الذي يولونه للسلطة الدينية كما يجسّدها رجال دين محدّدون، مثل محمد باقر الصدر، وخصوصًا محمد صادق الصدر.

يسمح تقليد الميّت للصدريين بأن يستمرّوا في اتّباع مرجعية محمد صادق الصدر، لكن هذه الممارسة تخضع لشرطَين. أولاً، يُفترض أنها تقتصر على المقلّدين الذين اتّبعوا مرجعية آية الله حين كان لا يزال على قيد الحياة. وثانيًا، يجوز للمقلّدين الامتثال لأحكام الصدر فقط في الحالات الطبيعية، أي حين لا يتأثّر تطبيق الفتاوى والأحكام الدينية بتبدّل غير متوقّع في الأحوال والظروف.

على المستوى النظري، كان يُفترض أن يُحدث ذلك فجوة بين جيل أكبر سنًّا، وجيل شاب من الصدريين لم يكن قد وُلد بعد في عهد محمد صادق الصدر، وكان سيضطر بالتالي إلى اتّباع مرجعية رجل دين آخر، أي الحائري بصورة أساسية. لكن الصدريين يجادلون بأن شباب التيار الصدري بإمكانهم اتّباع مرجعية محمد صادق الصدر، شرط أن يتّبعوا أيضًا مرجعًا آخر لا يزال على قيد الحياة ويسمح بهذه الممارسة. فقد شرح عضو في التيار الصدري هذه المسألة قائلاً: «على الصدريين الشباب اتّباع المجتهد الحي، إلا إذا كانوا يعتبرون أن]محمد[صـادق الصدر أعلم من المجتهدين الأحـيـاء، وعليهم أن يتّبعوا في هذه الحالة فتوى مجتهد يسمح لهم بذلك».٥

> **يبدو أن قدرة الصدر على الدفاع عن نفسه تفسر جوانب أساسية من سلطته**

ساهم تقليد الميّت في نهاية المطاف في زيادة تنوّع السلطة الدينية الصدرية. إن التفسيرات المختلفة لهذه الممارسة التي أفضت إلى اتّباع مزيج متنوّع من المرجعيات الدينية، تسلّط الضوء على مدى مرونة المقلّدين الصدريين حيال مسألة التقليد. ويظهر ذلك كيف يشارك المقلّدون الصدريون بشكل نشط في هذه الممارسة، ولا يبقون مجرّد متلقّين للتعاليم الدينية. وبالتالي، هم يساهمون في تجديد طريقة تحديد السلطة الدينية ونسبِها.

التوفيق بين آباء روحيين متعدّدين

بُنيت العلاقة بين الحائري ومقتدى الصدر بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في العام ٢٠٠٣ على

أسس غير مستقرة. مع ذلك، كانت لدى الصدر والحائري دوافع قوية للتعاون معًا. فقد واجه الصدر نزاعًا داخليًا للسيطرة على التيار الذي أسّسه والده، إذ جادل بعض رجال الدين الأرفع مقامًا، مثل محمد اليعقوبي، مدير مكتب محمد صادق الصدر في النجف في العام ٢٠٠٣، بأن السلطة الدينية قد انتقلت إليهم بعد وفاة الصدر نظرًا إلى أنهم الأكثر أهلية وكفاءة من بين طلاّبه. وهدّد ذلك بإحالة مطالبة الصدر بوراثة مرجعية والده إلى مرتبة ثانوية.

انشقّ اليعقوبي عن مقتدى الصدر في ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٣، لينصّب نفسه مرجعًا ويسعى إلى السيطرة على شبكة محمد صادق الصدر التنظيمية والمالية، ولا سيما جمع الخُمس، وهو عبارة عن فريضة مالية على ثروات المؤمنين. تبعًا لذلك، كان قرار الحائري بتعيين مقتدى الصدر ممثّلاً له في العراق في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، مُجيزًا له أداء وظائف منوطة عادةً بالمرجع – مثل جمع الخُمس وتوزيعه وإصدار بعض الأحكام الدينية – أمرًا بالغ الأهمية. فقد عزّز ادّعاء الصدر بأنه صاحب السلطة الدينية في صفوف الصدريين، ما ساعده على صدّ المنافسة.

وكان الحائري بدوره بحاجة إلى الصدر الذي أتاح أمامه فرصةً لتوطيد نفوذه داخل التيار الصدري من خلال رجل دين مبتدئ من شأنه أن ينصاع، نظريًا، لتوجيهات الحائري الدينية. لولا الصدر، كان الحائري ليتعرّض، نظرًا أيضًا إلى موقعه في قم، لتحدّيات من أمثال اليعقوبي الذي كان بوسعه أن يُنشئ بسهولة أكبر «وقائع على الأرض» في العراق. ولم يكن تعيين الحائري رسميًا مرجعًا للتيار الصدري ليكتسب قيمةً تُذكَر لو لم يقترن مع قدرة الصدر على حشد القوة القسرية اللازمة للاستيلاء على عقارات التيار الدينية وشبكاته التنظيمية.

لم يكن تعاون الحائري مع الصدر مجرّد انعكاس لمصالحه الدينية الخاصة، بل شكّل أيضًا جزءًا من شبكة علاقات سعت إيران من خلالها إلى ربط الصدر والصدريين بمصالحها. تطابقت ديناميكيات علاقة الحائري مع الصدر في مراحلها الأولى تطابقًا شديدًا مع استراتيجية الحرس الثوري الإسلامي تجاه التيار الصدري. شمل ذلك مشاركة الحائري في الاجتماعات الأولى التي عقدها الصدر والدائرة المقرّبة منه مع مسؤولين سياسيين واستخباريين إيرانيين مباشرةً بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. كذلك، حين تبدّل موقف الحرس الثوري الإسلامي من الصدر وبات يرغب في تفكيك ميليشيا جيش المهدي، الذراع المسلّح للتيار الصدري، بعد معركة النجف الكارثية في آب/أغسطس ٢٠٠٤، وسعى إلى تقويض سلطة الصدر من خلال تعزيز نفوذ خصومه، أقدم الحائري رسميًا على سحب دعمه للصدر، وأوعز للصدريين بإرسال الخُمس مباشرةً إلى مكاتبه.

> **نجح الصدر في بناء سلطته الدينية وحمايتها من خلال اتباع استراتيجيتين**

على الرغم من هذه الاضطرابات التي شهدتها العلاقة بين الصدر والحائري في مراحلها الأولى، لم يكن تباعدهما نهائيًا لا عودة عنه. فبعد العام ٢٠٠٤، سعى الصدر مرارًا وتكرارًا إلى تحسين مكانته الدينية من خلال متابعة دراساته وتوثيق ارتباطاته مع سلطات دينية مختلفة، منها الحائري. لكن الصدر تعامل بحذر مع هذه العلاقات، ساعيًا إلى الحصول على الشرعية من كبار المرجعيات الدينية، إنما مع المحافظة على روابط دينية متعددة. وبالتالي، فالحديث عن أن الحائري كان السلطة

الدينية المركزية للصدريين وأن الصدر واصل السير على خطاه وتوجّه إلى إيران للتتلمذ على يده، قد يحجب هذا الجانب الأساسي في استراتيجية الصدر الدينية.

وفقًا للصدريين، لا يُعدّ الحائري المرجع الوحيد الذي تتلمذ الصدر على يده. فعلى سبيل المثال، قبل اغتيال محمد صادق الصدر، درس الشاب مقتدى الصدر مع محمد كلنتار في النجف، الذي يعتبره الصدريون نقيضًا صارخًا للحائري، نظرًا إلى روابطه الاجتماعية الأقوى مع عائلة الصدر، ودعمه لمرجعية محمد صادق الصدر، وتضحياته الشخصية إثر اغتيال هذا الأخير في العام ١٩٩٩، حين قُتِل أيضًا أحد أبنائه. بعد العام ٢٠٠٣، درس الصدر أيضًا في قم على يد الحائري، وآية الله العظمى جعفر السبحاني، وشقيق الحائري الأصغر علي أكبر الحائري.٦ وفي الأعوام الأخيرة، سعى الصدر بصورة متزايدة إلى مواءمة مواقفه العلنية على نحوٍ وثيق مع مرجعية السيستاني.

> **يسمح تقليد الميت للصدريين بأن يستمروا في اتباع مرجعية محمد صادق الصدر**

ولكن الصدر، وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلها لتعزيز سلطته الدينية من خلال الدراسة أو تنويع ارتباطاته الدينية، لا يزال بعيدًا عن نيل صفة المرجع. هو أتمّ في تحصيله العلمي مرحلة السطوح العالية، وبدأ متابعة المرحلة النهائية، أي مرحلة البحث الخارج، حيث يقدّم الطلاب أطروحة ترتكز على إجراء تقييم نقدي لمسألة مهمة في الفقه الإسلامي.٧ ولم يعلن بعد عن حصوله على لقب آية الله، ويستخدم بدلاً من ذلك لقب حجة الإسلام والمسلمين، أي المنصب الديني الذي يقع مباشرةً تحت منصب آية الله. وحتى بعد إتمام مرحلة البحث الخارج، يتعيّن على الصدر إعداد الرسالة العملية، وهي كناية عن بحث بحجم كتاب حول الفقه الإسلامي، يضعه مجتهدٌ في إطار مسيرته للحصول على لقب مرجع التقليد.

اعتماد الصدر الممارسات الدينية من أجل تعزيز سلطته

قطع الصدر، على الرغم من افتقاره إلى العناصر الرئيسة للسلطة الدينية المعيارية، شوطًا كبيرًا في الاضطلاع بوظائف السلطة الدينية العالية المقام، وذلك من خلال تطوير ممارسات لتنويع مصادر سلطته الدينية أبعد من تلك المستمدة من التدريب الديني الرسمي.

للإضاءة على هذه المقاربة، ووضع مكانة الصدر الدينية في إطارها الصحيح، يمكن مقارنته بقرينه وخصمه في التيار الصدري الأوسع، قيس الخزعلي. فكلاهما متقاربان في السن وتتلمذا على يد والد الصدر. لكن الخزعلي بلغ مرحلة أكثر تقدّمًا من الصدر في تدريبه في الحوزة العلمية، إذ أتمّ مرحلة البحث الخارج، واعتبر كثرٌ في الحوزة أن الأطروحة التي قدّمها تنمّ عن إلمام عميق بالفقه الإسلامي.٨ لكن الخزعلي لم يسعَ إلى تنصيب نفسه سلطة دينية مستقلة داخل الحوزة، بل أعلن أنه يتبع تفسير آية الله روح الله الخميني لولاية الفقيه، وأنه ممثّلٌ لخامنئي. إذًا، وعلى النقيض من الصدر، لا يسعى الخزعلي إلى أداء وظائف دينية مثل الوعظ أو الاستفتاء (استقصاء ديني يطلب مقلّدون خلاله تفسيرًا فقهيًا من مرجع ما، يتمحور عادةً حول مسائل يومية). لقد سعى تنظيم عصائب أهل الحق الذي يتزعّمه الخزعلي إلى جمع الخُمس، إنما ليس استنادًا إلى سلطة الخزعلي الدينية، ولم تسدّده سوى قلّة فقط.٩

وهكذا، ذهب الصدر أبعد بكثير من الخزعلي في سعيه إلى الاضطلاع بدور ديني مستقل، وأقدم على ذلك من خلال تعويله على مصادر للشرعية الدينية من خارج إطار التدريب الديني الرسمي. فعلى سبيل المثال، ألمح الصدر في بداية مسيرته إلى صلته الشخصية بالإمام المخفي (معتقد أساسي في علم الأخرويات في الشيعة الاثني عشرية يتعلق بعودة الإمام المهدي في نهاية الأزمنة)، مدّعيًا لنفسه قوة روحانية تمنحه تبصّرًا دينيًا من دون الحاجة إلى وسيط. ومن أحدث ابتكاراته إنشاء مجلس استشاري مؤلّف من رجال دين أكبر سنًّا وأعلى مقامًا تتلمذوا بصورة أساسية على يد محمد صادق الصدر، لتقديم المشورة إليه بشأن مسائل الإرشاد الديني.

في هذه الحالة أيضًا، تشير هذه الممارسة إلى مسعاه لتحقيق تعددية السلطة الدينية.

كذلك، يستخدم الصدر في الكثير من الأحيان أغراضًا مادية بمثابة أدوات مقدّسة. على سبيل المثال، غالبًا ما يظهر في الصور مع عصا للمشي، في مشهد يذكّر بعصا والده الأيقونية. بالمثل، حين يزور الصدر كبار رجال الدين في النجف، يصل عادةً في سيارة «ميتسوبيشي غالانت» قديمة. وهذه مشهدية قوية أخرى يتقصّدها الصدر، إذ كان محمد صادق الصدر يستقل سيارة من طراز «غالانت» لحظة اغتياله. تعبّر هذه الممارسات عن سلطة دينية مجسَّدة في أشخاص وأشياء ملموسة، من دون وساطة الخطاب الديني العقلاني أو المؤسسات الرسمية. يعتبر الصدر أن هذه الأدوات تربطه مباشرةً بسلطة والده الدينية.

علاوةً على ذلك، يُعدّ الكثير من الممارسات التي تسهم في السلطة الدينية للمرجعية متجذّرًا أكثر في أشكال الشرعية القائمة على الكاريزما الشخصية، من تجذّره في الأشكال العقلانية-القانونية والمؤسسية المرتبطة بالتدريب الرسمي في الحوزة. بعبارة أخرى، ليس الصدر خارجًا على المعتقدات الدينية التقليدية كما يُزعَم عمومًا، بل يجمع بين الممارسات التقليدية وغير التقليدية لتعظيم سلطته الدينية. هذا ويشكّل الميدان الديني الشيعي أرضًا خصبة للتيارات الدينية-السياسية، مثل التيار الصدري الذي يعتمد بصورة أساسية على إيديولوجيا الكاريزما.

على مستوى أكثر تجريدًا، ثمة علاقة تكافلية تجمع بين أنماط السلطة المتنافسة في الميدان الديني الشيعي. فممارساتها الأساسية مترابطة ديالكتيًا - مثل الانكفاء الزُّهدي مقابل الحراك الاجتماعي والسياسي؛ والتجريد الفكري مقابل العمل الملموس؛ والمسعى البحثي مقابل الوحي الروحاني من دون وساطة؛ والتعالي مقابل المحايثة. لا تعبّر هذه التناقضات عن تمييز بين السلطة الدينية «الأصيلة» و«غير الشرعية»، لكنها بحدّ ذاتها آلية مولِّدة لقوّة الميدان الديني. تبعًا لذلك، لا يشكّل الصدريون حالة دينية شاذّة، ولن ينحسر التيار الصدري ببساطة مع مرور الزمن، بل سيستمر هذا التوجّه طالما أن الميدان الديني الشيعي في العراق منخرطٌ في الانقسامات السياسية والاجتماعية الأوسع في البلاد.

> **بنيت العلاقة بين الحائري ومقتدى بعد غزو العراق في العام 2003**

النتائج على مستقبل الصدريين السياسي

في المرحلة المقبلة، ستشكّل وفاة السيستاني المتوقّعة محطةً انتقالية للطائفة الشيعية في العراق.

فالصدر ليس جاهزًا على الإطلاق ليصبح مرجعًا دينيًا ولا يمكنه أن يحل مكان السيستاني في موقع السلطة الدينية الشيعية الأبرز في البلاد. لكن إعادة خلط أوراق الهرمية الدينية النجفية في مرحلة ما بعد السيستاني سوف تتيح فرصةً أمام الصدر لزيادة حصته في السلطة الدينية. لكن الصدر يتزعّم تيارًا اجتماعيًا لا مدرسة للتعليم الديني داخل الحوزة، وبالتالي، فإن سلطته الدينية سوف يحدّدها جمهوره الأساسي المكوَّن من القاعدة الصدرية، أكثر مما يحدّدها حصوله على الاعتراف من المؤسسة الدينية الشيعية.

تُعتبر طبيعة هذه السلطة الدينية بمثابة نافذة إلى البعد السياسي للتيار الصدري. لقد عزّزت الأحداث الأخيرة في العراق ارتباط سلطة الصدر الدينية بقدرته الدائمة على تعبئة أنصاره سياسيًا، من خلال الانتخابات أو الاحتجاجات أو العنف. لذا من الضروري التوقف عند هذه السلطة لفهم النفوذ الذي يمارسه الصدر كشخصية سياسية. فاستعداد الصدريين للتضحية من أجل الصدر والمجتمع الصدري من خلال وضع وقتهم ومواردهم وأجسادهم في تصرّف القضية الصدرية يعكس وجود دافع ديني خلف سلوكهم.

غالبًا ما يثير هذا التفسير حيرة صنّاع السياسات الغربيين. فافتراضاتهم العلمانية والعقلانية الضمنية تدفعهم في معظم الأحيان إلى النظر إلى الدين بأنه مورد يُستخدَم سعيًا لتحقيق أهداف سياسية. لكن الصدر لا يُقدّم رؤية سياسية متماسكة أبعد من سعيه إلى توطيد سلطته داخل المنظومة. وبالمثل، يعتقد المراقبون الغربيون أن شعبية تيارٍ إسلامي على غرار التيار الصدري تعتمد بصورة أساسية على عوامل مادّية وصفقات مرتبطة بالحوكمة الفعالة والمحسوبيات على مستوى التوظيف. لكن نفوذ الصدر مستمر على الرغم من سجل تياره المزري في الحوكمة، ناهيك عن أن معظم الصدريين لا يزالون يقبعون في أدنى درجات سلّم الاقتصاد السياسي العراقي في مجال توزيع الوظائف.١٠

تبعًا لذلك، لن يتراجع حضور الصدر السياسي في المشهد العراقي لا بسبب تدخّل كبار رجال الدين ولا بسبب فشل الصدريين في تحقيق الإصلاح السياسي. بل إن هشاشة الصدر المحتملة قد تنجم عن هفوات من شأنها أن تُقوّض نظرة أتباعه إلى قائدهم كحاميهم، ومرشدهم، وشخصية موحِّدة للمجتمع الصدري. من الضروري بالنسبة إلى الصدر ألاّ يُنظَر إليه بأنه فشل في الحفاظ على أواصر التضامن التي تحافظ على اللحمة بين الصدريين أو بأنه بدّد تضحيات أنصاره. واقع الحال أن احتمال وقوع هذه الأزمة على مستوى السلطة الأخلاقية، وهذا شأنٌ ديني بصورة أساسية، هو الدافع الذي يحرّك سلوك ا لصدر في الوقت الراهن و يشجّعه على تبنّي مواقف سياسية أكثر خطو رة .

> **وفقا للصدريين، لا يعد الحائري المرجع الوحيد الذي تتلمذ الصدر على يده**

*نبذة عن المؤلّف:بينيديكت روبن-ديكروز هو زميل دراسات ما بعد الدكتوراه في جامعة آرهوس في الدنمارك، حيث تركّز أبحاثه على مشروع Bringing (in the Other Islamists (TOI (إدراج الإسلاميين الآخرين). وهو متخصّص في السياسات الشيعية في العراق والتيار الصدري.

الأزمة التي تعيشها تركيا منذ تأسيسها وما يريده الكرد

سري ثريا أوندر يتحدث عن السياسة والمجتمع و العنف والسلام

تحدث السياسي والنائب السابق في البرلمان التركي عن حزب الشعوب الديمقراطي، سري ثريا أوندر، في حوارٍ مطول أجرته الصحافية آيشغول دوغان (Ayşegül Doğan) عن السياسة والمجتمع و العنف والسلام، والأدوات التي تتبناها الأطراف السياسية، سواءً في الحكم أو المعارضة، في تحقيق أهدافها ومصالحها. وطرح أوندر رؤيته للأزمة التي تعيشها تركيا منذ تأسيسها، الكامنة في عجزها عن حل الانقسام العمودي بين المجتمعات المتشاركة والمتجاورة في

تركيا.

وحدد بشكل صريح أن الإجابة عن سؤال: ما الذي يريده الكرد؟ هو: «يريد الكرد أن يكون لهم نصيباً ورأياً في مستقبل هذه الأراضي التي عاشوا عليها منذ آلاف السنين».

وتطرق أوندر إلى أزمة النظام السياسي التركي وصعوبة إيجاد شركاء للسلام. فالكتل السياسية المعارضة للحكومة هي- على حد تعبير أوندر – جزءٌ بنيوي من النظام وتشكل معه كتلةً واحدة.

واعتبر أوندر أن مسار السلام في تركيا يعاني من ضعف بنيته التحتية، وفقد تحصيناته بسبب انتصار القوى الساعية إلى الحرب.

وتطرق إلى بدايات عملية السلام وكيف تطور هذا المسار وصولاً إلى خطاب عيد النوروز الذي أرسله زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان وقرأه سري ثريا أوندر في ٢١ مارس/آذار ٢٠١٥، ونقل عنه رسالتين أخريين في عامي ٢٠١٣ (تاريخ انطلاق عملية السلام رسمياً) و ٢٠١٤.

وقال أوندر إن العملية التي كانت تواجه الانسداد، وجدت انفراجةً وجديةً بين الأطراف (الحكومة وحزب العمال الكردستاني) بفضل ظهور قضية «روجآفا» كردستان في شمال وشرق سوريا.

إلى تفاصيل الحوار:

ماذا الذي يريده الكرد؟

في عام ٢٠١١، شرحتم لطلاب في جامعة «بيلغي» عن سبب قبولكم الترشح إلى البرلمان. قلتم آنذاك، أنه كمواطن من منطقة لم «تبصر النور يوماً»، شجعكم احتمال عقد سلام على قبولكم العضوية. كنتم تقولون بأنه «إما أن نتكاتف من أجل تحقيق السلام الآن أو نخسر فرصة السلام إلى الأبد». متى يمكننا أن «نبصر النور»؟ هل فات أوان ذلك؟

-للرد على هذا السؤال أعتقد أنه يجب تناوله ضمن السياق التاريخي، لأن جوهر ما نعتبره مشكلة يكمن إلى حدٍ كبير في سياقه التاريخي. كشخص تبنّى مبادرة السلام وتولّى أدواراً ومسؤوليّاتٍ خلالها، إذا طُلب منّي التحدّث بايجاز سأقول: كان هناك سؤال شائع جداً تحول إلى موضة في حينه يقول «ماذا الذي يريده الكرد؟». يريد الكرد أن يكون لهم نصيباً في مستقبل هذه الأراضي. يريدون أن يكون لهم رأي في مصير هذه الأراضي التي عاشوا عليها منذ آلاف السنين. يمكننا اختصار الإجابة إلى هذا القدر الواضح والشفاف. الآن، لماذا لم يتحقق ذلك، ولم كان دائماً موضوعاً للصراع ويستمر في كونه على هذا النحو بزخم متزايد باستمرار؟

يتعلق الأمر بالذهنية الاجتماعية للسكان في البلد، المبنية تاريخياً على الانقسام العمودي المستمر إلى يومنا هذا مع تغيّرٍ في شكله دون جوهره. حتى الجهات التي نأمل منها أن تشاركنا التطلعات في السلام، ومن هم الأقرب إلى السلام ويمكنهم فهم مطالبنا بشكل أفضل ونأمل أن نجد لديهم الدعم، يرفضون النظر في القضية على أساسٍ اجتماعي. هذه المشكلة تاريخية ومزمنة. هناك مفهوم غريب حول فكرة أصحاب الأرض. مفهوم يعتبر كل ما عدا سواه مؤقّتاً، مستأجِراً، محتلاً. إذا تعمّقنا قليلاً في جوهر الجهات التي تظهر وكأنها ديمقراطية، مسلمة، يسارية واشتراكية أحياناً، فإننا سنجد مفهوماً «قومياً تركياً» يقف وراء أفعال وردود تلك الجهات.

الآن، هل (السلام) بعيد؟ أو فاتنا القطار؟

الجواب مكون من شقين، ومن الجيد أنه كذلك. بمعنى، أن هناك من يطالب بالسلام- وأولئك يُتهَمون باستمرار أنهم مقاتلون. بعبارة أخرى، العنف منقوش في جيناتنا الوراثية كطريقة لإنجاز أي عمل في هذه الأراضي. الحاكمون والمعارضون اختبروا دور ووظيفة العنف عبر التاريخ بشكلٍ هدّام. أقول هذا كشخصٍ بعيد عن العنف والإشادة به أو القبول بشرعيته. لكننا لم نتمكن من تغيير هذا السلوك. والآخر يتطلب جهداً دؤوباً مركّزاً وصبوراً وطويل الأمد. يتطلب الفهم في البداية ومن ثم الحوار. كنت دائماً متبنّياً مفهوماً يعتبر أن الناس طيّبون. هم طيّبون عندما يتركون لطبيعتهم وعندما يتم تطهير الأشياء التي قد تدفع بهم باتجاه أمورٍ سيئة، ولو جزئياً. الناس طيبون في كل مكان في العالم ولا يجب أن نفقد الأمل.

الجانب الثاني:

على الرغم من أن الكرد دفعوا ثمناً باهظاً خلال هذا المسار برمّته، إلا أنّه لا يمكن أن نعتبر أن القطار فات، لأنهم ما زالوا يطالبون بالسلام من أعماقهم. لقد تُرِكت الساحة للمخربين فقط، وهم حالياً أصحاب الصوت الأعلى. على الرغم من الضغوطات والتعذيب والتجاهل المبالغ فيه والتجويع والبطالة المقصودة، فهؤلاء (الكرد) لا يزالون يطالبون بالسلام ويعترضون على سياسات الحرب هذه ولا يزالون متمسّكين بالسلام. لا توجد حالة صراع وحرب أبدية. بدلاً من البحث عن إجابة لهذا السؤال، من واجبنا التركيز على مسألة «ما الذي يمكننا فعله لجعل ذلك أقل كلفة؟».

الانخراط في عملية السلام

كيف وافقتم على أن الانخراط في عملية السلام؟، كيف أقنعتم نفسكم بذلك؟

أنا لم أتردد حتى في الأمر. على الرغم من معرفتي بالعواقب المحتملة والاحتمال الكبير لدفع الثمن، إلا أنني قبلتها بحماس كبير ومن دون تردد. كان ذلك بمثابة فرصة كبيرة اعتبرت أن علي تأدية واجبي تجاهها. توجّب علي تقديم خبراتي وأفكاري حيال عملية السلام. وكان من الممكن أن أكون أحد الأشخاص الذين شاركوا في كتابة التاريخ لو أن العملية نجحت. كل هذه الأمور شكّلت دافعاً لي لأنخرط في عملية السلام بشكلٍ مباشر بحماسٍ وإثارة ورغبة منقطعة النظير.

لقد قاومت كثيراً رفضاً لعضوية البرلمان. في الواقع، بحسب الرئيس صلاح الدين دميرتاش، أخّروا الإعلان عن قائمة المرشّحين لمدة أربعة أيام بسببي. حاولت التهرّب كثيراً. لم أكن أرى في عضوية البرلمان عملاً يناسبني، وما زلت كذلك. فأنا شخص ذو نمط حياة مختلف. والتمثيل النيابي يتطلب نمطاً مختلفاً. لقد ترددت كثيراً في قبول العضوية، لكنني لم أفكر لثانية واحدة في قبول المهمّة الخاصة بعملية السلام.

هل شعرتم بالتعب لاحقا؟

حدث ذلك، لأن المسألة متعبة. لكن عندما أتذكّر حقوق الآخرين وجهودهم، أتردد حتى في أن أقول أنني «متعب». أسفي الوحيد يكمن في عدم النجاح.

هل تعتقدون أنكم فشلتم؟

لم ننجح. لم ننجح حتى الآن. لكن لا شيء يبقى كما هو. حتى وإن لم ننجز، لكننا على الأقل أظهرنا أن هذه القضية قابلة للحوار.

مسألة روجآفا بدت كبداية لحل هذا الانسداد

ما الذي أثار حماسكم أكثر خلال مسار عملية السلام؟

كانت البداية محبطة للغاية. بمعنى، كنا عاجزين عن التغلب عليها. من ناحية، حاولنا حل القضية الآنية. ومن ناحية أخرى، واجهنا واقع انعدام الثقة. ولكن عندما ظهرت مسألة روجآفا، بدت كبداية لحل هذا الانسداد، وشعرنا للمرة الأولى بأن الأطراف تتعامل مع المسألة بجدية. عندما أحسسنا بذلك، تعانقنا أنا والسيدة بروين بولدان والسيد إدريس في طريق العودة من قنديل. قلنا: «يبدو أن المسألة تم حلّها الآن». كانت واحدة من اللحظات التي شعرنا فيها بالفخر والتفاؤل، وكانت أملنا الأخير. وبعدها حدث ذلك الشيء الذي أسّميه الانقلاب رأساً على عقب.

كنتم حاضرين عند قراءة خطاب نوروز (يقصد بيان زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان). أتذكّر أنني كنت متحمّساً ومرتبكاً مثل طالب مدرسة ابتدائية. كنت أعلم أنه لشرف كبير أن أقرأه، وأنني آخر من يستحق هذا الشرف. ولهذا، شعرت بالخجل أيضاً. أعني أن من كان شاهداً على التفاصيل، يعلم جيداً بأنني حاولت كثيراً أن يقرأ الخطاب من دفع أثماناً ولديه خبرة طويلة في الحركة السياسية الكردية. شخص أكثر رمزية في العمل النضالي. لكن في النهاية، أصّر الأصدقاء على أن أقوم بقراءته، ومثلهم أصر السيد أوجلان. لذلك، عندما تقرر الأمر، كنت أعلم أنها لحظة تاريخية مهمّة للغاية.

لقد رأيتم منزلي، ليس لدي أي صور في المنزل. إبحث عن تلك الصورة! إذا وجدت صورة لذلك التجمع مأخوذة من زاوية جميلة، فسأحتفظ بها كذكرى عن هذه الفترة بأكملها. قراءة خطاب النوروز، الحماس والمشاعر الطيبة والفرح على شكل موجات من عيون وقلوب مليونين من المجتمعين. إنها لحظة تاريخية لا تُنسى، على أمل إحياء تجربة أفضل في أسرع وقت ممكن. لكنها من اللحظات التي لن أنساها أبداً.

سعيٍ متواصل للحوار

يحكى عن سعيٍ متجدد للحوار. ما رأيكم؟ هل هناك احتمال بعودة الحوار؟

هناك خطأ واحد فقط في تلك المناقشات. الكل يعتقد بأنه سيتم تشكيل لجنة مجدداً لتجتمع مع الأطراف، ما سيؤدي إلى إعادة إحياء المسألة، أي مسار السلام السابق. في رأيي، حتى عندما لجأت الدولة إلى المبادرات الأكثر تخريبية، فإن العمل على إيجاد مثل هذه الفرص لم يتوقّف أبداً، ولن يتوقّف.

استعداد للسلام لدى الجميع

هل يعني ذلك بأن الحوار لم ينقطع أبداً؟

قد ينقطع الحوار وينخرط الطرفان مرة أخرى في مواقف تجعلهما عدائيين بشكل كبير، وهذا ما حدث. لكن على الرغم من ذلك، يستمر الاستعداد إلى السلام لدى الجميع. أنا لست مُنجّماً ولا أتحدث وفق معلومات واردة من أي

طرف. فقط أنظر إلى الموضوع نظرة تاريخية. تشير المعلومات التي تُكشف لاحقاً أنه حتى في الفترات التي اشتدت فيها وتيرة الصراع بشكلٍ أعلى مما عليه اليوم بكثير، كان يتم الإعداد لمسار الحوار. ثانياً، لا إمكانية لدى أيٍ من البرامج والأساليب التي طورتها السلطة على مقاومة الزمن. هي ليست أشياء خالدة. بمعنى آخر، عندما كانوا يقولون: «سندمّرها، سنزيل هذه المشكلة من الأجندة»، استمرت وعودهم بدايةً لبضعة أسابيع، ثم تقلّصت لتصبح بضعة أيام. الآن، نرى أن السلطة يمكن أن تغيّر رأيها في غضون ساعات.

الأداة الوحيدة التي تستخدمها اليوم هي القوة. القوة أيضاً شيءٌ محدود. بمعنى آخر، بعد فترة، يصبح من المستحيل العثور على طرق وأساليب جديدة لبنائها فوق القوّة المستعملة، لأن الناس يبدؤون بمقاومة هذه القوة أيضاً. لذلك، بما أن الدولة لا تملك أي وسيلة ضغط أخرى، فإن تأثير استخدام القوّة لن يدوم لأنه مؤقت. وبالتالي، يبدأ الاصطدام بالواقع. ويؤدي هذا التصادم إلى تكاليف باهظة. في الواقع، بات الآن مكلفاً للغاية.

موارد هذا البلد، مستقبل هذا البلد، الوقت المهدور الآن، مع إفقار الناس، تسلل إلى حياتنا بشكلٍ قاتل. لم يكن الأمر كارثياً هكذا من قبل. بات البحث عن طرق وإجراءات أقل تكلفة وأكثر إنسانية اليوم أمراً صعباً على مستوى القاعدة الشعبية. وهذا ما سيؤدي إلى فرض وطرح عملية سلام جديدة. كيف سيكون شكلها؟ لا نعرف. ما نعرفه فقط بأنها لن تكون كسابقتها. بخلاف ذلك، يمكن أن تكون بعدة طرق لا يمكننا التنبؤ بها.

للمصالحة تفرّعاتٍ كثيرة

ولكن ألا يزال لربما بإمكانكم توقع شكل عملية السلام بناءً على تجربتكم؟

أعتقد أنهم يجب أن يلتقوا من دون وسيط. هذا أولاً. ثانياً، يجب أن يأخذوا الإعداد للعملية على محمل الجد. السلام عمل جاد جداً، بينما القتال بسيط للغاية، إذ يتطلب الضغط على الزناد فحسب.

لكن للمصالحة تفرّعاتٍ كثيرة: الاستماع إلى المتضررين من هذه العمليات وإشراكهم في العملية، فضح وإدانة كل شيء وكل شخص تم دفعه نحو نقطة جنائية في هذه العملية. كما أنها لها أبعاداً عديدة، مثل القدرة على الاختلاط الاجتماعي وجعل المطالب شفافة تُناقش بحيوية وجدية من قبل فئات واسعة من الجمهور بعيداً عن النميمة، للحفاظ على جدية التحضير وعدم إضاعة الكثير من الوقت في تنفيذه. بعبارة أخرى، العمل بما يشبه القول المأثور «إذا طالت فترة العمل الخيّر يتحول إلى شر».

عندما تقول يجب أن يلتقوا بدون وسيط، من هم هؤلاء الذين يجب أن يلتقوا؟

يجب أن تكون الأطراف المتصارعة على اتصالٍ مباشر مع بعضها البعض، لأن المفهوم كان مختلفاً في السابق. لم تكن معاني المفاهيم نفسها بالنسبة إلى الطرفين. والأهم، أنه لم يكن هناك اجتهاد يُعتمد عليه. بعبارةٍ أخرى، المسار الذي أسسنا له خلق اجتهاداته الخاصة. على سبيل المثال، حدث شيء ما في مكان ما يعطّل عملية السلام. لم يكن لدينا أي معرفة أو خبرة بشأن كيفية التصرّف عند مواجهة مثل هذا الموقف، وما هي الطرق والأساليب التي يجب أن نعتمدها لكي لا تتحول هذه المواقف إلى عقبات. تقدمت العملية من خلال الاجتهادات الخاصة بها. تنجح في بعض الأحيان وتتعرض إلى إخفاقاتٍ جسيمة في أحيانٍ أخرى. كان ذلك في الماضي. لكن اليوم، ظهر إجماع لا يمكن إنكاره. بمعنى آخر، لا توجد مشكلة محتملة قد تنشأ اليوم من دون أن يتم إيجاد إجابةً لها بالاستناد إلى تجارب الماضي. نتربع

اليوم على تجربةٍ متراكمة يمكن البناء عليها والقول مثلاً: «في ذلك اليوم قمنا بعمل كذا، وكانت النتيجة أن اقترب الطرفان أو الطرف الفلاني نحو الآخر. وبالتالي، حدث كذا وكذا». لذلك، مقارنةً مع الماضي، لم يعد هناك حاجة لإيجاد تأويلات من أجل فهم الأطراف بعضها البعض.

من أجل إحلال الديمقراطية والسلام

ألا توجد حاجة إلى صياغة نظام من أجل تفاوض الأطراف المتنازعة؟ هل يمكن أن يكون حزب الشعوب الديمقراطي أحد مصممي هذا النظام؟

حزب الشعوب الديمقراطي ليس طرفاً متصارعاً. لذلك لا يمكنه المشاركة في هذه العمليات بهذه الهوية. لن يكون من الصواب القيام بذلك أو واقعياً. يعمل حزب الشعوب الديمقراطي من أجل إحلال الديمقراطية والسلام، وأصر على المشاركة في هذه القضية على أساس بناء مستقبلٍ مشترك، ولأنه جهةٌ سياسية دفعت أثماناً باهظة. وتمسكه بهذه الهوية يشكل قيمةً كبيرة جداً لها مكانتها.

هل هذا ممكن مجدداً مع حزب العدالة والتنمية وهذه الحكومة؟

لست في وضع يسمح لي بالتمييز بين الحكومة والمعارضة في هذا الشأن، لأنه يمكن ملاحظة الاختلافات في التفاصيل والأجزاء غير البنيوية والهياكل السياسية القائمة. باستطاعتي القول، بشكلٍ عام، أنه لا يجوز وضع شخص معين أو هذا الطرف وذاك في سلة واحدة.

ولكن عندما يتعلق الأمر بالجزء البنيوي الرئيسي للمشكلة، فإننا نواجه كتلةً واحدة فقط. هناك فروقٌ دقيقة واختلافاتٍ في النهج. لكننا نعلم، من تجاربنا وتاريخنا، أن البنى المطالبة والمالكة لإرادة السلام ستبدأ في ترداد ذات الأقوال بعد فترة عندما تتسلم هذه المسؤولية، من قبيل: «نعم كما تعلمون ونعلم.. الأمور لا تسير بالطريقة التي نرغب أو ترغبون بها».

لهذا السبب، لا أجد أنه من الصواب التمييز بين السلطة والمعارضة. من في السلطة سيكون الطرف الذي يقابلنا في الحوار. يجب أن تكون المسؤولية الأساسية للأطراف المتفاوضة أن تتحدث عن هذه المشكلة بنفس الجدية وبنفس المحاور، وأن تطلب مساهمتها ومشاركتها في العملية قدر الإمكان. بعبارة أخرى، لا نمتلك رفاهية إقصاء أو تجاهل أي شخص.

تهيئة أرضية الحديث عن عملية السلام

كيف ينبغي النظر إلى السياسة الكردية والأحزاب والمؤسسات والشخصيات السياسية الأخرى التي تسير معها؟

حزب الشعوب الديمقراطي ليس هيكلاً مكوّناً من الحزب فقط. بمعنى، إنّه تشكيل سياسي ربما يكون له التراث والخبرة الأكبر في العالم في مجال السياسة المدنية وعلى المستوى الديمقراطي السياسي لجهة التنظيم والمطالبة بالسلام وإزالة العقبات على طريق تحقيقه. بعبارةٍ أخرى، نحن نتحدّث عن إرثٍ يمتد إلى ثلاثين عاماً، لا عن حزبٍ عمره سبعة أو عشرة أعوام. لذلك، سيكون حزب الشعوب الديمقراطي أحد أهم الجهات الفاعلة الرئيسية، وربما الأكثر أهمية،

في مثل هذه العملية، بغض النظر عن مدى قدرته على أداء دوره ومسؤولياته.

يتوجب، قبل الحديث عن عملية سلام، تهيئة أرضية الحديث عنها. هنا، تعد خبرة حزب الشعوب الديمقراطي في صياغة المطالب أمراً حيوياً.

اسمحوا لي أن أضرب المثل عن نفسي في هذه المقابلة؛ مضمون الأسئلة واضح لأن الموضوع الرئيسي الذي نتعامل معه جلي. كل سؤال تطرحونه له إجابتان أو أكثر من اجابة واحدة. لكن أحد هاتين الإجابتين ثمنه السجن لأعوام. على المستوى القانوني، لا يمكنك مناقشة هذه المسألة عندما يكون الوضع القانوني غير ديمقراطي. لا يمكنك التعبير عن نفسك بحرية. إن خبرة ونهج ومقترحات حزب الشعوب الديمقراطي بشأن كيفية تنظيم هذا الأمر في هذه الظروف هي، إذا جاز التعبير، ذهبية وحيوية. لهذا السبب، تكمن المشكلة الرئيسية هنا في أن الأطراف التي ستشارك في هذه القضية تحاول القيام بوظائف الآخرين.

مشكلة لا يمكن حلها إلا بواسطة القوى الديمقراطية

من يحاول القيام بوظيفة الآخر؟

هذه المساحة في تغيرٍ مستمر في بلدنا. على سبيل المثال؛ يمكن لوزير الثقافة التحدّث بلغة رئيس الأركان، أو ممثلٍ سياسي للنظام الديمقراطي أن يتحدث بلغة الحرب. هذا ما أعنيه بفوضى المساحات.

هذه مشكلة لا يمكن حلّها إلا بواسطة القوى الديمقراطية وأولئك الذين يؤمنون بالديمقراطية، لأنهم هم فقط من يؤمنون بهذا النهج وهذا المسار. عدا ذلك، يتعين على كل من البيروقراطية المسلّحة والجماعات المسلحة النظر إلى القضية من هذا المنظور، بغض النظر عن تسميات الدفاع والقتل والتدمير والتحييد. إذا كنت ستؤسس لنموذج سلام، يجب أن يكون للمؤسسات المدنية والمؤسسات الديمقراطية والممثلين رأيٌ وسلطة وقرار في هذه العملية. يجب إعداد البنية التحتية للسلام.

بالعودة إلى موضوع «كيف سيبدأ هذا؟» أعتقد أنه من الأفضل البدء بعملية نقد ذاتي جادة. بمعنى أننا بدأنا بعملية فشلت في نقطةٍ ما. هناك مسؤوليات تقع على عاتق الأطراف المشاركة في العملية، بالنظر إلى أخطائهم ونواقصهم والعوامل الخارجية التي لا تتعلق بهم. يجب إجراء تحليلات مفصّلة لمواجهتها وكشفها وصناعة الوعي، ومن ثم الشروع في نهجٍ جديد من خلالها. إن أسلوب المواجهة الصادقة والنقد الذاتي من قبل الأطراف ذات الصلة بشأن هذه القضية، وإثبات ذلك في ممارساتهم وجعلها ذات مصداقية، نهج لا غنى عنه من أجل المباشرة بعملية جديدة. وإلا، ستكون القضية عبارة عن عملية هندسة، والسلام مشكلة معقدة للغاية لا يمكن تحقيقها بجهودٍ هندسية.

نقد الذات كأفراد وعلى مستوى الحزب

هل سبق أن قمتم بعملية نقد ذاتي سواء على مستوى حزب الشعوب الديمقراطي أو على المستوى الشخصي؟ أو إذا قمتم بهذه العملية اليوم ما الذي ستقولونه؟

-قمنا بذلك كأفراد وعلى مستوى الحزب. المتحدثون الرسميون والرؤساء المشاركون والأشخاص المشاركون في العملية تحدثوا عن هذا الموضوع مراراً ولا زلنا نتحدّث عنه. نحن الهيكل الأكثر شفافية في هذا الصدد. ليس لدينا أي حسابات أو توقّعات أو اهتمامات أخرى، هذا أولاً. ثانياً، عندما لا يكون هناك سلام، ندفع وحدنا الثمن الباهظ. لذلك، لا

يمكن لأحد أن يشكك في صدقنا وإخلاصنا في هذا الموضوع. ربما يمكن التشكيك في صدق وإخلاص الآخرين، لأنهم لا يدفعون الثمن حينما يعودون إلى الحرب، في حين تحّل بنا جميع الكوارث. لهذا السبب، وعلى الرغم من كل هذا الوضع الصعب، قمنا بأشجع عملية مواجهة ومحاسبة في النقد الذاتي.

اسمحوا لي أن أقول ذلك مرة أخرى، جهدنا لم يكن كافياً في التنشئة الاجتماعية لمطلب السلام. كان بإمكاننا إيجاد طرق وأساليب أكثر إبداعاً للتغلب على العقبات والصعوبات، لكننا لم ننجح في ايجادها. ولهذه المشكلة أسبابها. لدينا أعذارنا بالطبع. لكن النجاح كان ليتحقق من خلال تذليل تلك العقبات. هذا كل ما استطعنا فعله. لذلك، من وجهة نظرنا، هناك نقص فينا، لكن معظم ما قيل عنا لم يكن صحيحاً.

من اتفاق دولما بهجة وصولاً إلى داوود أوغلو

لقد قيل الكثير عن عملية السلام بدء من اتفاق دولما بهجة وصولاً إلى داوود أوغلو، ما هي الحقبة التي تتحدثون عنها؟ هل بإمكانكم اعطاء أمثلة؟

-على سبيل المثال، الادعاء بأن السياسة المدنية لم تستطيع أخذ زمام المبادرة بشكلٍ كاف للتعامل مع قضية «الخندق» كذبة كبيرة. لقد بذلت السياسة جهوداً كبيرة جداً. جميع الممثلين بذلوا جهوداً كبيرة، لكننا لم نتمكن من تجاوزها. لذلك، عندما أتحدث عن النقد الذاتي، أعني جملاً أو ثلاث جمل تلوكها أفواه الناس الذين يتغذّون بالحرب، ولا يمكن أن يكونوا إلا بالحرب. أولئك الذين لا عقل لديهم ولا قدرة على خلق لوغاريتم آخر. لكني أدين نفسي بعدم النجاح في إيجاد طرق وأساليب إبداعية للتغلب على هذه المشكلة، وبذل المزيد من الجهد لحلّها.

تقولون «بذلنا جهداً استثنائياً، لكننا لم نتمكن من منع ذلك بالطرق السياسية». بمعنى آخر، هل كان من الممكن أن تأخذ العملية منحى مختلفاً لولا أحداث الخنادق؟

لا أعتقد أنه من الصائب الحديث عن أحداث فردية بمنطق «كان من الممكن أن يكون كذا لولا كذا»، لأنه لا يمت للواقع. الحقيقة شيء هش للغاية. عندما تركز على جانب واحد، فإن أسهل شيء تقديم حجة لتبرير ذلك الجانب، لكن الأمر يصبح ديماغوجية. المسألة في عنوانها العريض، وفقاً لتقديري الشخصي، هي الانخراط في ما يسمى «الخوف من السلام». عندما تصبح الهياكل والمؤسسات والدولة والسلطة والتنظيم، أيا كانت تسميتها، قريبة من السلام، يظهر فجأة دور ما يسمى «الخوف من السلام» في أدبيّاتها مثل القلق من الحالة وعدم معرفة ما يجب القيام به أو ما سيحدث بعد ذلك. هذا ليس حكراً علينا. إنها قضية شرق أوسطية. وعندما ننظر إلى الظروف الحالية، نرى أنها مشكلة عالمية. عندما يتعلق الأمر بشؤون العالم، لن يبقى الأمر متوقفاً عندك فقط. من الحذاقة أن تحل هذه المشكلة بديناميكياتنا الخاصة من دون استغراق الكثير من الوقت. هذا ما أعنيه بعبارة «إذا استغرقت الأعمال الخيّرة وقتًا طويلاً، فإنها تتحول إلى شر». لا توجد قوة عالمية لا تأخذ المنطقة في حساباتها. كل منها لديها حساباتها الخاصة في المنطقة. لذلك، هم أكثر مهارة وأقوى منا في تغيير العملية إلى ما تتطلبه مصالحهم الخاصة، أحيانًا عن طريق مجاراة التطوّرات، وأحياناً عن طريق الاستفزاز، وتارةً بتطبيق العقوبات العلنية والعرقلة وما شابه ذلك، وكل ما يمكنها فعله.

لذلك، فإن سبب تدهور العملية يكمن في ضعف التحصينات الخاصة بالسلام، وحقيقة أن أولئك الراغبين بالسلام عاجزون عن مواجهة المقاربات المنظّمة لجميع القوى الساعية للحرب، تلك التي تتوقع الحرب أو تستفيد منها.

لن يكون تحميل المسؤولية برمّتها لداوود أوغلو

قلتم في إحدى المقابلات إن «كل شيء بدأ ينقلب رأساً على عقب خلال رئاسة داوود أوغلو للوزراء». هل ترون أن داوود أوغلو شكّل عاملاً مسرّعاً لانهيار عملية السلام؟

نظراً لأن الإجابة على سؤال «هل كان الأمر ليبدو مختلفاً لو كان بن علي يلدريم بدلاً من داوود أوغلو؟» هو «لا كبيرة»، لن يكون تحميل المسؤولية برمّتها لداوود أوغلو، والحال كذلك، تقييماً صحيحاً. قمت بهذا التقييم فقط لأنه كان الشخص المتواجد في منصبه في ذلك الوقت. ومع ذلك، من المستحيل القول إن لديه سجلاً رائعاً في فهم هذا اللوغاريتم وتطوير الأساليب التي يمكن من خلالها التغلب عليه. بعبارة أخرى، هو يتحمّل المسؤولية واللوم، لكن سيكون من غير المنصف القول بأن «هذه العملية برمتها انقلبت رأساً على عقب بسبب داوود أوغلو».

عن ماهية اتفاقية «دولما بهجة»

ما هي أحداث المسار الذي أدّى إلى اتّفاق «دولما بهجة»؟ إذ بدأ كل شيء يتدهور بعد الاتفاقية ثم انتهت عملية السلام

بدايةً، نحتاج إلى التحدث عن ماهية اتفاقية «دولما بهجة». كانت اتفاقية «دولما باهجة» الشكل الأول والوحيد لتوقيع وتسجيل نهجٍ مشترك للسلام في تاريخ هذا البلد.

من هم أطراف هذا النهج المشترك؟

لقد كانت خريطة طريق لحل القضية بين الأطراف المتصارعة، أي الدولة وحزب العمال الكردستاني، على أساسٍ ديمقراطي. وعندما ننظر إلى بنودها، نرى أن جميع المطالب تستند إلى التحول الديمقراطي الذي تصبو إليه المعارضة اليوم. وهذا يعني أنه لا توجد مطالب بشأن الأراضي ولا مطالب للحكم الذاتي. جميعها مطالب واضحة لا تحتاج إلى شرح. القضية برمتها مختزلة بأرضية التحوّل الديموقراطي. لماذا؟ لأنه عندما تجتمع أرضية التحوّل الديمقراطي مع حالة اللانزاع، سيكون من الأسهل مناقشة المسألة والمضي قدماً في أبعادها. لذلك، كان حدثاً غير مسبوقٍ حينما تفاوضت دولة الجمهورية التركية وأصدرت بياناً مشتركاً مع مجموعة كانت في صراعٍ معها. أزعجت هذه الصورة الـ«استاتيكو» كثيراً. بمعنى، لم يكن ما حصل شيئاً مألوفاً بالنظر إلى ما يقرب من ١٠٠ عامٍ من التجربة التركية، وأكثر من تلك المدة أيضاً. بدأ تجريم العملية بسرعة، وطفقت آلية ما أسمّيها «الهرولة السريعة نحو الأمام» بالعمل على مبدأ «إن وافقتم على هذا اليوم، فإنهم سيطالبونكم بأمور أخرى غداً». وبدلاً من مناقشة الوضع الناشئ، ظهر نهجٌ عدواني قائم على تشويه الحقائق والتركيز على الأخطار والتهديدات الوهمية. مقابل ذلك، كان هناك طرفان في هذا الاتفاق أحدهما هو السلطة التي لم تدافع عن هذا الاتفاق بالشجاعة والتصميم اللازمين، إذ سرعان ما اتبعت نهج التأويل.

كصحافيين كنا هناك أيضاً ننتظر عند الباب، قيل لنا إنه سيتم السماح لنا بالدخول. بمعنى، أنكم ستدلون بالبيان الصحافي بحضور الصحافيين. ولكن، لم يدلي أحد بأي تصريحاتٍ. لم يُسمح لنا بالدخول، ثم بدأنا بمتابعة الحدث عبر الشاشة، كيف؟

طرحنا هذا السؤال نحن أيضاً. قيل لنا إن أكثر من ١٢٠٠ صحافي محلي ودولي كانوا متواجدين عند الباب. أي،

أن هناك أكثر من ١٢٠٠ ممثل لوسائل إعلام محلية ودولية. قالوا إن دخول كل هؤلاء سيكون مستحيلاً من الناحية اللوجستية. وبدلاً من ذلك، ستقوم وكالة الأناضول ببث المؤتمر على الهواء مباشرةً وليتابعه الجميع من خلال الوكالة، وهو ما حصل. أي أن كل ما تحدثنا عنه في الداخل تم نقله بالتزامن على الهواء مباشرةً. فعلياً، ليس لدينا معلومات بشأن ما الذي كانوا يفكّرون به، ولم غيّروا رأيهم. هذا كل ما قيل لنا.

أردوغان رفض المراقب الثالث

ما السبب وراء عدم ارتياح الرئيس أردوغان لاتفاقية «دولما بهجة»؟

في البداية لم يعرب عن عدم ارتياحه، حتى أنه قال: «كنا نتوقع المزيد»، لأنهم توقعوا أن يحدد أوجلان موعداً لمؤتمر لنزع السلاح. وأوجلان، بناءً على تجاربه السابقة، طرح مقاربة «لندع الأحداث اللاحقة تسير تحت إشراف مراقب ثالث.

سأعلن موعد المؤتمر عندما يأتي الأشخاص الذين سيقومون بدور المراقب الثالث». لذلك قال أردوغان: «كنا نتوقع المزيد». في وقتٍ لاحق، عندما بدأ إطلاق النار، تراجع أردوغان إلى نقطة قال فيها: «أنا لا أرى أن المراقب الثالث خطوة صحيحة»، على الرغم من أنه لم يعترض في البداية بل قال فقط: «توقعّنا أكثر قليلاً».

كان على علم بمتن مذكرة الاتفاق، أليس كذلك؟

بالطبع. هذه مسائل خطيرة. هذا النص نتاج لحوالى شهر ونصف من المناقشة والعمل.

لماذا قال الرئيس أردوغان إنه يتوقع المزيد ولماذا ذهب في التفسير إلى أبعد من ذلك لاحقاً؟

لا أعرف... في يوم من الأيام عليك أن تسأله ذلك.

يقال الآن أن هناك بعض المحادثات؟

لا أعلم. لذلك لا يمكنني التكهن.

إعطاء فرصة للسلام ومسألة الشراكة مجدداً

بالعودة إلى موضوع إعطاء فرصة للسلام ومسألة الشراكة مجدداً، هناك تنبؤات بتجدد مثل تلك الفترة فيما يخص تركيا. هل فات القطار بالنسبة إلى الشراكة؟

-ليس من عادتي أن أقول «انتهى شيء ما». لست منفتحاً على ذلك. هل لدينا فرصة أخرى؟ هذه هي الطريقة التي أفكّر بها. ليس لدينا فرصة أخرى. هل سنقاتل إلى الأبد؟

من الضروري أن نقول «توقف» عن هذا أو «كفى» في وقتٍ ما، وأن نبذل جهوداً من أجل ذلك. لذا، فإن القول بأن «القطار فات» سيكون أسلوباً انهزامياً للغاية لأن الموضوع لا ينتهي بقول هذه الكلمة فحسب. عندما تقبل هذا الأمر،

عليك أن تنسحب من كل هذه الساحات أو عليك أن تتخذ شكلاً آخر. يجب الإصرار على السلام. بعبارةٍ أخرى، إذا واصل شخص واحد المطالبة بالسلام، فهناك أمل في البناء عليه. هذه هي الطريقة التي أنظر بها إلى القضية.

حول معارضة الطاولة السداسية

ماذا عن المعارضة التي اجتمعت حول الطاولة السداسية؟

المعارضة متخلفة عن الواقع العالمي في هذا الصدد، وتنبع المشكلة جزئياً من هذا. عندما أقول «معارضة»، أقصد كل الفئات خارج الحكومة. تبدو المعارضة مرتعبة من معالجة القضية على أساس مناقشة النظام. إما أنها ليست جاهزة لذلك، أو أنها غير قادرة عليه.

وفي كلا الحالتين، لا يمكنها التعامل مع المشكلة على أساس النظام. المعارضة، أو المعارضة المتغيّرة في كل فترة، توجّه انتقادات جادة إلى المؤسسات. لو نظرت إلى التاريخ السياسي الحديث، لن تجد أي معارضة لم تنتقد مجلس التعليم العالي.

لن تجد هيكلاً لا ينتقد المجالس المعنية بالعملية التعليمية. ولكن بعد وصولهم إلى السلطة، افترضوا دائماً أن الأمور ستصبح أفضل في حال تغيير الأشخاص على رأس هذه المؤسسات أو الشخصيات المعنية باتخاذ القرارات.

لذلك، هم بعيدون عن مناقشة جوهر النظام والتفكير فيه. عاجزون عن ذلك. ربما ليس لديهم الشجاعة للقيام به. ليس لدى معظمهم مشكلة مع النظام على أي حال. لكن الأشخاص الذين لديهم مشكلة معه، والذين هم خارجه أو أولئك الذين يعلنون أنفسهم على هذا النحو، يبحثون كل شيء إلا النظام.

مناقشة الأحداث والأشخاص من دون مناقشة النظام هو علة البلاد. لقد كان الأمر كذلك منذ زمنٍ بعيد. هذا هو نهج معظم المعارضة. الاعتقاد السائد مبني على فكرة أن «الأمور ستكون أفضل إذا غادر فلان وحل بدلاً منه فلان في مؤسسةٍ ما»، فيما لا يمكن معالجة الأمور من دون بحث النظام.

لا شك لدي في نوايا المعارضة الحسنة، لكنني أسميها متلازمة «أتشالي محمد الأصلع». لا أعلم ما إذا صوّر أحدهم الأمر على هذا النحو من قبل. «أتشالي محمد الأصلع» شخصية وحدث يمكن من خلاله استخلاص دروس مهمة. تعد ثورة آيدِن أحد أهم الاضطرابات التي شهدتها هذه الأراضي في ١٨٢٩-١٨٣٠.

يعرّف إريك هوبسباوم «أتشالي محمد الأصلع» بأنه «قاطع طريق اجتماعي». يشبه الوضع ما يحصل اليوم. كان للإمبراطورية العثمانية نظام تحصيلٍ للضرائب وأناس مكلّفون بذلك. اذا أردنا التحدّث بمفاهيم اليوم وخريطة اليوم، نرى أنه يتم طرح منطقة بحر إيجه للاستثمار.

السلطان يمنح هذا الاستثمار لمن يشاء، والمستثمر يوظف مكلّفين بجمع الضرائب يحصلون على الأموال من سكان هذه المنطقة.

أما إذا كان هناك جفاف أو حرب أو صعوبات أخرى، يصبح من الصعب تحصيل هذه الأموال من الناس. وبالتالي، يطلب محصلو الضرائب العون من المتنفّذين الذين ينهالون على رؤوس الناس. لكن إذا كان المطلوب تحصيل ٣٠ ألفًا للقصر، يصبح المبلغ ٦٠ ألفاً لأن لهؤلاء نسبةً بدل عملهم، فتشتعل الاحتجاجات ويقمعونها بالعصي والقتل والنهب.

في هذا الظرف، وفي هذه البيئة، يظهر «أتشالي محمد الأصلع» ويقود الاحتجاجات بناءً على فكرة تقول: «سلطاننا، سيدنا، شخص جيد لولا وجود هؤلاء الظالمين من محصّلي الضرائب». فجأةً، يتجمع الناس حوله من جميع المناطق

المحيطة ببحر إيجه وآيدِن ومانيسا وإزمير من دون استخدام أي قوةٍ أو الاصطدام بأي شخص. عشرات الآلاف من الناس ينضمون إلى أتشالي محمد الأصلع. هو أحد أولئك الذين كتبوا أول دستور للمؤسسة، والذي تم تحويله اليوم إلى شيءٍ فولكلوري. حرّم رفع اليد على المرأة (ضربها) والتعدي على أي شخص يطلب الرحمة، أو سرقة حياة أحدهم أو ممتلكاته. بعد ذلك، طالب أتشالي محمد الأصلع بأكبر عددٍ ممكن من المطالب التي تم تضمينها في «التنظيمات» (الإصلاحات السلطانية).

لم يتمكن القصر السلطاني من إيجاد حلٍ لأتشالي محمد الأصلع لمدة طويلة، ليبدأ أتشالي في إصدار التوجيهات والتعليمات والمراسيم التي تنظم الحياة الاجتماعية لصالح الشعب والمضطهدين. سبب تسميته بـ«قاطع الطريق الاجتماعي» هو عدم اعتراضه على القصر والضرائب التي يفرضها، ومواصلته قول إن السلطان جيد جداً، إنما هؤلاء المكلّفين بجمع الضرائب فاسدون. لم يعترض على النظام القائم. أشار الناس من حوله إليه بضرورة صناعة ختمٍ خاص به.

في ذلك الوقت، تضّمن الختم عباراتٍ من قبيل «حاكم العوالم السبعة، فاتح الروم» وغير ذلك. فقام أتشالي محمد الأصلع بنقش ما يلي على الختم الخاص به: «والي الولاية، وخادم الدولة، أتشالي محمد الأصلع». يوجد اليوم تمثال نصفي له في مدينة أتشا بولاية آيدِن. وتحت هذا التمثال، نرى أيضاً نقش المهر الخاص به: والي الولاية، وخادم الدولة. هذا الأمر مهم جداً لأنه يعني أن أتشالي محمد لم يعرف شيئاً عن النظام. سذاجة التفكير في الاعتقاد أن الاضطهاد كان من قبل الوالي. أعتقد أنه تم عرض مسرحية وتصوير فيلمين وإصدار كتابٍ عنه.

لكن عندما أنظر إلى المسألة من منظور شخصٍ سينمائي، أعتقد أن لحظة وفاته هي أكثر لحظات الموت مأساوية في العالم. لأنه عندما سمع (السلطان) محمود الثاني أنه صنع ختماً خاصاً به، جمع قواته المتناثرة وأرسل جيشاً قوياً لمحاربته وقتله مع جميع رجاله. قتل بيد السلطان، على يد النظام. ربما فكر في لحظة موته «ما الذنب الذي ارتكبته؟، كنت وفيّاً جداً لسيدنا، لقد اعترضت على جامعي الضرائب فقط».

إذا لم تناقش المعارضة النظام، ستقع تحت سكاكينه هي الأخرى، وستبدأ بالتساؤل: «ما الذي فعلناه؟، نحن ننتمي إلى هذه الدولة. كنا نعطي الأولوية لهذه الدولة والأمة والعلم. كنا مخلصين لهم. لماذا تعاملت معنا الدولة هكذا؟» لكن النظام يجعل المرء يعي فقط وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة.

النظام شيء قاسٍ. الخائن الحاذق أعلاه يريد خادماً مطيعاً في الأسفل. لذلك، إذا كانت المعارضة منطقية، عليها مناقشة النظام. عندها فقط يمكنها أن تحمي نفسها. دعوني استخدم جملة طموحة، فقط في هذه الحالة يمكنها الاستمرار لعشرة أعوام: أولئك الذين يفكرون في ذلك، والهياكل السياسية التي يمكنها تطوير وتحويل تنظيمها والتعامل مع الجماهير على هذا الأساس هي التي يمكن أن تستمر في المستقبل.

وإلا، سنرى إلغاء العديد من الهياكل السياسية التي تبدو قوية للغاية اليوم في غضون عشرة أعوام فحسب. هناك ما يسمّى بـ«جيل z».

إنه قادم بالفعل. نموذج جديد، نهج جديد، آلاف الأمور التي جلبتها العولمة، فيما ما زالت (المعارضة) تواصل رؤية المجتمع وبناء المستقبل على افتراض أن هناك ذوات أمينة قائمة على أدب الأجداد. الوسائل غير ملائمة والنهج سخيف. لا توجد إمكانية للاستمرار بهذا الشكل.

عندما نقول هذا للمعارضة، يعتقد الجميع أننا أصبحنا نعارض المعارضة. الأمل يكمن في تلاقي البنى الاجتماعية السياسية الموجودة خارج السلطة. مرة أخرى، أعتقد أنهم (المعارضة) جميعاً مخلصون. لكن ما الفائدة (من هذا الإخلاص)؟

أكثر المواضيع التي تم الحديث عنها في الآونة الأخيرة، ما الذي سيتم عمله في الطريق إلى عام ٢٠٢٣؟ ما هو نوع اللقاء الذي سيتم؟ يضع حزب الشعوب الديمقراطي بعض الشروط فيقول: «نؤيد اتّفاقاً مفتوحاً وحواراً مفتوحاً.

مع رفض أي اقتراح بشأن المرشّح المشترك من دون الأخذ برأينا، إذا لزم الأمر، سنعلن عن مرشّحنا».

إذا كنتم مهتمين حقًا بالديمقراطية في هذا البلد

قلتم سابقاً: «ليتنا لم نكن مضطرين للضغط على أنفسنا». هل سيتعين على ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي أن يضغطوا على أنفسهم مرة أخرى في طريقهم إلى ٢٠٢٣؟

-هناك بعض الفترات التاريخية، نرى حينما نقوم بمراجعة مسألة إعادة بناء تلك الفاشية أن لنا مسؤولية في وضع حجر في بنائها. لقد قمنا بتقييم عيوبنا المحتملة في العملية أو أخطائنا، والمواقف التي لم نكن موفقين فيها.

هناك أشياء في التاريخ تحدث فرقاً، وهذا هو الأهم.

لنفترض الآن أن نائباً عن حزبٍ سياسي معارِض نجح في الحفاظ على مكانته من دون أن يحيد قيد أنملة عن هذه المشكلة ومن دون القلق بشأنها.

لو أن مقاربة الجميع بقيت كما مقاربته، فإن سكين الجزّار ستلحق به بعد فترة. كما في القياس الألماني النموذجي: حينما اعتقلوه لم أحرّك ساكناً، ثم اعتقلوا الآخر ولم أحرّك ساكناً أيضاً. في النهاية، عندما أتوا لاعتقالي، لم يكن هناك أي أحد للدفاع عني. هذا ما أعتبره لؤماً.

نحن في سعيٍ يُحدث فرقاً وذا قيمة. يقولون بلا خجل تحت مسمّى انتقاد السلطة «وأنتم، لقد قابلتم أوجلان»، ثم يريدون منا أن نضغط على أنفسنا التي لم يتركوا متسعاً فيها لتستقبل خيباتٍ جديدة.

لذلك، بما أنه ما يزال هناك بعض الوقت، ربما أكون بالغت بعض الشيء أو أبدو متحدّثاً بقسوة قليلاً، ولكن إذا كنتم مهتمّين حقًا بالديمقراطية في هذا البلد، ما زال أمامنا سنة كاملة. اجلسوا وناقشوا الأمر على الأقل. أو قولوا للذين يفكرون مثلي: تفكيرك غير صحيح، تنبؤاتك وتحليلاتك ليست صحيحة. عليك أن تفعل كذا وكذا، وإلا فلا مجال لتغيير المصير المحتم.

بعد الانتخابات، لم يطرح أي مسؤول من الذين فازوا بالسلطة المحلية هذا السؤال مطلقاً نتيجة «وضع ناخبي حزب الشعوب الديمقراطي الأحجار على قلوبهم». لماذا وضعتم حجراً على قلوبكم؟ «شكراً لأنكم منحتمونا أصواتكم» ولكن لماذا وضعتم حجراً على قلوبكم؟، ما الذي فعلناه؟ لا يمكن أن يكون هناك حماقة أعظم من هذا. الكل يركض خلف مصالحه. «لقد حصلنا على ما نريد وانتهى الأمر». هم يعتقدون أنه إذا لزم الأمر، فسيحصلون على ما يريدون مرة أخرى بلعبة خفيفة مثل هذه، مع الحيلة المتمثلة في عدم ترك أي خيار آخر لناخب حزب الشعوب الديمقراطي. بينما لو كنت مكانهم وجاءت قاعدة لا تنتمي إلى قاعدتي الشعبية وصوتت لي قائلة إنها تقوم بذلك مترفعةً عن آلامها، لهرب مني

النوم لأيامٍ وأنا أتساءل لم انتابهم هذا الشعور؟، وكيف أنني سأبحث عن احتمالات أشياءٍ يمكنني القيام بها حتى لا يشعروا بذلك مجدداً.

يعتقدون أن الأمر ينتهي بمجرد الحديث عن أنهم مسجونون ظلما

ما هو أساس تحقيق هذه الاحتمالات؟

الأساس هو طرح هذا السؤال. هل ذهب أي شخص إلى من طلب من أنصاره أن يكتموا آلامهم ؟

هل قال أحدهم: «سيد صلاح الدين نأمل أن تكون بخير، ولكن لماذا قلت لناخبيك اضغطوا على أنفسكم؟» هم يعتقدون أن الأمر ينتهي بمجرد الحديث عن أنهم مسجونون ظلماً، وبأنهم سجناء سياسيون. هناك العديد من العناصر الهيكلية والتاريخية والاجتماعية والثقافية والسياسية الأخرى.

يبذلون جهداً نبيلاً لكن ليس كافيا

تحدث كمال كليجدار أوغلو عن المحاللة (التسامح)، ألا يتوافق هذا مع ما قلتموه؟

أرى السيد كمال في مكانة عالية في هذه الصورة السياسية بأكملها. أثمّن جهودهم وأساليبهم، وأعتقد أنهم يبذلون جهداً نبيلاً. ولكن هل هذا كاف؟ الجواب: لا. كما تعلمون، إن الطريق إلى الجحيم مرصوف بالنوايا الحسنة. لهذا السبب، أولاً وقبل كل شيء، إن الإداريين والأحزاب والهياكل التي وصلت إلى السلطات المحلية بتصويتنا ملزمون ببدء القضية. «أصدقائي، نحن ندخل عملية جديدة. في المرة الأخيرة وضعتم حجراً على صدوركم، لكن اليوم لم تتبق حجارة، ولا وسعٍ في صدوركم، لقد تحولت نفوسكم إلى مقابر. ماذا يمكننا أن نفعل؟» عندما يطرحون هذا السؤال، تظهر أرضية الاحتمال هذه. لكن الجميع مشغولون بالبحث عن مصالحهم فقط.

لكن يبدو أن هذا السؤال مطروح اليوم، هناك اجتماعات واستشارات بين حزب الشعوب الديمقراطي والمعارضة السداسية، وإن لم يكن بشكل علني، ومحاولة لإنشاء رؤية مشتركة لمرشح (المعارضة).

باعتباري شخصاً خاض كل هذه العمليات السابقة، لا أعتقد أنه سيكون كافياً أن تكون هناك شراكة مع أحدهم من المرشحين. من يقوم بحساباته بناءً على هذا، يجب أن يبحث عن طاولة يضع عليها قبّعته في اليوم التالي للانتخابات.

أود أن أشير إلى نهجٍ رئيسي واحد. يمكنكم التعرّف على جهةٍ مستعدّة لحل مشكلتكم من مسافات بعيدة. سوف تسمعون الجملة القائلة بأننا «سنتعامل مع مشكلتكم ونحلّها»، حتى لو تم نطقها همساً.

لذلك، يجب أن تكون هذه الأمور شفافة ومكشوفة للعموم، فهي ليست سحراً.

اسمحوا لي أن أسأل الطاولة السداسية، كما نفهم من بيانهم، إذ سمعنا ما كانوا يناقشونه بشأن أهم قضية في البلاد، فيا لم يعتبرنا ممثل أحد الأطراف على الطاولة جديرين بأسمائنا. أسماؤنا صلاح الدين، سري، أمين، برفين، يقول بأننا لسنا جديرين بحملها.

أتساءل عما إذا كانوا سيعتبرون أسماءنا جديرة بنا عندما يصلون إلى السلطة. لا يمكنك أن تحصل على شيء قبل الإجابة على هذا السؤال. يتوجب على كل من يحسب الأمور بهذه الطريقة الجلوس ومناقشة هذه الأمور الملحّة.

ما الذي يمنع الوقوف إلى جانبنا؟

هل تقولون بأن عليهم إقامة حوار مفتوح مع حزب الشعوب الديمقراطي؟

أجل. ما الذي يعيبنا؟ نحن أشرف الناس في هذا البلد. ما الذي يمنع الوقوف إلى جانبنا؟ تواصلون الحديث عن النضال من أجل الديمقراطية. نحن هيكل تعرض ثلثا حزبه إلى السجن والكثير من أبنائه باتوا تحت التراب. ما الذي فعلته أنت؟ اذكر لي ثلاثة أشخاص تنازلوا عن فنجان شاي حتى. أخبرنا مَنْ مِنْ أعضائك في السجن؟ تعتقد بأنه يحق لك إعطائي دروساً في الديمقراطية، وبعد ذلك ستعتقد أنه يمكنك التلاعب بي. لقد ولّت تلك الأيام. عليهم أن يكونوا جادين وصادقين ومصممين وشجعاناً. لقد سئم جمهورنا من أقوال مثل: «انتظروا، لنحسم الأمر بيننا، لن نتصرّف مثلهم حينما نصل إلى السلطة».

القضية ليست الانتخابات بحد ذاتها

هل لا يزال حزب الشعوب الديمقراطي محافظاً على وضع «الحزب المفتاح» في الانتخابات؟

إذا وضعنا موضوع الدعاية جانباً، بالإمكان القول أنه حتى الحزب الذي يملك ألف صوت حزب مفتاح. هذا هو الحال في كل انتخابات. صوت واحد قد يغير الميزان.

القضية ليست الانتخابات بحد ذاتها. ما الفرق إن فزتم في الانتخابات أم خسرتم فيها؟

قضيتي هي إيجاد جوابٍ على سؤال ماذا ستفعلون حيال ثلاث أو خمس قضايا كبرى تعيق تنمية البلاد ومستقبلها؟ سواء أصبح حزب الشعوب الديمقراطي في السلطة أم في المعارضة. سواء تم إغلاقه أو لم ينجح في تجاوز العتبة الانتخابية، لا يهم.

صوّت لهذا أو ذاك في الانتخابات، هذا كلّه لا يهم. ليس «الشعوب الديمقراطي» ذلك الحزب الذي يعلن امتلاكه لخططٍ تم اعدادها سابقاً لعرضها عندما يحين الوقت. في هذا الحزب، تنضج مثل هذه المسارات من خلال المناقشة بدءاً من أصغر وحدة. تتم مناقشة جميع الأعضاء والداعمين والأصدقاء والمؤسسات المتعاطفة، لتصل بعدها إلى المستويات العليا.

هناك سلسلة من النقاشات الجدية. ومن هنا، تنبع قدرة حزب الشعوب الديمقراطي على تعبئة الجماهير بمجرد اتخاذه القرار.

من الفرد في الشارع إلى الفرد في مكان العمل، ومن عضو إلى صديق، يشعر الجميع بقراراتهم وردود أفعالهم ومشاعرهم في البرنامج النهائي. هل صدف وأن رأيت حزب الشعوب الديمقراطي يواجه صعوبةً في تخطيط أو تنفيذ أي شيء؟ لا أبداً. لأن ذلك يكون نتاج عملية تبدأ من الأسفل باتجاه الأعلى.

مصير الطاولة السداسية مماثل لهذه القصة

كيف ترون مصير الطاولة السداسية؟

لست من قرّاء الطالع. يعتمد ذلك على فطنتهم السياسية ومقارباتهم. لكنني أعتقد أنه من المحتمل أن يتم تخريب الطاولة السداسية من الداخل. بعبارة أخرى، أعتقد أنهم لا يستطيعون الوصول إلى الانتخابات بهذه الرؤى. أعتقد أن

المشكلة الرئيسية ستنشأ من الهياكل المكونة لتحالفهم.

لا ينبع هذا القول من ضغينة، بل من خبرة. يمكنك تأخير القضايا الهيكلية حتى اليوم التالي للانتخابات. لا يمكنك تأجيل هذا النقاش إلى ما لا نهاية، وإلا لن يكون لديك الوقت لمناقشتها وإنضاجها. إذا ما تم التعامل بوضوح مع استفسارات الناس، من خلال الجلوس على الطاولة، فقد يصمد هذا الهيكل إلى حين الانتخابات، وربما حتى إلى ما بعدها. تبدو الصورة الآن أشبه بقصة الشخص الذي كان يخاف من الوشم وحاول الحصول على وشم. ذهب الرجل وقال إنه يريد الحصول على وشم. أظهروا له الرسوم فأحب رسمة الأسد.

مع غرز الإبرة الأولى، قفز من مكانه خائفاً وسأل الواشم: ما الذي ترسمه الآن؟ أجابه: أرسم الذيل، فقال له: دعك من الذيل ولا ترسمه.

في الإبرة الثانية، سأل: ما الذي ترسمه؟ فقال: أرسم اليد، فأجابه: دعك من اليد.. وهكذا.

يبدو أن مصير الطاولة السداسية مماثل لهذه القصة. عليك التحدث عن القضايا المهمة أولاً والتوصّل إلى اتفاق، أو تظهر الحدود التي لا يمكن الاتفاق عليها، فتبحث عن إمكانيات لتطوير نهجٍ جديد. إنهم يتعاملون مع قضايا تافهة ويرحّلون القضايا الهيكلية.

يقولون مرةً إنهم سيتعاملون مع أمن الانتخابات. من الجيد أن يتحدث حزب أو أحزاب عن أمن الانتخابات، لكن الحديث عن ذلك في كل اجتماعٍ مضيعةٌ للوقت. فهذه أمور تناقش في المجالس المختصة من قبل العاملين فيها، لا من قبل رؤوساء الأحزاب.

إنه موضوع يتعلق بمدى إمكانية ثقتك بشعبيتك، لأنك لا تستطيع الوقوف على رأس كل صندوق اقتراع. قوّتك في تعبئة الجماهير تحدد ذلك. لـ(الرئيس الراحل) عصمت إينونو مقولة مشهورة جداً: إذا كنتم لا تريدون حل قضيةٍ ما، أحيلوها إلى الهيئات.

أعتقد أنه بدلاً من الحديث عن أمن الانتخابات، يجب على حزب الشعب الجمهوري أن يسأل: «لماذا استطعنا إلغاء انتخابات البلدية عوضاً عن انتخابات المجلس (البرلمان)؟» لأنني شاهدت مسؤولاً عن الشؤون الانتخابية، على شاشة التلفزيون في زنزانتي، بعيد عن الاشتراكية الديمقراطية، جاهل بالقانون، تقدّم بالتماسٍ للاعتراض على عريضة حزب العدالة والتنمية قائلاً: «حتى وإن لم يحدث شيء، فإن شيئاً ما قد حدث»، فقلت في نفسي في حينه: هؤلاء جهلة.

ليس لديكم أفق لضمان أمن الانتخابات. إنها ليست مسألة معرفة، إنها مسألة إخلاص. إنها مسألة قناعة بأن «حياتي ستكون جحيماً إن لم أفعل هذا على النحو الصحيح».

حزب الشعوب الديمقراطي و الطاولة السداسية

*هل كنت ترغب في أن يكون حزب الشعوب الديمقراطي على الطاولة السداسية؟ ما الذي كان ليتغير لو كان الأمر كذلك؟

أعتقد أن المشكلة في شخصي، لأنني لم أنجح في شرح مشكلتي. وعندما يكون الأمر كذلك، ابدأ بصياغة جمل غاضبة. ما الذي كان ليحدث لو أن حزب الشعوب الديمقراطي على الطاولة؟، وما الذي ما كان ليحدث لو لم يكن

جزءاً منها؟ أنا لا أهتم بهذا الأمر.

مشكلتي، على سبيل المثال، في صحافية علوية تقول بأن على السيد كمال كيليجدار أوغلو عدم الترشّح بسبب هويته العلوية. قالت: «أنا أيضاً علوية، وأقول الحقيقة فقط بكل صدق». لم يقل لها أحد بأن «هذا هو إعادة إنتاج الفاشية بشكل يومي. أنت تقومين بذلك عن قصد أو من دون قصد.

بدلاً من قول ذلك، واجبك النضال من أجل إدانة هذا المفهوم وفضحه وليس تكراره». بمعنى، ليست مشكلتي إن كان حزب الشعوب الديمقراطي جزءاً من الطاولة السداسية أم لا. المشكلة أن عدم تواجدنا ضمن الطاولة السداسية ليس إلا إعادة إنتاج لقسوة هذه السلطة ووحشيتها تجاهنا ونهجها في التدمير تجاهنا، مرة أخرى وبشكلٍ أكثر فعالية. من يخدعون؟

سيقول الناس البسطاء لهم: «ها أنتم تهربون منهم (من حزب الشعوب) وكأنهم طاعون مثلما فعل حزب العدالة والتنمية» هذا إعادة إنتاج للفاشية.

أنا لا أهتم بالطاولة. ما يهمني هذه الحقيقة الخبيثة التي لا يمكن تجاهلها. هناك العديد من المرشحين ممن يقولون إن مرشحاً ما يمتلك مكتبة (كبيرة). حسناً، ألم يقرأ هذا الشخص المعروف بمكتبته كتاباً واحداً بشير إلى أن ما يتم هو استنساخٌ للفاشية؟

إن موقف عدم التواجد على طاولة واحدة مع حزب الشعوب الديمقراطي هو إعادة إنتاج مفهوم لإدانتنا تماماً مثل السلطة، مجدداً وبشكلٍ أكثر حزماً. على من تضحكون؟ حتى أن هناك يساريون يقعون في هذا الفخ... يُفترض أنهم يساريون.

هذا أشبه بمن فقد خاتمه في الحظيرة وجاء ليبحث عنه تحت عمود الإنارة، قائلاً: «حسناً، فقدته في الحظيرة لكن لا يوجد ضوء هناك. دعني أبحث عنه هنا تحت الضوء». للأسف، لا أحد يجرؤ على اقتحام مكان الظلام، فهم معصوبو الأعين.

اسمحوا لي أن أذهب إلى أبعد من ذلك. أرني هيكلاً واحداً لديه أكثر من عشرة أشخاص في السجن! حزب واحد! وسأقبل أن يقودني في النضال من أجل الديمقراطية ويكون مرشدي. جعلت الجغرافيا الكردية من السجن مسكناً ثانياً للإقامة فيه.

لا حاجة لمثل هذه الألاعيب. إن كان التحالف المكون من ستة أحزاب سيفعل شيئاً ما في المستقبل، فليجلس ولنناقش النتائج الحكيمة التي يمكن الخروج بها. دعونا ننام ليلة واحدة مثلهم.

أنا لا أذهب للنوم قبل السادسة صباحاً تحت وطأة التفكير بأن الشرطة قد تأتي وتأخذني من البيت.

لست وحدي من يعيش هذه الحالة. إنها مصدر قلق. هل سيعطيني محاور يرى في مطاردة من يقف إلى جانب الحركة السياسية الكردية أمراً روتينياً درساً في الديمقراطية؟ إنهم يفتقرون للجدّية حتى الآن.

*الترجمة -المركز الكردي للدراسات

*التحرير:المرصد

مخاطر تهميش الشرق الأوسط في الاستراتيجية الامريكية

مؤسسة راند:

نشرت مؤسسة الأبحاث الامريكية «راند» تقريراً في نحو ٧٠ صفحة يتناول مخاطر تقليل الولايات المتحدة أهمية منطقة الشرق الأوسط وتأثيرات هذه السياسة المحتملة على الأمن القومي الامريكي. واقترح التقرير نهجاً جديداً في إدارة المصالح الأمنية الامريكية في الشرق الأوسط. فهذه المنطقة تقع في مفترق طرق مصالح امريكية حيوية متعددة. والمشاكل التي تبدأ في الشرق الأوسط تتسم بقوة التأثير وسرعة الانتشار في أنحاء العالم.

مخاطر عديدة

وحدد التقرير عدداً من المخاطر التي قد تنجم عن التسرع الامريكي في تهميش الشرق الأوسط، سواء عبر انسحاباتٍ عسكرية جديدة أو زيادة تخفيض قواتها في مناطق الانتشار الحالية:

* *يمكن أن تحفّز مثل هذه الخطوة إيران لكي تصعّد هجماتها في حال رأت أن الولايات المتحدة أقل التزاماً بحماية مصالحها في المنطقة، وتزيد أنشطتها من خلال أذرعها العسكرية وحلفائها في العراق أو لبنان أو اليمن أو سوريا أو أي مكانٍ آخر. وقد تهدد إيران أيضاً شركاء الولايات المتحدة وحلفائها بالصواريخ الباليستية، وتصبح أكثر جرأة لشن ضرباتٍ إضافية على موارد الطاقة الخليجية.

* *يمنح الوجود الامريكي الثقة لشركائها في المنطقة ويكبح أنشطتهم العسكرية. أما إذا كانوا يعتبرون أن الولايات المتحدة أقل حضوراً أو التزاماً، فيمكنهم شن هجومٍ دفاعي ضد إيران، ما سيؤدي إلى تداعياتٍ ستعيد الولايات المتحدة مرة أخرى إلى المنطقة.

* *يمكن أن يخلق ضعف بعض حكومات المنطقة، في ظل وجودٍ عسكري امريكي متخفف وغير مؤثرٍ، مساحةً لظهور الإرهاب مرة أخرى، كما حدث بعد الانسحاب الامريكي من العراق.

* *قد يكون الحلفاء الذين دعموا الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في الماضي، مثل الجماعات الكردية في العراق وسوريا، أقل استعداداً لتولي هذه الأدوار إن فقدوا الثقة في واشنطن كشريكٍ موثوق.

* *إذا نظرت حكومات الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة على أنها أقل موثوقية والتزاماً، فقد تلجأ أكثر إلى الصين وروسيا لمبيعات الأسلحة وأنماط التعاون الأخرى.

* *يمكن أن تنخفض مبيعات الأسلحة الامريكية إلى الشرق الأوسط، والتي تدعم القاعدة الصناعية الدفاعية الامريكية.

* * *لربما تفقد الولايات المتحدة قدرتها على الرد السريع (تجاه أي تهديدٍ طارئ) إذا كان حضورها هامشياً.

* * *من غير المحتمل أن يؤدي تقليص الوجود الامريكي في المنطقة إلى توفير نفقات دفاعية، لأن دول الخليج تتحمل، في حقيقة الأمر، الكثير من تكلفة الوجود الامريكي هناك.

الحفاظ على برنامج متكامل

وسلط تقرير «راند» الضوء على برنامج مكافحة الإرهاب تحت عنوان «الحفاظ على برنامج متكامل لمكافحة التطرف العنيف». وجاء فيه:

بينما هُزِم تنظيم داعش إقليمياً، ما زال الجهاديون السلفيون يشكلون خطراً يجب مواجهته على المدى الطويل. وفي حين أن بعض المقاربات العسكرية ستكون ضرورية لإدارة هذه المشكلة، فإن إيلاء الاهتمام بالجانب المدني، بالتوازي مع النهج العسكري، قد يمنح القدرة على مواجهة هذه التهديدات بطريقةٍ أكثر فعّالية. وبناءً عليه، أوصى التقرير باستراتيجيةٍ منسقة مشتركة بين الوكالات تشمل وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع، وفق منهجيةٍ خاصة لكل بلد.

وبينما تم تطوير استراتيجية مشتركة مشابهة بين الوكالات عام ٢٠١٦، إلا أنها لم تنفّذ، كما خُفّضت الميزانيات الخاصة بهذا الغرض في وزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية، ما أفسح المجال للمقاربة العسكرية فقط بدلاً من

معالجة القضايا الأوسع التي قد تساهم في التطرف.

واقترح التقرير عدداً من الخطوات لمعالجة الخلل، أولها: دراسة التطرف بشكلٍ عميق والبحث عن جذور الأسباب، مثل البطالة، أو التعليم منخفض الجودة، أو الرغبة في الحماية وقت الأزمات. وقد تتضمن الخطوات أيضاً تطوير أدواتٍ أفضل لمواجهة التجنيد عبر الإنترنت.

أما ثاني الخطوات، فتتمثل في التركيز بشكلٍ أكبر على دعم جهود الحكومات الإقليمية في مكافحة التطرف من خلال بناء قدرات وكالات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة.

وثالث الخطوات، بحسب التقرير، تكمن في وجوب أخذ واشنطن زمام المبادرة في تنسيق حلٍ متعدد الأطراف لمسألة مقاتلي تنظيم داعش المسجونين وعائلاتهم في مخيمات سوريا والعراق، مثل «الهول». وسيشمل ذلك الاستمرار في تمويل أمن المخيمات والتعاون مع الحكومة العراقية، وحكومة إقليم كردستان العراق، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والإدارات الأخرى المعنية، مثل الدول التي تتحدر منها العناصر الأجنبية في التنظيم داخل المخيمات. كما أن هناك حاجة إلى إنفاذ الأحكام على مرتكبي الجرائم، والتعامل مع آلاف الأطفال الذين نشأوا في هذه البيئة المتطرفة، وإعادة أولئك الذين لم يرتكبوا جرائم إلى الحياة المدنية.

إعادة النظر

وذكر التقرير بعض الحقائق التي تتطلب من الولايات المتحدة «إعادة النظر» في استراتيجيتها الخاصة بالشرق الأوسط؛ ومن أهمها أن الجماعات الإرهابية اضمحلّت، لكن ما زال لديها إمكانيات. كذلك، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتمد بصورة أقل اليوم على مصادر الطاقة من الشرق الأوسط، إلا أن حلفاؤها ما زالوا يعتمدون على تلك الطاقة. كما أن منطقة الشرق الأوسط يعتبر منطقة ساخنة بالنسبة إلى الانتشار النووي، وهي مسرح للتنافس بين الدول الكبرى. ويؤدي الصراع في المنطقة إلى اضطراب النظام العالمي، وله تأثيراتٍ على الأمن الامريكي. كما أن تبعات تغير المناخ تفاقم التحديات الأمنية الأخرى.

أولوية المنطقة

وأوضح التقرير أنه على الرغم من أن تنافس الولايات المتحدة مع روسيا والصين قد أدى إلى مطالبات امريكية بأن لا يكون للشرق الأوسط الأولوية في السياسة الخارجية والأمنية، إلا أن هناك مجموعةً كبيرة من المصالح الأمنية الحيوية في تلك المنطقة لا ينبغي تجاهلها. فالتغييرات في السياق السياسي والأمني والاقتصادي في الشرق الأوسط تتطلب تعديل الأولويات الامريكية. ويرى الباحثون أنه يتعين على واشنطن ألا تتراجع عن إعطاء الأولوية للشرق الأوسط أو تنفصل عنه.

ويقول الباحثون إنه «يتعين على الولايات المتحدة من أجل تأمين مصالحها الاعتماد بصورةٍ أقل على العمليات العسكرية وزيادة الاعتماد على الدبلوماسية والتنمية الاقتصادية والمساعدات التقنية». ويمكن لأي استراتيجية امريكية جديدة تحافظ على الشرق الأوسط كأولوية وتعيد التوازن بين الآليات العسكرية والمدنية أن تساعد في نقل المنطقة من حالةٍ تشهد تعرض الولايات المتحدة إلى خسائر إلى حالةٍ أخرى تزداد فيها مكاسب الشعب الامريكي وكذلك شعوب الشرق الأوسط.

*الترجمة:المركز الكردي للدراسات

رستم محمود:

من كردستان إلى دونيتسك.. الغرب والخرائط المُقدسة

يفتح «الخراب الأوكراني» سؤالاً كبيراً: هل كان هذا الأمر حتمياً بالضرورة! ألم يكن من سبيل ما للنجاة؟ طروحات ومنافذ وسلوكيات ومساومات وأدوات تفكير قادرة على تجاوز عتبتي الاستقطاب في الآن عينه: وقف الجنوح الإمبراطوري الروسي البوتيني من طرف، ومنع خراب أوكرانيا من طرف آخر!؟.

ماذا مثلاً لو تم إغلاق الأحجية البوتينة المركزية، والاستجابة لها منذ البداية. وذلك عبر إقرار القوى الغربية المخالفة/المتصارعة مع روسيا بوجود شروخ هوياتية عميقة في أوكرانيا، والتسليم بواقعية وجود نسبة ما مُعتبرة من سكان أوكرانيا، ذوي روابط وجدانية وثقافية وسياسية مع روسيا أكثر مما يملكون مع ما هو من المفترض «بلادهم»، والقبول بأن هؤلاء السكان إنما يمتدون على مساحة جغرافية ما، يشكلون فيها أغلبية شبه مطلقة، وتالياً يملكون حقاً طبيعياً وعادياً في تقرير مصيرهم، بما في ذلك حقها بتغيير شكل صلتهم وعلاقة جغرافيتهم مع الكيان الذي هم جزء منه حتى الآن «أوكرانيا»، أما بالبقاء داخله عبر ترتيبات ما، أو الاستقلال عنه، أو بالانضمام إلى كيان آخر، هو روسيا الاتحادية.

هل لنا أن نتخيل إجماعاً من هذه الدول الغربية وما «يأتمر بها» من مؤسسات دولية، بالذات الأمم المتحدة، على القبول إجراء استفتاء رسمي وشرعي ومعترف به

> ثمة عقيدة غربية راسخة، تعتبر الخيارات الانفصالية تجاوزا لمساحة خطرة

دولياً ضمن تلك المناطق الأوكرانية، بما فيها شبه جزيرة القرم نفسها، ومنذ العام ٢٠١٤، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتحديداً عبر الاتفاق المسبق مع روسيا على قبول النتائج المترتبة عنه، والتفاوض مستقبلاً على تفاصيل الحدود، فيما لو قرر هؤلاء الانفصال!.

ألم يكن ذلك بمثابة «حل ما»، متجاوز لقطبي المعادلة الصفرية في المسألة الأوكرانية، وتجاوز هذا الخراب العميم، الذي هو أسوء من كل شيء آخر دون شك.

ربما لم تكن روسيا البوتينية نفسها لتوافق على مثل ذلك المخرج. لكن، ودون شك، ليست روسيا وحدها من كانت ترفض مثل ذلك الشيء، وليست روسيا هي أكثر من كان من وما يزال يرفضها.

إذ ثمة عقيدة غربية راسخة، تعتبر الخيارات «الانفصالية» تجاوزاً لمساحة خطرة، تحطيماً لموقع هذه القوى الغربية الاستثنائي، المتفوق على باقي العالم، ومساً بمصالحها القومية العليا، وزعزعة لنوعية وآلية تفكيرها في العلاقات الدولية. وإن كان لا بُد من انفصالية ما، في منطقة وظرف ما شديد الخصوصية والإلحاح، فأن هذا «الغرب» هو الذي من المفترض أن يطرحه ويشرف عليه ويبني نتائجه، وبناء على حساباته هو، ودون ضغط من أي طرف، وفقط حينما يكون خياراً لا مفر منه.

تعود هذه العقيدة «الغربية» إلى عصور المراحل الأولى من عصر الاستعمار، منذ أواخر القرن الثامن عشر. حينما كان هذا «الغرب» يجهد في سبيل تشييد كيانات كبرى، يخلق ضمنها منظومات حُكم عمومية غير صغيرة، لتكون آلية كبرى لصالحه، يكرس عبرها آلية حكمه لهذه الكيانات/الدول التي أختلقها.

تعمقت هذه العقيدة عقب الحربين العالميتين. فهذه القوى الغربية التي انتصرت في هاتين الحربين، شكلت وأعادت ترتيب العالم حسب تقسيمات وخرائط هي الأكثر منفعة واستجابة لموقعها الامتيازي وقدرتها المتناهية في مسك خيوط وأدوات اللعبة الدولية والإقليمية، بالذات نوعية العلاقة والمصالح والحساسيات بين هذه الكيانات، وفيما بينها وبين تلك القوى الدولية. لذا صارت هذه الكيانات وخرائطها بموقع ما لا يُقبل تغييره بأي شرط.

ثمة منابع أخرى لتلك العقيدة الغربية. فمن طرف تستشعر هذه القوى الغربية بأنه في نزعات الانفصال/ الاستقلال على مستوى العالم ما قد يمسها داخلياً، فيما لو شرعنت نزعات «حق تقرير المصير» للجماعات الأهلية والسياسية في الدول الأخرى. فحتى هذه الدول الغربية، وبكل ديمقراطيتها وبنيان اقتصادها المتين، ليست محمية من نزعات الهوية وصراعات الجماعات السرية داخل كياناتها، وتالياً عن إمكانية التفكك. قضية الكتلان في إسبانيا شاهد حاضر راهناً، ومعها المسألة الاسكتلندية داخل المملكة المتحدة، كذلك حالة إيرلندا الشمالية، والصراع البلجيكي الداخل، وهكذا داخل

> فشل العراق تماما في فعل أي شيء بعد تحطيم استفتاء كردستان

أي كيان من المفترض أنه أكثر رصانة واعتداداً بنفسه ووحدته الداخلية.

كذلك فإن هذه القوى الغربية تفضل التعامل مع نوعية من المؤسسات والنُخب الحاكمة للكيانات القوية والمستقرة والدائمة والكبيرة، فهذه النوعية أكثر قدرة على ضبط مجتمعاتها أولاً، وخلق علاقة مرنة مع القوى الغربية دائماً، لأنها كيانات يملك الغرب تاريخاً ونوعية من الضوابط المتعارف عليها معها منذ عقود. تفضل القوى الغربية ذلك على أية بعثرة وإعادة تشكيل لمؤسسات ونُخب حكم هذه الكيانات، تلك البعثرة التي قد تحطم نوعية الروابط الاقتصادية والأمنية والسياسية والثقافية وديناميكيات الإخضاع التي نسجتها القوى الغربية منذ عقود، وتحتاج لعقود كثيرة لتعيد تشييدها مع الكيانات الحديثة.

لكن، ثمة ما لا يمكن لهذه القوى الغربية أن تعانده بهذه الصرامة إلى الأبد. فعالم اليوم، يشهد صعوداً لنوعية من الصراعات القائمة على النزوع الجمعي لعدد كبير من المجتمعات التي تقول بصراحة «كفى للعيش سوية».

ثمة دول كانت مملوكة ومحكومة من جماعة أهلية بذاتها، لكنها راهناً صارت دولاً فاشلة تماماً، وتالياً ما عادت قادرة بسبب ذلك حُكم وضبط الجماعات الأخرى، الأكثر وضوحاً وميلاً وشجاعة للقول «وداعـاً». وثمة نزعات شعبوية متزايدة من كل حدة، تنزع لأن تعتبر الهوية الأهلية مصدراً للسياسة والجغرافيا، وتالياً الكيان. وثمة إرهاق في كل مكان من الدول الكبرى والحدود المفتوحة. وقبل كل شيء، ثمة «الخراب العمومي» الذي يحضر بقوة فيما لو لم تحضر حلول أكثر حيوية وواقعية من الخطابات الرنانة الجوفاء، حول المواطنة والمساواة المدنية وما شابه.

رئيسة وزراء اسكتلندا الراهنة تهدد بإعادة استفتاء الاستقلال عن المملكة المتحدة، ولا يبدو البرلمان ونخبة الحُكم الكتلانية «الإسبانية» قد تراجعت عن مطالباتها بالاستقلال. فشل العراق تماماً في فعل أي شيء بعد تحطيم استفتاء كردستان الاستقلالي، وهكذا تسير الأمور في أكثر من بقعة من العالم.

ليس في هذا الأمر أي دفاع عن سلوك روسيا البوتينية في ضمن المناطق الأوكرانية. لكن الحدث مناسبة للقول إن المجتمعات أكثر قداسة من الكيانات، وإن الخراب العمومي هو الشيء الوحيد الذي ليس حلاً، وإن الحق في المتاركة المتراضية يجب أن يعود ويحضر كفعل عادي. فعالم اليوم قائم على قرابة ٢٠٠ دولة، لكنه عالم متخم بالحروب والعنف والكراهية، ماذا لو قبلنا أن يكون عالماً قائماً على ٢٠٠٠ دولة مثلاً!!.

غالباً سيكون عالماً أفضل وأكثر رأفة وأقل عدوانية وكراهية، لأنه ليس من شيء أسوء مما هو حاضر الآن، في كل شيء وحسب مختلف المعايير تقريباً.

*اندبندنت عربية

يوشكا فيشر:

الحرب الباردة تشتعل من جديد

إن الحرب الروسية على أوكرانيا هي محاولة لإرجاع عقارب الساعة إلى زمن كانت فيه روسيا قوة عظمى هيمنت على أوروبا الشرقية. ومع ذلك، فيما يشبه محاولة لتغيير نتائج الحرب الباردة، بالغ بوتين في تقديره لقدراته. فقد كشفت الحقائق على أرض الواقع في أوكرانيا أن الحرب التي يحفزها الحنين الذي يفتقد إلى الواقعية والحكم القيصري كانت سوء تقدير فادح.

ورغم أننا لا نعرف حتى الآن كيف ستنتهي الحرب أو كم عدد الضحايا التي ستخلفها (على كلا الجانبين)، فمن الواضح بالفعل أن روسيا لم تعد قادرًا على الانتصار في ساحة المعركة، وبصفة خاصة على المستوى الدولي. فمن خلال تهديدات الرئيس بوتين الأخيرة باستخدام الأسلحة النووية وتعبئته لما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ جندي احتياطي، أظهر عن غير قصد المأزق الخطير الذي وضع فيه بسبب تقدم القوات الأوكرانية في ساحة المعركة. وبعد الفشل الذريع لما يسمى بـ«العملية العسكرية الخاصة»، يبدو الآن أنه ليس لديه خيار سوى تحويل المعركة إلى «حرب» كاملة، مستفيدًا من جميع الموارد الاستراتيجية لروسيا، بما في ذلك ترسانتها النووية. وإذا ما أراد بوتين حقا أن ينتهك تحريم استخدام الأسلحة النووية، الذي استمر منذ عام ١٩٤٥، فسوف يحول روسيا إلى دولة منبوذة، مما سيؤدي إلى عزلتها الدولية شبه الكاملة. ولن تحذو الهند والصين حذو بوتين في هذا الاتجاه، ولن تتسامح الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي مع هذا النوع الخطير من التصعيد. فقد أشارا بالفعل إلى أنهما سيردان عسكريًا بطريقة محسوبة جيدًا، ولكن دون استخدام الأسلحة النووية لضمان أن تواجه روسيا «عواقب كارثية».

وبالنسبة لبوتين، فإن أي ضربة نووية ستكون خطوة أخرى نحو الهزيمة. لكن ماذا يعني هذا بالنسبة لأوروبا؟ نظرًا لأن روسيا والاتحاد الأوروبي سيظلان كيانين مجاورين

لبعضهما البعض بغض النظر عما يحدث، فسيتعين على الأوروبيين النظر إلى روسيا على أنها تهديد وجودي. إذ سنعود فجأة إلى المواجهة العسكرية التي اعتقدنا أننا تغلبنا عليها في نهاية الحرب الباردة. ومع شن روسيا حربًا لمحو أوكرانيا من الخريطة، يجب التخلي عن الأمل في تحقيق سلام واستقرار دائمين. لقد عادت الحرب الباردة، وتعني قعقعة بوتين النووية أنها يمكن أن تتحول إلى حرب «ساخنة»، بل حتى مشعة. ويجب أن تتصالح أوروبا مع هذا الواقع وتنفذ التغييرات طويلة المدى التي يتطلبها التكيف معها. وكما يبدو، فإن الاتحاد الأوروبي بعيد كل البعد عن أن يكون قوة عظمى. فرغم أنه يؤخذ على محمل الجد من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، إلا أنه أضعف بكثير من الناحية الجيوسياسية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانقسامات والصراعات الداخلية. إذ أدت كارثة الحرب العالمية الثانية إلى إطلاق عملية توحيد أوروبية انتهت بإنشاء الاتحاد الأوروبي، الذي يتمتع بحرية الحركة والعملة المشتركة والسوق الموحدة. ولكن التكامل السياسي الأعمق لم يبدُ ممكناً على الإطلاق. ولأن حقيقة اندلاع حرب باردة الثانية بدأت تفرض نفسها، يجب أن تتغير تلك الأمور. فالتكامل السياسي هو بالضبط ما يجب أن تحققه أوروبا ما لم ترغب في العيش في ظل التهديد المستمر والمنهك بالهجوم العسكري والابتزاز النووي. فلن يظل حلف الناتو، مع تطميناته الأمنية، قوياً إلا إذا تمكن الأوروبيون من تعزيز جانبهم في الجسر عبر الأطلسي. ولا يمكنهم تقديم مساهمات أكبر للدفاع المشترك والردع إلا من خلال التضافر السياسي.

وبالطبع، أكدت الحرب الروسية على أوكرانيا مدى أهمية الولايات المتحدة بالنسبة لقدرات أوروبا الدفاعية. ولكن رئاسة دونالد ترامب أثارت تساؤلات جدية بشأن مصداقية التزامات الولايات المتحدة على المدى الطويل. ويعتمد الرئيس، جو بايدن، تماما مبدأ التضامن عبر الأطلسي، ويقف وراء الناتو؛ لكن هل سيفعل ذلك شاغل البيت الأبيض القادم؟

كما أن التهديد الجديد على الحدود الشرقية لأوروبا سوف يحرك مركز ثقل الاتحاد الأوروبي شرقًا، مما يمنح تلك الدول الأعضاء دورًا أكبر في تضافر الاتحاد. و إلى جانب كونه مجتمعًا قانونيًا وسوقًا مشتركة، سيتعين على الاتحاد الأوروبي أن يصبح مجتمعًا أمنيًا وإن كان متشابكًا تشابكا وثيقا مع الناتو- وهي عملية بدأت بالفعل مع محاولة فنلندا والسويد الانضمام إلى التحالف. وفي الوقت الراهن، تتمثل المهمة العاجلة في درء التهديد الحاد المتمثل في خروج الحرب عن السيطرة وامتدادها إلى أوروبا. ولكن على المدى الطويل، سيكون من الضروري أن يجري الأوروبيون التغييرات المؤسسية اللازمة لإنشاء إطار أمني فعال. هل كان بوتين يدرك ما كان يفعله عندما أصدر الأمر بغزو أوكرانيا؟ ربما لن نعرف أبدًا على وجه اليقين. ولكن الآن بعد أن قضى على الأمل في السلام، سيتعين على الأوروبيين التكيف مع الوضع. ومرة أخرى، ينبغي أن لا نستهين بقيم الحرية والديمقراطية والأمن التي تتمتع بها القارة.

> **ينبغي أن لا نستهين بقيم الحرية والديمقراطية والأمن التي تتمتع بها القارة**

*يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا ونائب المستشار من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥ ، كان زعيمًا لحزب الخضر الألماني لما يقرب من ٢٠ عامًا.

*بروجيكت سنديكيت

عادل درويش:

«بي بي سي» ورياح التغيير

رياح التغيير تعصف بالخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، ستحمل الاستديوهات جغرافياً وأثيرياً، وتنهي أو تدمج خدمات، بعشرين لغة موجه معظمها لأمم آسيا وأفريقيا (خاصة اللغتين الفارسية والعربية).

وسائل اللغة العربية الصحافية (خاصة التواصل الاجتماعي) تبدو كأنها فوجئت بالأمر، وعبّر معظمها عن خيبة الأمل، لتعودهم، لثمانية عقود، على خدمة أكثر مصداقية وحرية في التعبير وجرأة من وسائل التعبير في جل بلدانهم.

الأسباب متعددة، أهمها الاقتصادية بتوفير (ما يقدر بخمسة وثلاثين مليون دولار في العام)، ٢٨٫٥ مليون جنيه إسترليني من الميزانية السنوية للخدمة الخارجية (٣٤٠ مليون جنيه، ٩٧ مليون جنيه منها دعم مباشر من الحكومة، كان ١٨ مليون جنيه فقط، بجانب ٢٦٧ مليون جنيه من الرخصة الإجبارية قبل خمس سنوات). الخطة طرحتها، في مطلع العام، وزيرة الثقافة والرياضة، ووسائل التعبير السابقة، نادين دوريس، تنفيذاً لوعد المحافظين الانتخابي بالتعامل مع الرخصة الإجبارية التي تدفعها البيوت البريطانية لتمويل الـ«بي بي سي»، وإعفاء كبار السن (فوق الخامسة والسبعين) منها.

هناك أيضاً أسباب أخرى أهمها تاريخ تطور الخدمة الخارجية (خاصة العربية)، بالنسبة لمصدر الميزانية؛ والتطور في وسائل التعبير الصحافي من مجرد إدارة مؤشر الراديو، مع ظهور شبكات الأقمار الصناعية ووسائل الاستقبال المحمولة، وعبر الإنترنت، وتنوع وسائل

> الأسباب متعددة، أهمها الاقتصادية بتوفير 35 مليون دولار في العام

نقل المعلومات وتنوع المنابر. أيضاً تطور الأهداف الاستراتيجية للخدمة نفسها، خاصة بظهور منابر ومصادر أخرى منافسة لا تقل مصداقية عن «بي بي سي»، وأحياناً تفوقها مهنياً. وعدم وضوح narrative (السياق العام لرسالة مجمل البرامج من أخبار وشؤون ساعة ومنوعات) لبعض الخدمات باللغات الأجنبية، خاصة العربية؛ فالأخيرة تغطي مستمعين ومتفرجين لأكثر من خمس عشرة أمة مختلفة، تتنوع مصالح واهتمامات وأولويات شعوبها، وكثيراً ما تتناقض مصالح شعوب من مستمعي الخدمة نفسها مع بعضهم.

هذه بعض الأسباب والعوامل، التي جعلتنا لم نفاجأ بهذا القرار المتوقع منذ سنوات؛ وربما مفاجأة العاملين في الأقسام الخارجية في الهيئة نفسها (خاصة اللغتين الفارسية والعربية) هي التوقيت والسرعة، فقبل حدة الأزمة المالية والتمويل التي تطلبت الإسراع بالتوفير، جاءت أزمة أوكرانيا، والحرب التي تطورت إلى حرب باردة، ساخنة كحرب بالنيابة بين المنظومة العالمية التي يمثلها حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، في مواجهة «الشرق»، ممثلاً في روسيا والصين، وحلفائهما، متطلباً تحويل الجهد والتمويل والتكنولوجيا في الهيئة، كذراع البروباغندا البريطانية التاريخية إلى خدمتي اللغتين الروسية والأوكرانية، وتركيز جهود ومحتوى البث الإذاعي على اللغات الأخرى في بلدان أصبحت في دائرة الحرب الدعائية، كلغات مجتمعات الصين وشبه القارة الهندية. ومع الميزانية المحدودة، تطلب هذا نقل الإمكانات من بعض الخدمات إلى الخدمة المختصة بالإذاعة الموجهة إلى الصراع مع الروس.

نقل الخدمات، وإنهاء بعضها، ودمج الأخرى، (البث التلفزيوني العالمي مع قناة الأربع وعشرين ساعة) يتوقع معه الاستغناء عن خدمات ٣٨٢ من العاملين في «بي بي سي». التغيير - يعني نحو نصف خدمات اللغات الأجنبية الواحدة والأربعين، ستتحول إلى الخدمات الرقمية فقط (ديجيتال - أي استقبال عن طريق الإنترنت أو الأجهزة الذكية المحمولة أو راديو خاص) لأن البث التقليدي بالتكنولوجيا القديمة (تعرف بالأنالوغ) أصبح مكلفاً.

لم يكن الأمر مفاجأة لي من حواراتي مع عديد من العاملين في الخدمات الخارجية، ليس فقط اللغة العربية. أهم أسباب الاعتراض هو مقاومة كثير منهم للانتقال للعمل في مراكز جغرافية أخرى. البعض لأسباب شخصية واقتصادية تتعلق بمستوى المعيشة (خاصة الانتقال من بريطانيا إلى بلدان آسيوية وأفريقية، وتخفيض المرتبات، والتأثير على الأسرة)، أو أسباب موضوعية، كغياب حرية التعبير، وتقييد حركة حرية الصحافيين في البلدان التي تقترح خطة تخفيضات الـ«بي بي سي» الانتقال إليها. أيضاً الهاجس

> موظفو قسم اللغة العربية كانوا يعانون من تعمد تجاهل

الأمني، فالعديد من الصحافيين الذين سينتقلون إلى هذه البلدان يحملون جنسية مزدوجة، وبالتالي سيتعرضون لضغوط في هذه البلدان، ويذكر القراء كيف احتجز النظام الإيراني عدداً من البريطانيين يحملون جنسية إيرانية علاوة على البريطانية، خاصة صحافية بريطانية إيرانية اعتقلها «الحرس الثوري» بتلفيق تهمة بالجاسوسية وترويج دعاية ضد إيران، لمجرد أنها كانت تدرب صحافي الـ«بي بي سي» على الخدمة الفارسية في لندن قبل ذهابها إلى إيران لزيارة أسرتها.

موظفو قسم اللغة العربية في «بي بي سي»، التلفزيون والإذاعـة، كانوا يعانون من تعمد تجاهل، وتعمد عدم التعاون، من الكتلة الصحافية البريطانية الإنجليزية في الإذاعة الأصلية، مع صحافيي القسم العربي؛ وقد لمست بنفسي عدم التعاون، حتى في توفير أرقام الاتصال بالمسؤولين لمقابلتهم، مما يضطر أصدقائي في «بي بي سي» العربية للجوء لي لتوصيلهم بالساسة البريطانيين.

ويعود سبب الجفوة إلى عام ٢٠١١ بقرار الحكومة الائتلافية (ليبراليين ومحافظين) بزعامة ديفيد كاميرون (٢٠١٠ – ٢٠١٥) بنقل ميزانية تمويل الخدمة الخارجية في «بي بي سي» من وزارة الخارجية البريطانية، كما كان الحال لسبعة عقود، واقتطاع التمويل من الميزانية العامة للهيئة عن طريق رخصة التلفزيون، وتخفيض الدعم من الحكومة، خاصة مع ارتفاع تكلفة البث التلفزيوني باللغة العربية بسبب انتفاضات وثورات في ٦ من بلدان المنطقة.

التغييرات، ستكون العودة إلى عام ١٩٣٦، عندما أنشأ قسم المستعمرات (أُلغي وانضمت مكاتبه للخارجية) خدمة الإذاعة الفلسطينية من القدس، وكان أغلبها ثقافياً لمواجهة البث الثقافي باللغة العربية من الخدمة الإيطالية تحت الحكم الفاشي (١٩٢٢ – ١٩٤٣)، ثم تطورت بتأسيس مركز بث باللغة العربية في قبرص بتمويل من ميزانية وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٣٨ وكان ٦٥ دقيقة أصبحت ساعتين في ١٩٤٢. ومعظمها برامج ثقافية، وفي العام التالي تأسس مكتب البث من القاهرة، الذي لا يزال يعمل وينسق، مع البث من العاصمة الأردنية.

أذكر في صراع النظام المصري مع بريطانيا وفرنسا ودعم عدد من الأنظمة العربية للقاهرة، بعد حرب السويس ١٩٥٦، كانت «بي بي سي» (بجانب مونت كارلو) مصدراً موثوقاً به للمصريين؛ اليوم لا تواجه الخارجية البريطانية تهديداً في أثير البروباغندا يتطلب خدمات باللغة العربية كالحال قبل ستة عقود، فهل سيكون هذا في حسابات من سيواجهون خيار الانتقال من مقر «بي بي سي» في لندن إلى أماكن أخرى؟

*صحيفة «الشرق الاوسط» اللندنية

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

المرصد
المرصد
المرصد
المرصد

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk